جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

القضايا الجديدة في العلاقات الدولية:

الصحة، الفقر، والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دولية

إعـداد الطالب:

كمال شـرشـور

إشـــراف الدكتور:

عبد المالك حطاب

لجنة المناقشة:

د. جمال تراكه	رئيسا
د. عبد المالك حطاب	مشرفا ومقررا
أ. عبد الرحمان موساوي	عضوا مناقشا

2018/2017

شكر و تقدير

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الدكتور **عبد المالك حطاب** على قبوله الإشراف على هذه الدراسة وعلى توجيهاته ومساعدته القيمة.

وإلى كل أساتذتي بجامعة بونعامة الجيلالي وأخص بالذكر الأستاذ **يحي مُحَّد لمين مستاك**.

فلكم أساتذتي فائق عبارات الثناء والوفاء.

شكراً .

الإهداء

إلى اللذان علماني معاني الحياة الأولى ..

الوالدان رحمهما الله

كمـال ش

خطـة الدراسـة:

مقدمـة:

الفصل الأول: التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

- **المبحث الأول**: تحولات على مستوى بنية النظام الدولي.
- **المبحث الثاني**: تحولات على مستوى أولوية موضوع التحليل.

الفصل الثاني: أوضاع الصحة العالمية.

- **المبحث الأول**: بروز قضية الصحة.
- **المبحث الثاني**: المشكلات الصحية العالمية.
- **المبحث الثالث**: المنجزات الدولية في الصحة.

الفصل الثالث: مشكلة الفقر في العالم

- **المبحث الأول**: تطور مفهوم الفقر.
- **المبحث الثاني**: إشكالية قياس الفقر.
- **المبحث الثالث**: المساعي الدولية للقضاء على الفقر.

الفصل الرابع: البيئة والتنمية المستدامة

- **المبحث الأول**: ظهور قضية التنمية المستدامة.
- **المبحث الثاني**: أبرز التهديدات البيئية.
- **المبحث الثالث**: أهداف التنمية المستدامة 2030 العالمية.

خاتـمة

قائمة المراجع

الفهرس

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة تغيرات وتحولات هامة مست مكونات العلاقات الدولية التي سادت لفترة طويلة، بحيث أضحت العلاقات بين الدول أكثر تسارعا، وترابطا، وتداخلا، على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية، والإقتصادية، والتنموية، والبيئية، والإجتماعية، والثقافية، والتكنولوجية.

وقد شملت هذه التغييرات كافة مكونات المجتمع الدولي، كما أسست لبداية مرحلة تاريخية جديدة عرفت أشكال وتفاعلات مختلفة، أدت إلى إفراز وبروز مفاهيم، ونظريات جديدة، حاولت إستيعاب مميزات وخصائص عالمنا الراهن، وإستكشاف مظاهره وإستشراف ملامح تطوراته.

في ظل هذا الزخم من التغييرات والمستجدات، تراجعت العديد من القضايا بعد نهاية الحرب الباردة، مثل صراع الشرق والغرب، والسباق الدولي نحو التسلح، مقابل بروز العديد من القضايا العالمية الجديدة (وفي بعض الأحيان أعيد طرح قضايا قديمة لكنها كانت مهملة)، بحيث أصبحت هذه القضايا تستحوذ على إهتمام دولي غير مسبوق عقب إنتهاء الحرب الباردة.

ولقد تمثلت قمة "ريو دي جانيرو" لسنة 1992، والتي عرفت بـ "قمة الأرض" بمشاركة 160 دولة وبحضور 130 رئيس دولة بالإهتمام العالمي بقضية تدهور البيئة. كما تزايد الإهتمام الدولي بقضايا الصحة العامة، بحيث أصبحت تكتسي درجة كبيرة من الأهمية في النقاشات الجادة على المستوى المحلي والدولي. أما الفقر، أصبح له إهتمام خاص في أجندة منظمة الأمم المتحدة بالدرجة الأولى من خلال تموضعه كهدفاً أولياً يجب القضاء عليه، وتزايد إهتمام البنك الدولي به من خلال التقارير والإحصائيات التي ينشرها والتي تحذر منه، لأنه لا يزال منتشراً على نطاق واسع من العالم. كما تزايد الإهتمام بالتنمية بجميع أشكالها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة قضايا الصحة، والفقر، والبيئة، والتنمية المستدامة، من حيث أصبحت قضايا محل إهتمام عالمي لما تخلفه من آثار وتهديد مباشر على حياة الإنسان في أرض الواقع من جهة، وتدفع الدول على معالجة المشاكل التي تحدثها من جهة أخرى.

كما تندرج هذه القضايا ضمن إهتمام الجيل الحالي من طرف المجتمع الدولي، بسبب تنامي الوعي العالمي بأهمية البيئة في حياتنا، للحفاظ عليها من أجل الأجيال القادمة من جهة ثالثة.

ومنه فإن دراسة هذه القضايا – الصحة، الفقر، والبيئة والتنمية المستدامة – والتطرق إليها يعد مساهمة ودعم وإضافة لها في حد ذاته من الجانب النظري من جهة، ولما جاء في المؤتمرات الدولية والتقارير سواء المتعلق بالبيئة، أو الصحة، أو الفقر، أو التنمية المستدامة من جهة أخرى.

إشكالية الدراسة:

إنطلاقاً من التغيرات والتحولات التي حدثت بعد الحرب الباردة في السياسة العالمية. والصعود المربك والمطرد للكثير من التهديدات على أكثر من صعيد (فردي/ محلي/ إقليمي/ دولي)، والذي أدى إلى بروز موضوعات على أجندة كل من النظرية والتطبيق. يدفعنا هذا إلى طرح التساؤل الرئيسي المتعلق بمعالجة قضايا: الصحة، والفقر، والبيئة، والتنمية المستدامة. وكذا الجوانب المرتبطة بكل قضية:

- **ما هي مكانة القضايا المطروحة: الصحة، الفقر، والبيئة، والتنمية المستدامة على الأجندة الدولية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة؟.**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- إلى أي مدى أصبحت قضية الصحة تشكل تهديداً للمجتمع العالمي؟
- لماذا المجتمع العالمي أعاد الإهتمام بقضية الفقر؟

- هل هناك علاقة بين التحديات البيئية والتنمية المستدامة؟ وهل تمثل التنمية المستدامة حلاً للمشاكل البيئية وتهديدتها؟

فرضيات الدراسة:

لتذليل صعوبات البحث والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة، سيتم إختبار الفرضيات التالية:

- أصبحت قضية الصحة تشكل تحدي أمني.
- أصبح الفقر يشكل تحدي إنساني.
- التنمية المستدامة تعتبر حل للتهديدات البيئية، وتهدف للمحافظة على إستمرارية الإنسان.

تبريرات إختيار الموضوع:

تنوعت تبريرات إختيار الموضوع بين تبريرات ذاتية وأخرى موضوعية:

أ/ التبرير الموضوعي:

هناك هدف أكاديمي للبحث يتمثل في إلقاء الضوء على بعض القضايا التي عرفت تحولاً بعد الحرب الباردة، وكذلك تبيان أهميتها من حيث التهديدات التي أصبحت تشكلها والمتعلقة بالفرد مباشرة.

ونظرا لحداثة هذه القضايا التي أصبحت ضمن إهتمامات المجتمع الدولي (قضايا مشتركة تجمع العالم)، إذ تعد موضوعات الساعة، فنجد مصطلح الصحة، والفقر، والبيئة، والتنمية المستدامة، مرادفات الخطاب العالمي والمحلي على السواء، لما يمكنها من إحداث تغييرات عميقة جيوسياسية، وإقتصادية، وإجتماعية، وثقافية .. وبالتالي تغيير المستقبل.

ب/ التبرير الذاتي:

من خلال ما قدم لنا كطلبة على مدار السنتين الجامعيتين في التدرج، خاصة فيما يتعلق بدراسة الإتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية، ترسخت في ذهني قناعة البحث في ميدان التغيرات والتحولات التي

عرفتها السياسة العالمية بعد الحرب الباردة، فدفعني ذلك إلى إكتشاف متعة البحث في القضايا الجديدة، أو القضايا التي كانت مهملة في فترة زمنية معينة وأعيد طرحها من جديد، فجذبني طرح التساؤلات، والإحتمالات، والإستفسارات، لفهمها من جهة، ولإيجاد حلول لأزمات كثيرة تعاني منها المجتمعات الحدثية من جهة أخرى. بالإضافة إلى أن فهم السياسة العالمية لا يتم إلا عن طريق التخصص في قضايا معينة والإحاطة بها من كل الجوانب، وفهم مختلف التفاعلات التي تحدثها في البيئة الدولية.

المقاربة المنهجية للدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية دراستنا وإختبار صحة الفرضيات، قمنا بالإعتماد على **المنهج التاريخي** لغرضين أساسيين:

- الأول: فهو نظري بحث يتعلق بتتبع السياق النظري لتطور القضايا منذ نشوئها في العلاقات الدولية.
- الثاني: فهو عملي بحث يتعلق بتتبع تداعيات القضايا وإفرازات تطورها، والنتائج التي تم التوصل إليها.

كما قمنا بالإعتماد على **المنهج التحليلي** من خلال تعرضنا إلى:

- فهم عمق الظواهر المتعلق بموضوع الدراسة، وتحليلها وفق أسس علمية، حيث مكننا إستعمال هذا المنهج في تحليل القضايا، وتحليل التفاعلات التي تحدثها، والديناميكية المرتبطة بكل قضية من تفسير وتحليل التحول الذي حصل لها بعد الحرب الباردة، وفهم تجلياتها وأبعادها على واقع ومسار البيئة الدولية.

كما قمنا بالإعتماد على **المنهج الإحصائي** من خلال:

- المعطيات الإحصائية، من جداول وأشكال تتعلق بواقع نسب القضايا المعالجة: الصحة، والفقر، والبيئة، والتنمية المستدامة، من خلال عرض أرقام وإحصائيات التقارير الرسمية للبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وتقارير التنمية البشرية.

تنظيم الدراسة:

لقد إقتضت دراستنا تقسيمها إلى أربعة فصول، **فالفصل الأول** عبارة عن مدخل لبعض التحولات التي عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة على مختلف الأصعدة، فقمنا بإدراجهم في مبحثين:

المبحث الأول تناولنا فيه التحولات التي حدثت على مستوى بنية النظام، من خلال التطرق إلى الوحدات المكونة للنظام، ودرجة التفاعل التي تحدث بداخله، وهيكل النظام. أما المبحث الثاني تناولنا فيه التحول الذي حدث في أولوية موضوعات، وهو المدخل الذي إنطلقنا منه في معالجة القضايا: الصحة، والفقر، والبيئة، والتنمية المستدامة.

وجاء **الفصل الثاني** لمعالجة قضية الصحة تحت عنوان "أوضاع الصحة العالمية"، حيث خصص المبحث الأول لبروز قضية الصحة في العالم. والمبحث الثاني خصص لتناول المشكلات الصحية العالمية. والمبحث الثالث خصص لأهم المنجزات الدولية التي تم تحقيقها في مجال الصحة.

أما **الفصل الثالث** يعالج قضية الفقر تحت عنوان "مشكلة الفقر في العالم"، تناولنا في المبحث الأول تطور مفهوم الفقر وتوسعه. وفي المبحث الثاني تناولنا فيه إشكالية قياس الفقر في الوقت الحالي. وفي المبحث الثالث تناولنا فيه المساعي الدولية للقضاء على الفقر، والتي يتم العمل عليها من طرف المجتمع العالمي.

وفي **الفصل الرابع** والأخير، بعنوان "البيئة والتنمية المستدامة"، تطرقنا في المبحث الأول إلى بروز قضية التنمية المستدامة من خلال المؤتمرات والمعاهدات الدولية. ثم في المبحث الثاني تناولنا أبرز التهديدات البيئية التي يشهدها العالم. وفي المبحث الأخير تناولنا أهداف التنمية المستدامة 2030 العالمية، التي يعمل عليها المجتمع العالمي على تحقيقها من أجل المحافظة على الإنسان.

الفصل الأول

التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة

الشيء الوحيد الثابت في الحياة

هو التغيير المستمر

هيراقليطس

الفصل الأول: التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة

إن طبيعة الموضوع يحتم علينا التطرق إلى التحوّلات التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة ولا يزال يشهدها. هذه التحولات أضفت على العلاقات الدوليّة أبعاداً جديدة، وطرحت تحدّيات كبرى تتصل ببنية النظام ووحداته، والتفاعلات التي تحدث داخله، وصفة الهيكل الذي يمثله، وبروز مواضيع على الساحة الدولية.

وفي هذا الإطار سوف نعالج هذا الفصل في مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: مستوى بنية النظام الدولي

عرف عالم ما بعد الحرب الباردة تغيرات مست منظومة العلاقات الدولية، وأسهمت في ترسيخ أسس جديدة لم تعد معها الدولة الوحدة السياسية والقانونية الوحيدة، بحيث ظهرت وتنوعت إلى جوارها كيانات عديدة بصورة مباشرة، مست سيادة الدولة، وأثرت على درجة التفاعلات التي أصبحت تحدث في البيئة الدولية.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى ثلاث مطالب، فالمطلب الأول نعرض فيه مستوى الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي، وفي المطلب الثاني مستوى التفاعلات التي تحدث في بنية النظام، وفي المطلب الأخير سوف نتطرق إلى مستوى هيكل النظام الدولي.

المطلب الأول: وحدات التحليل

إن الدولة ومنذ ظهورها بمفهومها الحديث وهي في حالة تأثر مستمر بسبب جملة من التحولات التي تتشكل على المستويين:

1- مستوى التحديات التي تفرضها وحدات سياسية أخرى.

2- مستوى التحديات والتغيرات التي أفرزتها البيئة الدولية (مثل التكنولوجيا، والإتصالية التي أثرت في الجوانب الوظيفية للدولة).

إنطلاقا مما كتبه "هانس مورغانتو" H. Mrgenthau في كتابه "السياسة بين الأمم، والعلاقات الدولية هي علاقات بين الأمم"، وهي علاقات بين وحدات سياسية منظمة إستنادا إلى ما قاله "ريمون آرون " Raymond Aron " في كتابه "السلم والحرب بين الأمم" عام 1962، فإن الدولة تعتبر فاعل رئيسي في العلاقات الدولية. لكن مع ظهور العولمة بدأت مكانة الدولة الوطنية تهتز وتضطرب كفاعل رئيسي نظراً للتحولات العميقة التي صاحبت هذه الظاهرة (العولمة) في مختلف الميادين الإقتصادية، والسياسية، والثقافية، وغيرها، وكذلك بسبب بروز فاعلين جدد على مسرح الدولي ينافسون الدول في تدبير وظائفها السياسية التي عرفت إلتباسا شديدًا، وهو ما عبر عنه عالم الإجتماعي "دانيال بال" " Danial Bell " في عبارته الشهيرة: "الدولة أصغر من التعاطي مع المشاكل الكبرى، وأكبر من التفاعل مع المشاكل الصغرى"-

« the state was becoming too small to Handle really big problems and too large to deal effectively with small ones ».[1]

وفي هذا الإطار، سنحاول التطرق إلى وضع الدولة الوطنية ومستقبلها في ظل إنتشار الوحدات الأخرى من خلال نقطتين:

[1]) خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، (مذكرة) مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008/2007. ص ص، 34 و 35

1/ مصير الدولة الوطنية:

لقد ظهر إتجاهان فكريان متناقضان تماما بشأن مصير الدولة الوطنية في ظل العولمة وهما:

أ/ تيار النهاية الوظيفية للدولة (التشاؤميون):

تفرض العولمة في بعض معانيها توسيع السوق العالمية بشكل متسارع، وستقود هذه السيرورة إلى فقدان الدولة لجزء من سلطتها بالشكل الذي يدفع بالبعض إلى التشكيك في حقيقة البقاء القانوني والسياسي للدولة، ومن أهم الكتابات في هذا الصدد نجد كتابي "عالم بلا حدود" و "نهاية الدولة الوطنية" لـ "كنيشي أوهماي" "Kenichi Ohmae" الذي يرى أن المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل مطرد المحددات الداخلية، وهو الأمر الذي يعني أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع في التفاعلات الدولية.

يركز هذا التيار على التقلص المتزايد في سيادة الدول، ويرون بأنها صارت أقل قدرة على إنجاز وظائفها التقليدية نتيجة للعوامل الكونية التي أصبحت تؤثر بصورة كبيرة في قرار الحكومات، كما أصبحت أنماط الهوية أكثر تعقيدا بسبب تأكيد الأشخاص لولاءاتهم المحلية مقابل الولاء الوطني، حيث يتولد لديهم شعور المشاركة في الحياة العالمية بقيمهم وأساليبهم لا بقيم وضوابط الدولة.[1]

وإجمالاً يشكك أصحاب هذا التيار في أن الدولة ما زالت هي اللاعب الدولي الأكثر أهمية إذ تعتقد "جيسيكا ماثيوز" بأن "الحقائق المطلقة للنظام الوستفالي للدولة القومية الثابتة قد تحللت تماما".

ب/ تيار التطور الوظيفي للدولة (المتفائلون):

يحافظ هذا التيار على تفائله حول مستقبل الدولة الوطنية بالرغم من التحولات التي تشهدها البيئة الدولية من تأثير التكنولوجيا التي غيرت قواعد الإقتصاد للدول وزعزعت مشروعيتها، بحيث منحت للأسواق سلطة[2]

[1]) خالد معمري، المرجع السابق، ص 35

[2]) المرجع نفسه، ص 36

عليا عن سلطة الحكومات، وما طرأ على السيادة المالية الدولية، والإنتاج، والتعليم، بما يؤدي إلى تآكل السيادة شيئا فشيئا وفي جميع الميادين. إلا أنهم يعتبرون أن هذه التحولات لا تعني نهاية الدولة نهائيا، فالسوق العالمية على سبيل المثال تتطلب حضور رقابة الدولة ووجودها، فالمطلوب فقط تعديل دور ووظيفة الدولة وهذا بتغيير الأسلوب ذات الطابع المركزي دون التشكيك في الوجودها الوظيفي للدولة، وهذا ما تمارسه أكبر دولة رأسمالية (و.م.أ)، فهي تتدخل في الحياة الإقتصادية وتحدد شروط ممارسة النشاط الإقتصادي من خلال السياسات النقدية، والمالية، والتجارية، وعليه يجب أن تتدخل الدولة الوطنية بإعتبارها سلطة وليس بإعتبارها منتجاً .

وينطلق هذا الإتجاه في الدفاع عن رؤيتهم وإثبات فشل دعاوي التشاؤميين من خلال ثلاث مؤشرات:

- زيادة عدد الدول المنظمة إلى هيئة الأمم المتحدة، حيث هناك حوالي أربعين دولة ظهرت في الفترة من 1985 إلى 2000، وهي فترة بروز الفواعل الدولية الجديدة من غير الدول من أصل 100 دولة ظهرت مع بداية القرن العشرين.
- ظاهرة الإنكفاء القومي كبديل عن الإندماج الجهوي أو الإقليمي، خاصة في حالة وقوع التضارب السياسي أو الإقتصادي بين الإلتزامات الداخلية للدول والتوجهات الخارجية لها (نموذج تصويت دول الإتحاد الأوروبي برفض الدستور الموحد عندما تعلق الأمر بمسالة الهوية، على الرغم من أن التكامل الأوروبي عرف مراحل متقدمة من التطور والإندماج).
- الأشكال الجديدة من الصراعات التي أصبحت تأخذ أشكال ثقافية، ودينية، وحضارية، وهي الصفات التي تعبر عن مرجعيات الدولة القومية.[1]

[1]) خالد معمري، المرجع السابق، ص ص، 36 و 37

ولذلك فأنصار هذا التيار يرون أن التحولات الدولية التي لا تزال تنتجها العولمة تنطلق في جوهرها من إستقلالية الدولة القومية وأهميتها في الوقت الحالي، بحيث لا يمكن الإستغناء عنها في المجال السياسي والإقتصادي لدعم فتح الأسواق والمؤسسات التجارية. لذا لا يزال واقعيون جدد بارزون مثل "كنيث والتز" و "كريستوفر لين" يواصلون منح الدولة الوطنية مساحة كبيرة في تحليلاتهم من خلال تعظيم الدور الذي تلعبه على جميع المستويات.

فالوقت الذي يزعم فيه الكثيرون بأننا في فترة ما بعد الحرب الباردة قد دخلنا مرحلة نهاية الدولة الوطنية أو **مرحلة اللادولة**، إلا أننا نشهد في مقابل ذلك محاولات مفهوماتية لتطوير وظائف الدولة السياسية، الإقتصادية، والعسكرية، والإجتماعية، حيث حصل الإنتقال من صيغة "الدولة الحارسة" إلى "الدولة الخادمة" إلى "الدولة الرفاهية" "Welfare State".

2/ إنتشار الفواعل:

إن إنتشار الفواعل غير الدول "Non-State actors" وهذه التسمية تعتبر أوسع وأشمل من تعبير المنظمات غير الحكومية "ONG"، هو من أهم التداعيات الجديدة التي تثيرها ظاهرة العولمة. إذ أصبح القطاع الغير الحكومي يضم الكثير من المنظمات أو المؤسسات والإتجاهات والفاعلين من غير الدول.

وفي هذا الشأن، يزعم "جون روجي" بأننا لا نملك لحد الآن قاموساً تكفي مفرداته لوصف القوى الجديدة التي تحدث التحول الحالي في السياسة العالمية. [1]

[1]) خالد معمري، مرجع سابق، ص 37

وسنقدم هنا تصنيفا للفواعل من دون الدول إلى ثلاث أنواع:

أ/ فواعل فوق الدول: ويقصد بها الفواعل التي تأخذ صفة الهيئة الجامعة لعدد من الدول وتضم المنظمات والتجمعات الدولية.

ب/ فواعل تحت الدول: وهي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها، وهي فواعل ليست عابرة للحدود الوطنية وتعمل على التأثير في إتخاذ القرار الدولي وصناعته. وقد تسهم في التفاعل الخارجي للدول ومن أمثلة عليها نجد الأحزاب، والميليشيات، والطوائف، والقبائل، والعصابات، والشركات، والجمعيات، ووسائل الإعلام، كما نجد أشخاص معنويين: ك البابا الفاتيكان، والدالاي لاما .. إلخ.

ج/ فواعل عابرة للدول: وهي جماعات وأطراف غير حكومية – قد تكون من ضمن المشار إليها في الصنف الثاني – لكنها تتصل وتؤثر في هيئات آخرى من ذات نوعها وتتأثر بها (تحت دولة وعابرة للدولة) أو مع (الدول) أو (فوق دولة – منظمات وهيئات)، وهو نوع من الإتصال الذي قد يأخذ الطابع الندي، أو الشراكة، وقد تتميز بالتعاون العلني والرسمي، أو التبعية، والتأثير، والطابع الغير الرسمي وربما السري.

وفي الدراسات النقدية الحديثة التي تدرس أثر الفواعل ونفوذها في السياسة العالمية في مرحلة الحداثة الثانية، تقترح كما يسميها "أولريش بك" وتقدم مفهوماً جديدا يدور حول فكرة "ما فوق اللعب" "Meta-jeu" وهي فكرة لها منطق يتمثل في تغيير قواعد على مستوى علاقات السلطة بين المؤسسات والتنظيمات المختلفة التي تشكل البيئة الدولية.[1]

[1]) إسماعيل كرازدي، العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، (مذكرة) مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2012/2011، ص ص، 92 و 93

ووفق مبدأ "ما فوق اللعب" "Meta-jeu" في السياسة العالمية الذي يضع في الواقع ثلاث أصناف أو ثلاث أنواع من اللاعبين:

أ/ لاعبي أو صانعي الإقتصاد العالمي.

ب/ صانعي المجتمع المدني.

ج/ الدول الأمم: التي كانت تشكل الحداثة الأولى، بل تحتكر هذا المفهوم لوحدها بشكل مطلق.

فبالنسبة للقواعد الإقتصادية لصانعي الإقتصاد العالمي سواءا مؤسسات أو شبكات مالية، قد ندمج فيها الجماعات الإرهابية والتي لاتخضع لتنظيم هيراركي* واضح أو لفضاء محدد، هذه الفواعل تخلق الثروات وتشكل التراكمات على مستوى الإستهلاك العالمي لتصبح سلطة مضادة، ومصدر هذه السلطة هو المستهلك العالمي في حد ذاته الذي يستطيع معاقبة منتوج ما والتأثير في الإقتصاد العالمي لأن لا أحد يستطيع إجبار المستهلك على التعامل إيجابيا أو قصريا مع منتوج " أ " أو " ب ".

بالنسبة للمجتمعات المدنية أو المجتمع المدني العالمي الذي يربط علاقته بالدولة، ليكون أداة لنوع من الكسموبوليتانية الدولتية فهي تفسر أيضا كيف أن المجتمع الدولي يكسب شرعيته من أخلاقيته بينما بالنسبة للدولة فإن هدف الرأسمالي العالمي هو توظيف الدولة لصالحه من منظور نيوليبرالي. لذا نجد في مرحلة الحداثة كانت المؤسسات الدولية تأخذ شرعيتها من الدولة القومية، وفي مرحلة ما بعد الحداثة تعددت مصادر الشعرية وأصبحت مصادر مستقلة تستمد وجودها من عناصر كحقوق الإنسان.[1]

[1]) إسماعيل كرازدي، المرجع السابق، ص ص، 93 و 94

*) هيراركي: أي لا تخضع لتنظيم متسلسل أو تدرج هرمي.

وإجمالا: يمكن القول أن الدولة الوطنية تشهد تفتتاً وظيفياً ثلاثي الأبعاد حيث تفقد سيطرتها:

- **تصاعديا:** لصالح منظمات دولية فوق قومية، أو متخصصة (كالأمم المتحدة، والمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي).
- **جانبيا:** لصالح وحدات أخرى هي في تماس وظيفي مع الدولة، مثل الشركات المتعددة الجنسية، والتنظيمات الإقليمية كالأسيان والآبيك.
- **تنازليا:** لصالح وحدات الدولة، كجمعيات المجتمع المدني، والجماعات المسلحة الإرهابية، ومؤسسات القطاع الخاص، والأفراد.[1]

المطلب الثاني: إتجاه التفاعل

إن الأحداث والتغييرات المتتالية التي شهدها العالم بشكل متسارع خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي قد تركت أثرها الواضح على معادلة التفاعلات الدولية.[2]

فالنظام أصبح يشهد درجة مرتفعة من الروابط بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة، وفيما بين الحكومات، وفيما بين الأوضاع الداخلية والخارجية، وفيما بين الموضوعات السياسية والإقتصادية على نحو لم يعرف من قبل. وذلك نتيجة التطور الهائل في وسائل النقل والإتصال، ونتيجة نمو التطور التكنولوجي وتيارات تبادل السلع والأفراد. وهذا الوضع العالي المتميز هو الذي أبرز – لدى الرؤية الجديدة – الحاجة لأساليب جديدة في التفكير ومفاهيم جديدة لتحليل التفاعلات المتعددة الأبعاد و المستويات.[3]

---

[1]) خالد معمري، المرجع السابق، ص 40

[2]) نجيم دريكش، تأثير نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، (مذكرة) مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2010/2009. ص 69

[3]) إبراهيم بولمكاحل، الإتجاهات الحديثة في العلاقات الدولية، (مقالة) منشورة في الموقع: http://boulemkahel.yolasite.com/

فيعتبر "كيسنجر" "Kissinger" أن المصير الرهيب للأتحاد السوفياتي وتفككه، كان وراءه إستحالة الإستمرار في بناء القوة العسكرية وإهمال عوامل القوة الإقتصادية في عصر بدأ يشهد ثورة كبرى في الإقتصاد والتكنولوجيا والإتصالات. بالإضافة إلى التكاليف الكبيرة التي تصرف على القوة العسكرية التي تتجاوز أضعاف تكاليف القوة الإقتصادية، فضلا عن أن تحقيق الأهداف الإقتصادية وما يتعلق برفاهية الأفراد والمجتمعات وأمنهم الإقتصادي، الذي بات في أعلى مرتبة على سلم أولوياتهم خاصة بعد نهاية الصراع الإيديولوجي الذي كان مسيطراً وسائد على التفاعلات الدولية السابقة. وصاحب ذلك تراجع نسبي في حدة السباق نحو التسلح وتم لأجل عقد مجموعة من الإتفاقيات من بينها "ستارت 01" في 1991، و "ستارت 02" في 1993 المتعلقة بتخفيض الأسلة النووية الإستراتجية.

هذه المؤشرات وغيرها ساهمت في دعم فكرة أن العامل الإقتصادي قد قفز إلى المستوى الأول وبات هو الغالب على التفاعلات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، و يمكن أن ندلل على ذلك بما يلي:

أ/ ظهور مؤسسات إقتصادية دولية جديدة:

تجسد تغير طبيعة التفاعلات السائدة في النظام الدولي نحو تفاعلات الإقتصادية، وفي مقدمة ذلك "منظمة التجارة الدولية العالمية" "World Trade Organisation" التي تبلورت بشكل نهائي سنة 1995، ووصل عدد أعضائها إلى أكثر من 150 دولة، فضلا عن عدد معتبر من المنظمات الإقتصادية الإقليمية في كل أنحاء العالم تأكيداً على شمول البعد الإقتصادي.

ب/ الإعتماد المتبادل:

إن تصاعد ظاهرة الإعتماد المتبادل والتوجه نحو التكتل الإقليمي، كمظهر من مظاهر التفاعلات الدولية الجديدة. وتبرز أهمية هذه التكتلات في ظل النظام الدولي الجديد في الدور الذي تعلبه في تحقيق الإستقرار[1]

[1]) نجيم دريكش، المرجع السابق، ص ص، 69 و 70

والتجانس على المستويين الإقليمي والعالمي، إذ تؤدي إلى إرساء قواعد محددة لتنظيم العلاقات فيما بينها، وهو ما سيجعل الوصول إلى إتفاقيات دولية في مختلف الجوانب أمراً سهلاً لمحدودية الأطراف. فعوض التفاوض مع كل دولة على حدة في منطقة جغرافية ما سيكون من السهل التعامل معها ككتلة واحدة متجانسة.[1]

وينسب بروز إتجاه "الإعتماد المتبادل المركب" " Complex Interdependence " إلى كل من الباحثين "روبرت كيوهان" و "جوزيف س ناي " "R. Keohane - Joseph.S.Ney" في كتابهما "القوة والإعتماد المتبادل" لعام 1977. ويشير هذا المفهوم إلى النتاج التفاعلي لمجموعة من العناصر المميزة للحياة الدولية منذ منتصف الألفية الثانية التي إتسمت بعدة مظاهر أهمها: تطور العالم الشبكي، والتغيرات الإقتصادية، وإستقلالية الفاعلين غير الدوليين، وتنامي الإهتمام بالقضايا البيئية، وتوسع الميادين الأمنية.

وقد إتسع الإهتمام بظاهرة الإعتماد المتبادل بعد نهاية الحرب البادرة التي شهدت إرتفاع درجة التشابك بين الوحدات لمكونة له، التي إتجهت نحو مزيد من السياسات التعاونية القائمة على توزيع الإمكانات والموارد المتاحة لكل منها.

وقد إعتمد كل من "كيوهان" و "ناي" في تفسيرهما للإتجاهين التقليدي والحداثي على سلسلة من القضايا غبر قومية مثل التجارة، والعلاقات النقدية. فالإتجاه الحداثي يشير بحق إلى التغيرات الجوهرية التي تجري حاليا، ولكنه يفرض في كثير من الأحيان أن التقدم في التكنولوجيا والزيادة في التعاملات الإجتماعية والإقتصادية، يؤديان إلى عالم جديد لا تعود فيه الدول وتحكمها في القوة ذات أهمية كبرى، وبحسب "ناي" و"كيوهان" دائما فإنه إذا كان التقليديون بارعون في إظهار النواقض الموجودة في رؤية الحداثيين عبر إشارتهم[2]

[1]) نجيم دريكش، المرجع السابق، ص 70

[2]) خالد معمري، المرجع السابق، ص ص، 46 و47

إلى إستمرار الإعتماد المتبادل على الصعيد العسكري، فإنهم يجدون صعوبات جمة في أن يفسروا بدقة الإعتماد المتبادل الإقتصادي، والإجتماعي، والبيئي، المتعدد الأبعاد.[1]

ج/ ظهور نمط جديد من التفاعل الصراعي:

تمثل في ظاهرة الحروب الإقتصادية، حيث عرفت هذ الظاهرة تزايداً ملحوظاً في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة. فيرى "وليد عبد الحي" في كتابه " أفاق التحولات الدولية المعاصرة "، أنه خلال الفترة ما بين (2000/1990) كانت هناك 116 حالة عقوبات إقتصادية شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في 66% منها، وبريطانيا في 12% منها، وروسيا في 9%، ودول النامية في 13% منها، وقد وجه ما نسبته 5% ضد دول كبرى، ومن الجدير بالملاحظة أن 22% منها وجه ضد العالم الإسلامي والعربي، وقد شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في 70% منها. أما فيما يخص الطاقة والموارد النفطية بصفة خاصة، فإن المؤشرات تدل على أن 80% من البترول و 95% من الغاز الموجودين في الطبيعة مازال تحت الأرض، وهو ما يؤكد إستمرار التنافس عليه، وتعاظم دور القوة الإقتصادية بالنسبة للوحدات الدولية الأساسية، وبروز الأمن الإقتصادي كأساس لدعم وتحقيق الأمن السياسي.[2]

يمكن ملاحظة أن عالم ما بعد الحرب الباردة فرض معطيات جديدة سرعت التوجه القائم على أساس التكتل والتعاون، بحيث أن قضايا التفاعل وفرت هامش متزايد للأداءات الإقتصادية والأمنية للدول. كما أدت إلى ظهور تهديدات جماعية مشتركة، رسخت أطر التعاون الدولي التبادلي الذي ينطلق من مجالات إقتصادية ليصل إلى الجانب الأمني، مثلما حدث مع مشروع الشراكة الأورو-متوسطية.[3]

[1]) خالد معمري، المرجع السابق، ص 47

[2]) نجيم دريكش، المرجع السابق، ص ص، 70 و 71

[3]) خالد معمري، المرجع السابق، ص ص، 45 و 46

المطلب الثالث: هيكل النظام

بعد الحرب الباردة حدث تحول في هيكل النظام الدولي، فلم يكن النظام الدولي الحالي وليد الصدفة، وإنما جاء بفعل تراكمات تاريخية على الأصعدة كافة (السياسية، والاقتصادية، والعلمية..)؛ كلها ساهمت في زعزعة النظام الدولي السابق الذي كان يقوم على الثنائية القطبية.

فالنظام الدولي يتكون من تراتبية الوحدات السياسية المكونة له، والحالة التفاعلية بينها مع تمايز الموصفات و القدرات الخاصة بكل وحدة، لذا نحن أمام إقترابين مختلفين:

الإقتراب الأول: يرى بأن محورية هيكل النظام الدولي في تحريك التفاعلات الدولية والدفع بها نحو إتجاهات محددة من خلال التركيز على متغير القوة في النظام العالمي، وتصنيف القوة تبعاً لقوة الوحدات المختلفة. فحسب هذا الإقتراب يمكن أن يكون نظام القطب الواحد أو نظام الثنائية القطبية أو نظام متعدد الأقطاب.

الإقتراب الثاني: يرى هذا الإقتراب بأن تفسير البعد يستند إلى متغيرات أخرى مرتبطة ببنية الوحدة ذاتها ومقوماتها أكثر من إرتباطها بهيكل النظام الدولي وتفاعلاته.

تشكل القوة متغير أساسي ونقطة إرتكاز مهمة لتحديد وتوصيف القوى الأساسية المشكلة للنظام وعلاقاته البنيوية، ونظرا لوجود إختلافات عديدة حول مفهوم القوة وصور إستخدامها، فإن تحليل نمط النظام الدولي وتصنيفه يتغير حسب تعريف القوة:

فإنطلاقا من البعد العسكري، فغالبا ما يعتبره البعض بأن النظام عبارة عن قطب واحد تسيطر عليه الو.م.أ سيطرة كاملة. أما إذا كنا نتعاطي مع القوة بإعتبارها مفهوما شاملاً، فإننا أمام نمط تشابكي للنظام الدولي.[1]

وعموما يمكن فهم هذه الصورة على ضوء الإتجاهين التاليين:

[1]) خالد معمري، المرجع السابق، ص ص، 47 و 48

أ/ إتجاه الهيمنة*:

ينطلق هذا الإتجاه من إنهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، قد دفعت بقوة نحو تحول التوازن النسبي للقوى المركزية العالمية سياسياً وعسكرياً ليصبح في صالح و.م.أ التي كرست المكانة السياسية المتقدمة والقدرة العسكرية المتميزة التي إتصفت بها خلال الحرب الباردة.

وفي هذا الصدد يرى المنظر "بريجنسكي" بأنه مع بداية القرن الحادي والعشرين، لن نجد مثيلاً لقوة و.م.أ من حيث مدى قوتها العسكرية على الصعيد العالمي ومحور نشاطها الإقتصادي، والتأثير الإبداعي للديناميكية التكنولوجية الأمريكية من حيث جاذبيتها العالمية، خاصة بالنسبة للثقافة الأمريكية المتعددة الأوجه.

وقد وفرت كل هذه العناصر بحسب رأي "بريجنسكي" للو.م.أ نفوذاً سياسياً عالمياً لا نظير له وأصبحت و.م.أ في كافة الأحوال ضابط الإيقاع العالمي، ولا يوجد منافس لها على المدى المنظور.[1]

إن هذا "التجمع الفريد" "Unique Combination" لكل مقومات وعناصر القوة السياسية، والعسكرية، والتكنولوجية، والإقتصادية، الذي لا تمتلكه أياً من القوى الدولية الأخرى.

وبالرغم من القدرة التنافسية لبعض الدول مثل ألمانيا واليابان، إلا أن مرونة الفعل الإستراتيجي للو.م.أ أدت إلى أقامة "منطقة سلام" تعتبر فيها مسالة نشوب الحرب أمراً غير وارد وهو ما يشكل ضماناً أساسياً لتحجيم الإضطراب العالمي في هيكلية النظام الدولي، لذلك أصبح الحيز القيادي للو.م.أ في الهرمية العالمية جزءاً من مسار تحالف دولي مع تراجع نسبي للدهشة والتشكيك الدوليين، إزاء هذا البناء المشكل للنظام الدولي.[2]

---

[1]) خالد معمري، المرجع السابق، ص 48

[2]) المرجع نفسه، ص 49

*) الهينمة: يعني مصطلح الهيمنة "Hegemony" بالمعني اليوناني الأصلي "القيادة"، وفي العلاقات الدولية المهيمن هو "القائد" أو "الدولة القائدة". كما أن الهيمنة تدعمها القوة المادية، وتجد من خلال الثقافة المهيمنة العابرة للحدود القومية في شذ القواعد والأصول بنظام تراتبي هرمي بين الدول. ويعود الفضل إلى الكاتب الإيطالي "أنطونيو غرامشي" في إستخدام هذا المصطلح في الثلاثينات من القرن الماضي. للأطلاع أكثر يمكنكم مراجعة كتاب: مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 449

ب/ الإتجاه التعددي:

ينطلق أصحاب الإتجاه التعددي من أن فهم الأبعاد الشاملة للقوة يجعل من وصف هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة بإعتباره نظاما أحدي القطبية وصفا غير دقيق، ولا يعكس حقيقة متغيرات المشهد الدولي الذي يعرف توزيعا تعددياً للقوة.

ومن بين أصحاب هذا الطرح نجد "آدم روبرترتس" " Adam Roberts" الذي ينطلق من حدود القوة التي تتمتع بها و.م.أ بمعنى القدرة (مصادر القوة)، حيث يعتبر بأن القوة هي القدرة على التأثير في رفضه لوصف تمثيل النظام العالمي بأنه هيكل القطب الواحد.

فعمد على بيان حدود القوة العسكرية في توجيه العلاقات الدولية، وتعدد مصادر القوة التي يجب أن تمتلكها الدولة لتتمتع بدور القطب الواحد المسيطر على التفاعلات الدولية. فحسبه أن التغيرات التي يشهدها العالم في ظل زيادة ظاهرة الإعتماد المتبادل، تشير إلى أن إحتمال إستخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح إحتمالا محدود النطاق، لأنه يرى بأن هناك أنواع أخرى من القدرات التي يجب أن تتمتع بها الدول إذا كان لها أن تسيطر على مجرى الأحداث الدولية.

كما يقر "بول كينيدي" "Paul Kenedy" بصعوبة إستمرار النموذج الهرمي الدولي الذي تعتلي سدته و.م.أ إستنادا إلى إعتبارين أساسيين:

- إعادة ترتيب عناصر القوة.
- قصور إمكانيات و.م.أ عن قيام بمتطلبات دور الشرطي الدولي.[1]

[1]) خالد معمري، المرجع السابق، ص ص، 49 و 50

وعليه يذهب مؤيدو هذا الإقرار بإنعدام الحالة الإنفرادية التي تتميز بها و.م.أ. فبحسبهم هذه الأخيرة ليست القطب الأوحد في النظام الدولي إلا من الناحية العسكرية، وعلى صعيد السلاح، والتكنولوجيا الرفيعة المتقدمة التي لا تضاهيها أية دولة في العالم، من حيث الإنفاق العسكري على الأسلحة الفتاكة الحديثة وترسانتها النووية. لأنه ليس هناك دولة مستعدة لإنفاق ما تنفقه و.م.أ على دفاعها، وهذا ما يفسر ضعف المواقف الأخرى مثل موقف أوروبا أو اليابان إتجاه و.م.أ في كثير من المسائل في السياسية الدولية والأزمات أو النزاعات الإقليمية.[1]

وقد أشار "غولدنشتاين" "Goldstein" في دراسته التي تتعلق بمدى تأثير دولة معينة على مجمل التفاعلات السياسة العالمية بالقول: "**إن نظاما قطبيا أحاديا يعني آلياً مقدرة الدولة القطب على وضع وبرمجة الأسس، والقيم الحاكمة للعلاقات الدولية في المجالات السياسية والإقتصادية. فإقتصاديا تعني قدرة السيطرة وتمركز الإقتصاد العالمي حول هذه الدولة، أما سياسيا فهي تشير إلى القدرة على الهيمنة العسكرية**".[2]

من خلال عرضنا لهذا المبحث، يتبين لنا أن النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة إحتفظ بخاصية الفوضى، والتي تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية. فالفوضى تعني ضمنياً غياب أية مؤسسات ذات سلطة أو قواعد أو معايير فوق الدولة ذات السيادة. إستناداً إلى الرأي الذي يقود إلى الافتراض بأن العلاقات الدولية هي بشكل دائم في "الحالة الطبيعية" وهي بحد ذاتها "حالة حرب الجميع ضد الجميع".

[1]) خالد معمري، المرجع السابق، ص 45

[2]) المرجع نفسة، ص 51

المبحث الثاني: مستوى أولوية موضوع التحليل

بتراجع مفهوم القوة العسكرية الكلاسيكية تراجعت معه العديد من القضايا، الأمر الذي جعل من المواضيع التقليدية التي كانت مطروحة أمام أجندة الدول أثناء الحرب الباردة من القوة العسكرية، وميزان القوى، والردع النووي، التي لم يعد لها الأهمية ذاتها أمام بروز قضايا ذات بعد عالمي. التي تعدت الحدود التقليدية للدول بسبب التحول الجذري الذي حدث – إزداد عجلةً بتأثير الإقتصاد والإتصالات الحديثة – على ضعف أولوية الدولة الوطنية، وظهور علاقة شديدة الصلة بين الإقتصاد والسياسة، وبنحو متزايد حول المشكلات التي تثيرها، وبالتالي أدى إلى ظهور أفكار نظرية بنت مسلماتها الأساسية إنطلاقا من هذه المواضيع.

تعرف الدراسة الأكاديمية للسياسة العالمية مرحلة من التنوع والثراء منذ نهاية الحرب الباردة، حيث برزت مناهج ومقاربات نظرية جديدة، كما أدرجت مواضيع جديدة في أجندة الباحثين الأكاديميين على الصعيد العالمي. ومن بين أهم تلك المواضيع يذكر "واتر" "Wetter" قضايا البيئية، والإرهاب، ومستقبل الدولة، والهجرة، والنزاعات الإثنية ... إلخ، فهي برأيه ستشكل محوراً لنقاش نظري على طول الأعوام القادمة.

لقد فرض النظام الوستفالي كنظام تاريخي للتنظيم الدولي القائم بين الدول القومية مجموعة من الحلول التقليدية المتاحة للدولة لمواجهة التحديات القائمة، لكن مع ظهور أشكال جديدة من التهديد، وإهتزاز مكانة الدولة القومية كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، برزت الحاجة لأدوات مفاهيمية جديدة تستوعب حجم التحول الحاصل في السياسة العالمية. فالتقسيم الكلاسيكي لأجندة الدول بين السياسة العليا والسياسة الدنيا – كما صوره الواقعيون – قد أصابه الكثير من الإختلال، فصار ما كان بالأمس موضوعاً ثانوياً على رأس أولويات المجتمع المدني أصبح محل وأولوية إهتمام بعد الحرب الباردة. فشهدنا تراجعاً في الإهتمام بالقضايا المحورية التي إرتبطت لفترة طويلة بطبيعة فترة الصراع مقابل إرتقاء مسائل أخرى لها أهمية مباشرة بالإنسان.[1]

[1]) خالد معمري، المرجع السابق، ص 40

وهو ما شكل بحسب "كوبر" " Cooper " الأساس الجديد لمفهوم "دولة ما بعد الحداثة" الذي مازال يحمل مسؤوليات وقدرات كامنة فريدة، لكن عليه أن يجد طرقا جديدة لتحقيقها في بيئة متغيرة بصورة جوهرية.

ولذلك فإن عنصر البيئة الجديدة يحمل أهمية بالغة في مسعى الفهم الأمثل للتهديدات، والمخاطر المفروضة على الدول ما بعد الحرب الباردة.

منهجيا، يوفر نموذج "مودلسكي" حول مستويات التغيير في السياسة الدولية والمعبر عنها في كتابه "الدورات الطويلة في السياسة العالمية" منظوراً مهماً وفعالاً لفهم حجم الإنتقال والتحول من السياسة الدولية إلى السياسات العالمية، التي فرضت موضوعات جديدة أمام الساسة والأكاديميين المهتمين بالعلاقات الدولية.

فآلية التغيير تتم وفق حركية ثنائية:

أ/ وجود مبررات وحوافز تدفع تدريجيا نحو تكريس نظام عالمي جديد بأجندة جديدة، تفرض علمية تدافعية – إيجاباً أو سلباً – للوحدات السياسية المشكلة للنظام الدولي، الذي يتم توزيع مقدراته بحسب تموقعات القوى الكبرى المستفيدة من هذه الحوافز.

ب/ إعادة البناء المستمر لهيكل النظام الدولي، على إعتبار أن طبيعة السياسة الدولية بوصفها نظاما فهي في عرضة دائمة للإنهيار، ومن ثم تحدث الدورة الجديدة في تطور السياسة العالمية.[1]

إن هذه الأجندة تتضمن جملة من المحاور كالسياسات الدولية المتعلقة بالبيئة والعلاقات السياسية التي تتخطى الحدود القومية "Transnational" للقضايا الإجتماعية، والجريمة التي تتخطى الحدود القومية، ومسائل حقوق الإنسان، واللاجئين، وقضية التفرقة الجنسية (ذكر/أنثى). والحقيقة أن أغلب هذه القضايا قد مثلت تحديات حتمية على الدول والمجتمعات على حد سواء.[2]

[1]) خالد معمري، المرجع السابق، ص ص، 41 و 42

[2]) المرجع نفسه، ص 42

فأثناء إنعقاد قمة باريس في جوان 1990، كرست له 19 فقرة تعالج موضوعات طوفان الأحماض، وتلوث البحار والأنهار، وطبقة الأوزون، وأثار الصوب الزجاجي، والتصحر، وإجتثاث الغابات، والأمن الذري ونقل التكنولوجيا، وبالتالي هذه الفقرات تمثل تغير في المواضيع المطروحة.[1]

أما مؤتمر القاهرة للسكان 1994، فإنه بدوره تميز عن المؤتمرات التي سبقته حول نفس الموضوع بذهابه إلى ما هو أبعد من مجرد المداولة بين الدول فقط، فالوفود في العاصمة المصرية تناولت صراحة موضوعات تتعلق بالحقوق الفردية، وبالآداب الشخصية، وتباين الثقافات. وتم تناول أيضاً موضوعات تتعلق بحقوق النساء، وبالإشراف على أمومتهم، أو موضوع تنظيم الأسرة للنسل، وذلك أكثر من تناول موضوع السكان بذاته.[2]

ويقول بول كينيدي بهذا خصوص عن التحدي السكاني الذي بات يطرح: "**إن مجموعة الميول السكانية و البيئية تبدو حتمية، إذ عندما يولد كل عشر سنوات حوالي مليار شخص لابد من إطعامهم، ففي هذه الحالة تصبح زيادة السكان أمر محتوم. كذلك إنبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجو، الذي بدوره سوف يزيد بسبب إرتفاع وتيرة التصنيع وزيادة عدد السكان في العالم**".[3]

[1]) برتران بادي، عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية، (تر: لطيف فرح)، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة، 2009، ص 210

[2]) المرجع نفسه، ص 211

[3]) بول كيندي، الإستعداد للقرن الواحد والعشرين: الرابحون والخاسرون، (تر: نظير جاهل)، الجزء الثاني، دار الأزمن الحديثة، لبنان، 1998، ص 252

أما قمة "كوبنهاغن*" 1995، فقد نادت بصوت عال بالحق الإنسان في التنمية الإجتماعية، وكذلك بالضروف المناسبة لإزدهارها: إستدراك إختلالات السوق الوظيفية، وتحقيق إستقرار الإستثمارات في الأمد الطويل، وتنظيم المنافسة، وإحترام الحقوق الأساسية، والتنوع الثقافي، وحق الأقليات، وزيادة الإنتاج الزراعي، والمساعدات التقنية، وتخفيف الديون، ومحاربة الفقر، وإعطاء أولوية للتوظيف الكامل، وتحييد الإندماج الإجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والتعليم. وهي كلها موضوعات جديدة للنقاش.[1]

هذه القضايا التي تبلورت كموضوعات خاصة بالسياسة العالمية على خلفية التحول العميق الذي أصاب النظام الدولي من جهة، والطروحات النظرية الجديدة للإتجاهات الكبرى في العلاقات الدولية من جهة ثانية.

ولعل أهم قاسم مشترك يجمع بين هذه القضايا يتمثل في مدى إتصافها بثلاث خصائص تنعكس على واقع العملية التنظيرية في العلاقات الدولية ومستقبلها:

- أهم الأجندات والمسائل موضوعة من قبل فواعل غير الدول.
- صياغة هذه القضايا لمفاهيم جديدة للأمن القومي والأمن الدولي.
- الإهتمام المتزايد بالقضايا المعيارية Normative Matters.

إن مسألة موضوع السياسة الدولية لم تشغل كثيرا بال دراسي العلاقات الدولية في فترات ماضية خاصة في نظام الدولة الوطنية، ذلك أننا شهدنا ذاتية في تراتبية القضايا التي كانت تفرض نفسها بنفسها.[2]

[1]) برتران بادي، المرجع السابق، ص 211

[2]) خالد معمري، المرجع السابق، ص ص، 42 و 43

*) قمة كوبنهاغن: هي القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي عقدت في مدينة كوبنهاغن بالدنمارك، والذي توصل قادة العالم فيها إلى توافق جديد بشأن وضع الأفراد في مركز التنمية والتأكيد على أن التنمية والعدالة الاجتماعيتين أساسيتان من أجل السلام والأمن المستدام. للأطلاع أكثر حول الموضوع تصفح موقع أخبار الأمم المتحدة https://news.un.org/ar/audio/2015/02/323262.

فالتدرج الهرمي في أجندة العلاقات الدولية كان يضع الأمن العسكري في المقدمة ضمن الأجندة الأولوية لأمن الدولة، مع الإشارة إلى أنه كانت الدول هي من تقوم بنفسها بصياغة أجندة معينة، فإن ذلك يفسر على أنها تعتبر الدولة المهيمنة التي تضع سلماً معيننا للإهتمامات الدولية.

لكن مع بروز فكرة "الإعتماد المتبادل المركب" لكل من "جوزيف س ناي الإبن" و "روبرت كيوهان" "Complex Interdependence" بدا إرتقاء قضايا معينة على سطح المشهد الدولي مقابل تراجع أخرى، وهو ما يشكل مسألة ذات أهمية كبرى لدارسي العلاقات الدولية، خاصة في ظل النسق المتنامي لظاهرة العولمة بجميع أبعادها.

فلم تعد كل الأجندات من صنع الدول، بل برزت مسائل فرضتها فواعل دولية من غير الدول كالمنظمات الدولية أو المجتمع المدني .. لتصبح موضوعات أساسية في السياسة العالمية، والتي لها علاقة بالتهديدات الأمنية الجديدة.

على ضوء ما سبق ذكره، فإن الإهتمام المركزي بعد الحرب الباردة تجلى في نمطين من القضايا:

- **الأمنيـة:** المرتبطة بالتهديدات الجديدة كالإرهاب، والهجرة، والصحة، والبيئة، والتدخل، والتنمية، وعلاقات الشمال والجنوب..إلخ.
- **الإنسانية:** المتمثلة في قضايا الفقر، واللاجئين، وحقوق الإنسان..إلخ.[1]

ما يمكن إستخلاصه مما تقدم في هذا المبحث، أن التغيرات التي طرأت على مستوى أولوية الموضوعات والقضايا المطروحة على أجندة السياسية الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت في مجملها قضايا لا يمكن معالجتها إلا في إطار عالمي عكس ما كان يحدث في إطار محلي أثناء فترة الحرب الباردة.

[1]) خالد معمري، المرجع السابق، ص 43

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، يظهر لنا أن هذه التحولات وما تضمنته من عوامل كانت ذات تأثير كبير في تحويل مجال وقضايا التنظير والممارسة، للتفاعل الإيجابي مع هذه التغييرات في بنية النظام القائم، وطبيعة التفاعلات المختلفة للفواعل لفترة ما بعد الحرب الباردة، والذي إتسمت بقدر كبير من التعقيد، والتشابك، والتداخل، بين مختلف القضايا.

وبهذا يكون هذا الفصل الأول مدخلاً لدراسة هذه القضايا الصحة، والفقر، والبيئة، والتنمية المستدامة. إنطلاقاً من التحول والتغير الذي حصل في مستوى الجانب الموضوعي بالنسبة للقضايا بعد نهاية الحرب الباردة، والتي وأصبح لها إهتمام متزايد على الصعيد العالمي.

الفصل الثاني

أوضاع الصحة العالمية

أعطيني الصحة وخذ ثروتي

مثل إنجليزي

الفصل الثاني: أوضاع الصحة العالمية

يتمحور هذا الفصل حول قضية الصحة في ظل التحولات العميقة التي يشهدها عالمنا الراهن. من خلال التطرق إلى جملة من المفاهيم والمساقات الأمنية والجيوسياسية، التي ساهمت في رفع قضايا الصحة العامة إلى مستوى التهديدات الأمنية العالمية. كما يبحث هذا الفصل في مختلف المشكلات الصحية العالمية، وأهم الإنجازات الدولية للمجتمع الدولي في قضية الصحة.

المبحث الأول: بروز قضية الصحة

إن التنامي المطرد للتهديدات الصحية ومخاطرها القاتلة، لم يعد شئنا يعنى به المختصون في المجال الطبي لوحدهم، بل أصبح هاجسا عاما يتقاسمه الساسة والأمنيون على حد سواء. وهو ما سحب قضايا الصحة العامة تدريجيا إلى المجالات السياسية والأمن، فأصبحت بذلك من الشواغل الأمنية والجيوسياسية للدولة الحديثة، وتموضعت تدريجيا في صلب النقاش الأمني والسياسي والأكاديمي الدائر حاليا، في ظل سياق صحي دولي وإقليمي يشهد نشوء وعودة العديد من الأمراض الوبائية القاتلة التي أصبح من الصعب إحتوائها والتحكم فيها.

ومن هذا المنطلق وجب تحديد بعض المفاهيم التي مازالت تثير كثيرا من الجدل بين الباحثين المختصين في مجال العلوم السياسية والإدارة الصحية والطب، لذلك سوف نتعرض لأهم النقاط كما يأتي:[1]

[1]) عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، الأمن الصحي في عالم من دون حدود: هواجس متنامية ومضامين متباينة، (مجلة أفاق للعلوم)، جامعة الجلفة، العدد الثالث، ص 40، المنشورة في الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12916

المطلب الأول: تحديد المفاهيم

1/ مفهوم الصحة:

يعرف العالم "**بيركنز**" "Perkins" الصحة بأنها "حالة التوازن النسبي لوظائف الجسم، وأن حالة التوازن هذه تنتج من تكيف الجسم مع العوامل الضارة التي يتعرض لها، وأن تكيف الجسم عملية ايجابية تقوم بها قوى الجسم للمحافظة على توازنه".

أما منظمة الصحة العالمية فقد عرفت الصحة على أنها "الحالة السالمة والكفاية البدنية والعقلية والإجتماعية الكاملة، وليست مجرد الخلو الشخص من المرض أو العجز". ويعتبر هذا التعريف بمثابة هدف أكثر من كونه تعريف حيث أنه أكد ارتباط الجوانب البدنية والنفسية والاجتماعية.[1]

لكن منذ منتصف السبعينات أخذ تعريف الصحة يأخذ منحى شمولي، فتعتبر الصحة في الوقت الحاضر مقسما إلى 6 أقسام رئيسية وهي: الصحة البدنية، والعقلية، والإجتماعية، والروحية، والوظيفية/المهنية، والغذائية. فحسب هذا التعريف الذي تبنته منظمة الصحة العالمية، يصبح الشخص مريضاً في حالة وجد مشكل في أحد الأقسام.

فالصحة هي "حالة مثالية من التمتع بالعافية"، وهي مفهوم يصل لأبعد من مجرد الشفاء من المرض، وإنما الوصول وتحقيق الصحة السليمة الخالية من جميع الأمراض، ويتطلب الوصول إلى الصحة السليمة الموازنة بين الجوانب المختلفة للشخص: الجسمانية، والنفسية، والعقلية، والروحية جميعاً.[2]

---

[1]) آمنة كاظم مراد المنصوري، التربية الصحية: تعريف الصحة والصحة العامة ومجالاتها، (مقالة)، منشورة في موقع جامعة بابل، العراق، بتاريخ 2014/01/21: http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/publication_2_26674_53.pdf

[2]) آسية بلخير، الأمن الصحي العالمي: متطلبات وضرورات الإستدامة، (مجلة العلوم السياسية و القانون)، المجلد 02، العدد 06، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والإقتصادية، برلين. جانفي 2018، ص 255

2/ مفهوم الصحة العامة:

لقد جرت عدة محاولات لتعريف الصحة العامة في مفهومها الحديث، وأهم هذه التعاريف وأشهرها التعريف الذي وضعه العالم "وينسلو" " Winslow" سنة 1920، وقد أورد أن الصحة العامة هي: " علم وفن الوقاية من المرض وإطالة العمر وترقية الصحة والكفاية، وذلك بمجهودات منظمة المجتمع من أجل صحة البيئة ومكافحة الأمراض المعدية، وتعليم الفرد الصحة الشخصية، وتنظيم خدمات الطب والتمريض للعمل على التشخيص المبكر والعلاج الوقائي للأمراض وتطوير الحياة الإجتماعية والمعيشية، ليتمكن كل مواطن من الحصول على حقه المشروع في الصحة والحياة".

إن الصحة العامة أو الصحة الإجتماعية في مفهومها الحديث أشمل وأوسع من الصحة الشخصية أو صحة البيئة أو الطب الوقائي أو الطب الإجتماعي.[1]

3/ مفهوم الصحة العالمية وتبلور مفهوم الأمن الصحي:

نتيجة تزايد حجم العلاقات أو التبادلات في ظل ظاهرة العولمة، ومع تراجع الحدود وفتح المجال لحرية تنقل الأفراد والسلع والأموال، ودخول المجتمع الدولي في مرحلة جديدة من التفاعلات تتسم بدرجة عالية من الإعتماد المتبادل القائم على مجموعة من المصالح المتداخلة والمشتركة، وما فرض على فواعل المجتمع الدولي من حكومات ومنظمات، وتكثيف التعاون وتبادل الخبرات لمواجهة المشكلات الصحية المشتركة ووضع الحلول المناسبة لها والإسراع في إحتواء المخاطر التي تفوضها نتيجة تفشيها.

ومن هذا المنطلق فإن الصحة العالمية أو ما يعرف بالأمن الصحي العالمي تعني "ضرورة خلو وسلامة كل دول العالم من كل الأمراض والأخطار والأوبئة التي تهدد الصحة العمومية العالمية".[2]

[1]) آمنة كاظم مراد المنصوري، المرجع السابق

[2]) آسية بلخير ، المرجع السابق، ص 256

فيتمحور مفهوم الأمن الصحي حول الكيفية التي نحمي بها الأفراد في المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي تواجههم، وذلك في سبيل جعلهم ينعمون بحياة آمنة صحياً وأكثر إستقراراً .[1]

يذهب الأستاذ "كولن" "Collin" بالرأي إلى إعتبار أن معظم أدبيات العلاقات الدولية، تكاد تخلو من أية إشارات للعلاقة مابين قضايا الصحة العامة والأمن، فالواقعيون بشكل عام والبنيويون على وجه التحديد ينظرون إلى قضايا الصحة من منظور الأمن التقليدي (العسكري)، ولا يربطون بينهما إلا في حالة تأثير بعض القضايا ومسائل الصحة وضمان جهوزية كل من فرد فيها لأداء مهامه بشكل فعال.

بينما تخلو أدبيات اللبرالية بشكل كامل من أية تلميحات لقضايا الصحة في علاقاتها بالأمن. وبالرغم من تركيز اللبراليين على فكرة التعاون الدولي وعلى ضرورة تنسيق الدول لسياساتها الدنيا من أجل خلق مصالح مشتركة، هو الذي يبرر عدم إهتمام المنظرين اللبراليين بشكل متزايد بشكل عام بقضايا الصحة والسياسات التعاونية في مجالها. في مقابل تركيزهم على القطاعات المنتجة والتي تحقق أكبر قدر ممكن من المكاسب المادية.

ويعود الفضل الأول إلى إسهامات مدرسة كوبنهاغن "Copenhagen School" في تقديم أول إطار تحليلي لفهم طبيعة العلاقة ما بين الصحة والأمن. وتحديدا الأعمال النظرية التي قادها "باري بوزان" "Barry Buzan" و "أولي وايفر" "Ole Waever" المرتبطة بمعهد أبحاث السلام كوبنهاغن، بحيث ظهرت أولى بدايات الحراك التنظير لإعادة صياغة مفهوم الأمن والتوجه نحو توسيعه وتعميقه في بداية الثمانينات من القرن الماضي.

ويتلخص التصور الأمني لمدرسة كوبنهاغن في فكرة تجاوز التركيز الحصري على أمن التقليدي المتعلق بالدولة – الدولة كموضوع مرجعي للأمن – وتوسيعه ليمتد إلى قطاعات أخرى من غير القطاع العسكري، وتعميقه ليشمل أمن الأفراد، وقد عرف هذا التحول بعملية توسيع وتعميق مفهوم الأمن.[2]

[1]) آسية بلخير ، المرجع السابق، ص 256

[2]) عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، المرجع السابق، ص ص، 45 و 46

ويقصد بتوسيع الأمن، التحرك الأفقي من القطاع العسكري ليشمل قطاعات أخرى كالسياسة، والإقتصاد، والبيئة، والمجتمع. التي يفترض أن تدرج ضمن الحدود المجالية لحقل الدراسات الأمنية.

أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي إنطلاقا من الدولة ونزولا إلى الجماعات والأفراد كموضوعات مرجعية للأمن، وهو الأمر الذي أتاح بطبيعة الحال التوسيع في قائمة التهديدات الأمنية أفقياً وعمودياً وفسح المجال أمام إمكانية إدراج تهديدات غير مرتبطة بالقطاع العسكري الصلب. لتشمل التهديدات البيئية كالتلوث والتصحر، والكوارث الطبيعية كالزلازل، وما يترتب عن ذلك من تداعيات على الصحة من تفشي للأمراض والمخاطر الناجمة عن تغير الأنماط الإيكولوجية المختلفة.

غير أن الإسهام النظري الأبرز الذي قدمته هذه المدرسة بشكل عام هو فكرة "الأمننة" "Securitization" التي طرحها "وايفر" "Waever" في البداية، والتي قدم من خلالها تفسيراً لعملية تصعيد القضايا والمسائل إلى مستوى التهديد الأمني. حيث تعرف الأمننة: "بأنها العملية التي بموجبها يتم تقديم شيء ما على أنه تهديد وجودي". وتتم هذه العملية عبر خطوات مترابطة، حيث تبدأ بتقديم فاعل أمني لقضية أو شأن معين على أنه يشكل تهديداً وجودياً لكيان مرجعي ما "Referent Object" ويكون ذلك من خلال الفعل الخطابي "Act Speech" الذي يؤديه الفاعل، ثم تأتي الخطوة التالية التي تستوجب قبول وإقتناع الجمهور المستهدف الذي يتكون عادة من منظمات المجتمع المدني، بأن هذا الشيء يشكل تهديداً وجودياً حقيقياً ، ثم يلي ذلك إتخاذ إجراءات مستعجلة من قبل الفاعل الأمني. حيث تتلخص عادة هذه الإجراءات في رصد إعتمادات مالية إضافية، وإتخاذ تدابير إستثنائية لمواجهة هذه التهديدات التي تتشكل. ثم تأتي خطوة نزع الطابع الأمني عن هذا التهديد وإدراجه ضمن القضايا السياسة العامة في حالة تحييد خطورته وعدم القضاء عليه، أو نزع الطابع الأمني ثم السياسي عنه في حال النجاح بمواجهته.[1]

[1]) عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، المرجع السابق، ص 46

وبإسقاط ذلك على القطاع الصحي، فإن عملية أمننة القضايا والمسائل الطبية تتم وفق الشكل التفسيري التالي:

الشكل رقم 01: منطق أمننة قضايا الصحة.

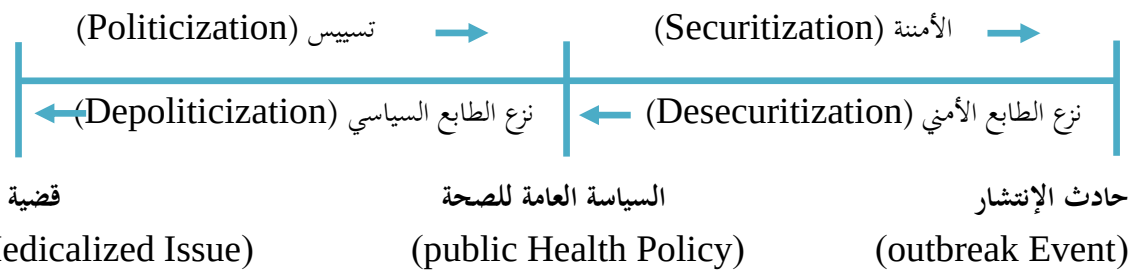

المصدر: عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، الأمن الصحي في عالم من دون حدود: هواجس متنامية ومضامين متباينة، (مجلة أفاق للعلوم)، جامعة الجلفة، العدد الثالث، ص 46

من خلال هذا الشكل، نلاحظ وجود تسلسل منطقي لكيفية تصعيد قضية طبية معينة عبر عملية التسييس التي تقوم بها فاعل أمني معين، من خلال الفعل الخطابي وبالتالي تتحول في مرحلة لاحقة إلى قضية أمنية تستدعي إتخاذ تدابير طارئة، وهو ما تجلى مع الكثير من الأمراض التي خضعت للأمننة كمرض: (الأيدز/السيدا)، الإيبولا، سواء من قبل حكومات الدول أو منظمات غير حكومية، وهو ما سحب هذه الأمراض من عالم السياسة الدنيا "Low Politics" إلى عالم السياسة العليا "High Politics" فأصبح التعاطي معها يتم من منظور أمني بإعتبارها تهديدا للأمن الوطني و/أو الأمن الدولي، الأمر الذي تجلى مؤخرا مع مرض الإيبولا حيث تم توصيفه من قبل منظمة الصحة العالمية و حكومات كثير من الدول على أنه تهديد أمني ملح.[1]

[1]) عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، المرجع السابق، ص ص، 46 و 47

إن المقاربة النقدية للأمن التي جاءت بها مدرسة كوبنهاغن، قد شكلت فاصلاً مهما في حقل الدراسات الأمنية. لأن إسهامات المدرسة حول مفهوم الأمن من خلال توسيعها لقائمة التهديدات إلى قطاعات غير عسكرية أضحت تهدد حياة الأفراد وبقائهم بالدرجة الأولى.

وظهر مفهوم الأمن الإنساني لأول مرة في التقرير الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "PNUD" حول التنمية الإنسانية المستدامة سنة 1994 تحت عنوان "أبعاد جديدة للأمن الإنساني"، حيث قدم هذا البرنامج ومن خلاله منظمة الأمم المتحدة تصوراً مختلفا شكل تحولا مهما في المقاربة الأمن.

وقد تمحور مفهوم الأمن الإنساني الذي قدمه هذا التقرير حول مسألتين أساسيتين هما:

- التحرر من الخوف
- والوقاية من الحاجة

حيث عدد هذا التقرير سبعة مستويات رئيسية تشكل مضمون الأمن الإنساني وهي: الأمن الإقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي.

وتنوعت وتعددت التعريفات التي قدمت لمفهوم الأمن الإنساني إلا أنها في مجملها تتفق حول نقاط أساسية وهي على النحو التالي:

- إعتبار الفرد الموضوع المرجعي للأمن وليس الدولة، وبالتالي أولوية أمن الفرد على أمن الدولة، فمفهوم الأمن الإنساني الذي قدمه تقرير عام 1994 يتمركز حول الأفراد "Peopel Centered" .
- تتسم مصادر تهديد أمن الأفراد بالتنوع الشديد، لذا وجب عدم الإقتصار على النقاش النظري فقط.
- أن هناك ترابطاً ما بين مفهوم الأمن الإنساني والأمن القومي، وإن إختلفت طبيعة العلاقة.[1]

[1]) عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، المرجع السابق، ص 47

- يشهد عالمنا المعاصر مجموعة من التحولات تمس جوانب مختلفة من حياة الإنسان، لذا يجب إعطاء أهمية شديدة لها.[1]

كما كانت أعمال لجنة الأمن الإنساني "Commission on Humain security" التي نصبت عام 2001، هي المحاولات الجدية التي حددت مضمون وأبعاد الأمن الصحي. وهذا بغرض دمج الأمن الإنساني في مختلف نشاطات الأمم المتحدة. وقد إعتبرت هذه اللجنة أن الأمن الصحي لا يعني غياب المرض، وإنما هو حالة رفاه متكاملة من الصحة العقلية، والجسمية، والنفسية، والإجتماعية التي يتمتع بها الفرد.

وأوردت اللجنة نفسها في التقرير الصادر سنة 2003، أربع قضايا صحية ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الأمن الإنساني في بعده الصحي وهي:

- حجم عبء المرض في الحاضر والمستقبل.
- الحاجة الملحة التي يفرضها الشأن الصحي بضرورة التحرك السريع لمواجهة ما يتهدده.
- عمق ومدى تأثير الشأن الصحي على المجتمع.
- العوامل الخارجية التي يمكن أن تكون سبباً مؤثرا على بعض الأمراض أو صحة الأفراد.

وحدد التقرير في ذات السياق: ثلاث مصادر تهديد بشكل مباشر على صحة الفرد، التي تتحول بدورها لتهديد للأمن الإنساني وهي: الأمراض المعدية العالمية، والنزاعات والكوارث الإنسانية، والفقر وعدم المساواة.[2]

[1]) عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، المرجع السابق، ص 47

[2]) المرجع نفسه، ص 48

وقدمت اللجنة نفسها تصوراً توضيحيا لطبيعة العلاقة ما بين الأمن الصحي والأمن الإنساني من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 02: الصحة وروابطها مع الأمن الإنساني: **الأمن الإنساني**

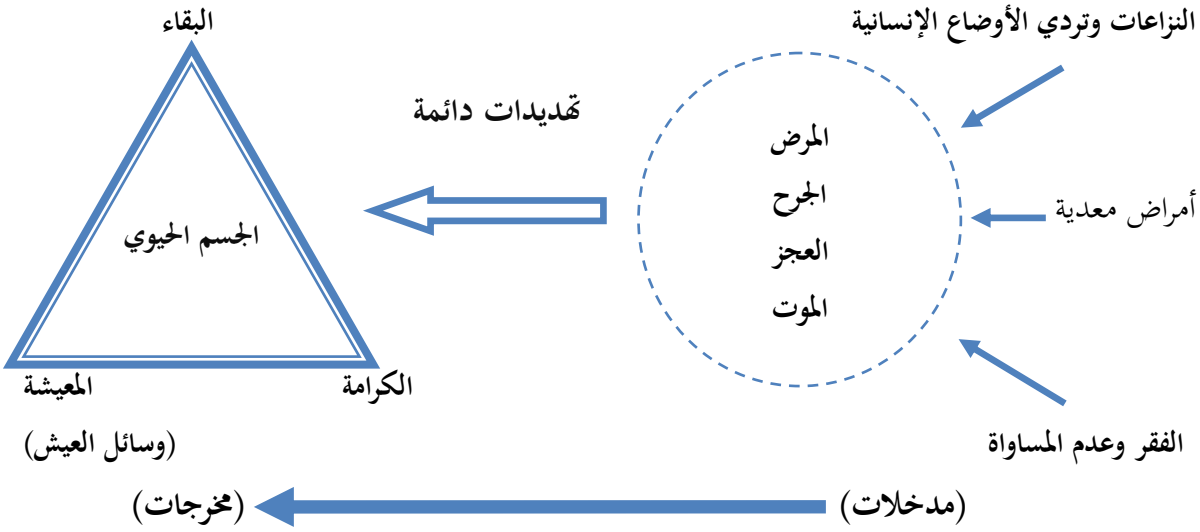

المصدر: عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، الأمن الصحي في عالم من دون حدود: هواجس متنامية ومضامين متباينة، (مجلة أفاق للعلوم)، جامعة الجلفة، العدد الثالث، ص 46

فوفق العلاقة المبنية في الشكل أعلاه، ربطت اللجنة ما بين الأمن الصحي والأمن الإنساني بشكل مباشر من خلال النزعات، والأمراض المعدية، والفقر، وعدم المساواة. والتي تؤثر بشكل مباشر على الوضع الصحي للإنسان. فهي قابلة للتحول فيما بعد إلى تهديدات تمس الكرامة الإنسانية أو مستوى المعيشي الأفراد، وبالتالي تشكل خطر على حياة الإنسان وبقاءه.[1]

[1]) عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، المرجع السابق، ص 46

غير أن مضمون الأمن الصحي لم يتحدد بشكل أكبر إلا من خلال التقرير العالمي للصحة الذي صاغته منظمة الصحة العالمية عام 2007، تحت مسمى "مستقبل الأمن: الأمن الصحي العام العالمي في القرن 21" "World : Global Public Health Security in the 21St Century" والذي قدم فيه التقرير نظرة شاملة عن الوضع الصحي العالمي، و تم تحديد من خلاله مفهوم الأمن الصحي على أنه: "مجمل الأنشطة اللازمة المعدة بشكل مخطط له أو بشكل إستباقي والموجهة للحد من الخروقات التي تشكل خطرا على الصحة العامة للسكان في مختلف مناطق وعبر مختلف الحدود".[1]

ويندج ضمن هذا التعريف أي نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشأن الصحي، مما في ذلك الأنشطة المتعلقة بإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية والتزويد بالأدوية وإنتاجها ومختلف الأنشطة الأخرى ذات الصلة بموضوع الصحة العامة.[2]

المطلب الثاني: عوامل بروز قضايا الصحة

ظلت قضايا الصحة شأناً داخلياً غير بعيد، يتم التعاطي معه في إطار السياسة الصحية العامة للدولة. التي تعني بمجمل النشاطات والمجهودات والإجراءات الطبية وما يرتبط بها، من أجل تقديم خدمات الرعاية الصحية التي يضطلع بها جهاز الصحي لكافة أفراد المجتمع، بهدف تخليصهم من الأمراض وإعادة إدماجهم في الحياة الإجتماعية للقيام بأدوارهم في مختلف المجالات.[3]

لقد بدأت قضايا الأمراض المعدية والأوبئة الزاحفة تأخذ أبعاداً إستراتيجية بالنظر لما أضحت تحمله من مخاطر وتهديدات على أمن الدول والمجتمعات في ظل واقع دولي معولم تآكلت فيه الحدود والحواجز بشكل غير مسبوق.[4]

[1]) عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، المرجع السابق، ص 48
[2]) المرجع نفسه، ص 49
[3]) المرجع نفسه، ص 40.
[4]) المرجع نفسه، ص 41

بالموازاة مع ما تقدم طرحه، قدمت محاولات مختلفة حاولت تحديد نطاق الأمن الصحي ومختلف أبعاده من طرف فواعل غير دولاتية، لعل أبرزها التصور الذي قدمته منظمة الأبيك "APEC"، على خلفية إنتشار بعض الأمراض القاتلة لا سيما "السارز" "Sars" في القارة الأسيوية، وقد أنشأت المنظمة مجموعة عمل "Health Working Group" سنة 2008، تعنى بالبحث والكشف على الأمراض المعدية التي تهدد أمن وإقتصاديات الدول الأعضاء بالمنظمة، وخلصت هذه اللجنة إلى تحديد عدد من الموضوعات الأساسية التي تندرج ضمن إطار تصورها للأمن الصحي:

- فيروس الأيدز/السيدا.
- الأمراض المعدية.
- التغير المناخي.
- الأزمات الدولية والأوضاع الإنسانية المتردية.

كما قام الإتحاد الأوروبي بتقديم تصوراً للأمن الصحي يتمحور حول فكرة التهديدات التي قد تؤثر في الصحة العامة لمختلف دول الإتحاد الأوروبي، وقد أنشأ في هذا المجال سنة 2005، "المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها" بهدف تدعيم قدرة الدول الأوروبية على التعامل مع الأمراض المعدية.

وبالرغم من التصورات المختلفة لكل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأبيك أو الإتحاد الأوروبي فإنهما في المجمل يتقسمان على الأقل فكرة أن قضايا الصحة بشكل عام هي ذات قضايا ملحة ومستعجلة تستدعي الإهتمام بها لأنها تحمل في طياتها إحتمال نشوء تهديدات جادة قد تؤثر في الصحة العامة فضلا عن التداعيات المباشرة لها على المجتمعات الدول.[1]

[1]) عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، المرجع السابق، ص 49

1/ قضايا الصحة، هاجس أمني متنامي:

في إطار التحولات التي يعيشها عالمنا اليوم يرى كثير من المختصون والمنشغلون بالشأن الأمني على الأمراض الوبائية والمعدية تمثل مشكلة أمنية بإمتياز، بالنظر لحجم المخاطر التي باتت تهدد وجود العنصر البشري. ويعدد في هذا السياق كل من "براور" "Brower" و"شالك" "Chalk" طائفة من الإعتبارات التي جعلت هذه الأمراض مصدر تهديد متعاظم لحياة الدولة و وجود الدولة –كموضوع للأمن – وهذا وفق دراسة بعنوان " الجغرافيا السياسية الجديدة للمرض: بين الصحة العالمية والأمن العالمي" لـ " آلان انجرام" " Alan Ingram" سنة 2005، والتي تبين كيف أصبح المرض قضية جيوسياسية على النحو التالي:

- إن الأمراض الوبائية: تقتل كل ساعة ما لا يقل عن 1500 شخص عبر العالم، وهو ما يتجاوز الخسائر البشرية التي يمكن أن تقع في أي حرب.
- أن الأمراض الوبائية تقوض وجود الدولة: على إعتبار أن وظيفة الدولة الأساسية يتمثل في حفظ النظام والسلامة العامة للأفراد.
- أن الأمراض بشكل عام تشكل عبئا إقتصاديا: فمثلا في جنوب الصحراء بإفريقيا، يفوق عدد الحاملين لفيروس فقدان المناعة الأيدز/السيدا (HIV) 25 مليون شخصا، وهو يعتبر عبئا كبيراً على إقتصاديات تلك الدول ويستنزف مواردها بشكل كبير.
- إن الأمراض الوبائية لها بعد إستراتيجي: بحيث توظيف الأسلحة البيولوجية بشكل ناجح، وينجر عنه إنتشار واسع للعامل المعدي، ما يتسبب بإصابات على نطاق واسع، ويخلق حالة من الذعر العام " Public Panic" قد يتسبب بإنهيار كامل أو شلل في قدرات الإستجابة الصحية داخل الدولة.[1]

[1]) عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، المرجع السابق، ص 41

2/ قضايا الصحة، هاجس جيوسياسي متصاعدة:

لماذا أصبحت الأمراض تشكل قضايا جيوسياسية؟ يجيب على هذا السؤال الباحث في مجال علم الجيوسياسية النقدي "Critical Geopolitique" بجامعة غلاسغو الإسكندنافية "ألان آنغرام" "Alan Ingram"، الذي يجادل بأن قضايا الأمراض والأوبئة أضحت من أبرز الإنشغالات الجيوسياسية للدول في عالمان الراهن، حيث فرضت هذه القضايا نفسها بشدة على مختلف الأجندات الجيوسياسية للفاعلين الدوليين، و تتمثل النقاط الأساسية في أربعة إعتبارات نلخصها كالأتي:

أ/ الأمراض كعامل مقوض لإستقرار الدول:

يرى "أدلر" "Adler" بأن القلق الإستراتيجي المعاصر من بعض الأمراض والأوبئة كالأيدز/السيدا مثلا، نابع من مستويين إثنين:

- يتعلق بدور هذه الأمراض المحتمل في تغيير موازين القوى العسكرية وتعجيلها بخلق نزاعات.
- دورها الغير المباشر على المدى الطويل في تفكيك النسيج الإجتماعي والإقتصادي والسياسي للمجتمعات، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات، وتهيئة الظروف حيث يصبح عدم الإستقرار أكثر رجوحا.

لقد بدأت وجهات النظر الأكثر تركيزاً على الأثار الإستراتيجية للأمراض المعدية بالظهور في الولايات المتحدة الأمريكية في عهدة إدارة الرئيس كلينتون الثانية، حيث خلص تقرير تابع لمجلس الإستخبارات القومي في جانفي 2000، أن عبء الأمراض المعدية المستمر "من المرجح أن يودي في بعض الحالات إلى تفاقم، بل وربما إثارة التراجع الإقتصادي، والتفتت الإجتماعي، وزعزعة الإستقرار السياسي في البلدان النامية الأكثر تضرراً ودول المعسكر الشيوعي سابقا...".[1]

[1]) عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، المرجع السابق، ص ص، 41 و 42

ب/ الأمراض والسيادة:

تتميز ديناميكية العولمة بأربعة خصائص أساسية هي: الكثافة، والسرعة، والإتساع، والتأثير، وقد تصاعدت الظواهر العابرة للحدود منذ مطلع تسعينات القرن الماضي على الأقل بشكل غير معهود، ما أصبح يتطلب أشكالا جديدة من التعاون ما بين الدول والمنظمات غير الحكومية، وهو ما رسخ الطرح القائل بأن الصحة العامة لأي دولة قد أضحت أكثر من أي وقت مضى مرتبطة بالصحة العامة للدول الأخرى، فالدولة لم تعد قادرة لوحدها على صد هذه التهديدات الصحية بشكل إنفرادي، في ظل عدم قدرتها على إحتواء حالات التفشي الوبائي والمرضي، التي أخذت أشكالاً وأبعادا جديدة وغير معهودة، الأمر الذي يجعل من عولمة الأمراض والأوبئة تحدياً جدياً لسيادة الدولة. ليتأكد إدعاء "ديفيد فيدلر" "David Fidler" بأن الصحة العامة دخلت مرحلة ما بعد الوستفالية "Post-Westphalain Phase".

لقد أدى إنتشار كل من وباء "السارز" مابين عامين 2002 و2003، ومرض الأيدز/السيدا لتسريع هذا التحول، حيث يتعبر "فيدلر" بأن النظام الوستفالي الذي خرج إلى حيز الوجود عام 1648، وكان من أسباب نشوئه سعي الدول المشكلة له التخفيف من حدة إنتقال الأوبئة القاتلة آنذاك، كالطاعون والكوليرا والحمى الصفراء، لم يعد يجد ما يبرر وجوده في زمن العولمة. ويقدم "فيدلر" مثال في هذا الشأن على ما قامت به السلطات الصينية 2002 على خلفية إنتشار فيروس "السارز"، حيث يرى الصين قد تعاطت مع هذا الوباء من منطلق وستفالي في عالم – ما بعد وستفالي – " China acted Westphalian in Post-Westphalian World".[1]

[1]) عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، المرجع السابق، ص 42

كما عمدت السلطات الصينية حينها للتعتيم على خبر إنتشار هذا الفيروس ومنع تداوله في وسائل الإعلام التقليدية، غير أنها لم تنجح في منع ذيوعه بعد ذلك بسبب شبكة الأنترنت، وهو ما يثبت حقيقة تراجع دور الدولة في المجال الصحي أمام تعاظم أدوار فواعل صحية فوقية صارت تتدخل بشكل متزايد في شؤون الدول، لاسيما على خلفية إنتشار أوبئة كـ "الإيبولا"، وفيروس "النيل الأزرق".

كما تلعب المنظمات الأممية المتخصصة، لاسيما منظمة الصحة العالمية أدواراً أساسية في إدارة الشأن الصحي العالمي الدولي، من خلال تدخلاتها المباشرة أو الغير مباشرة في حالات التفشي الوبائي وإحتواء الأمراض، خاصة في دول العالم الثالث التي لا تمتلك موارد أو إمكانات في مستوى الدول المتقدمة قادرة على التصدي للتهديدات.

من هذا المنطلق تتأكد فكرة تراجع السيادة كمبدأ مؤسس للدولة، بحيث أصبح مضمونها مقترنا بالمسؤولية في حالة فشل السلطة القائمة على حماية إقليمها من الأمراض والأوبئة، الأمر الذي يكرس لتدخل دول الأخرى وفواعل الصحة الإقليمية الدولية من منطق الأمن الإنساني.[1]

ت/ توظيف الصحة:

إترتبطت العديد من التقارير الصاردة عن مخابر التفكير الأجنبي "Think Tank" ما بين قضايا الصحة ومختلف توظيفاتها الأمنية والسياسية بالنموذج الأمريكي. حيث كتب في هذا الإطار السفير الأمريكي لدى حلف شمال الأطلسي لمؤسسة "الراند" "Rand" بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أنه يتوجب على إدارات المكافحة الأمريكية أن تعطي لقضايا الصحة والعاملين في مجالها أدواراً جديدة في السياستين الداخلية و الخارجية من أجل تعزيز الأهداف والمصالح الأمريكية في الخارج.[2]

[1]) عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، المرجع السابق، ص ص، 42 و 43

[2]) المرجع نفسه، ص 43

وتبرز الدبلوماسية الصحية كبعد جديد في سياسات القوى الكبرى تحديداً ، وقد تم إدخال هذا المفهوم في وقت مبكر من العام 1978، من قبل "بيتر بورن" "Peter Pourne"، المساعد الخاص للرئيس الأمريكي "كارتر" لقضايا الصحة، كمجال جديد لنشاط الدبلوماسي الذي رأى فيه أنه يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية إستكشافه وإستثماره بشكل فعال لخدمة الولايات المتحدة الأمريكية عبر العالم. وتنشط الدبلوماسية الصحية الأمريكية بشكل فعال في القارة السمراء وباقي دول العالم من خلال ما تقدمه من مساعدات طبية خاصة للدول التي تعرف تفشي أمراض خطيرة كالأيدز/السيدا والملاريا.

كما رصدت إدارة بوش على سبيل المثال عام 2005، ما يناهز 1.9 مليار دولار وجهت لـ 15 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما باتت تلعبه الدبلوماسية الصحية الصينية على حد سواء في ذات القارة بشكل متنامي خاصة منذ بداية الألفية الثالثة.[1].

ث/ الأزمات الصحية والهجرة:

تساهم الاستجابات الفردية والجماعية للأزمات الصحية في وضع استجابة صحية عامة منظمة تمنع في معظم الأحيان الحاجة إلى تهجيرات واسعة النطاق. ويُعدُّ تقييد الحركة السكانية طريقاً غير فاعل في احتواء الأمراض ومع ذلك تلجأ الحكومات إلى ذلك الحل عند ظهور الأزمات الصحية.

ففي عام 1995، وصلت منظمة الصحة العالمية إلى اقتناع مفاده أنَّ البلدان لم تبلغ في معظم الأحيان عن الأمراض الوبائية توخياً لخطر تقييد حركتي السفر والتجارة. ولم تعطِّ تعليمات بخصوص الأمراض التي تتسبب في إرتفاع معدلات الوفيات أو تلك التي تنتشر بسرعة كالإنفلونزا على سبيل المثال.[2]

[1]) عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، المرجع السابق، ص 43

[2]) مايكل إيديلشتاين، دايفيد هيمان، وخالد كوسر، الأزمات الصحية والهجرة، (نشرة الهجرة القسرية)، مركز دراسات اللاجئين، ص 36، المنشورة في الموقع بتاريخ مارس 2014: http://www.fmreview.org/ar/crisis/edelstein-heymann-koser.html

ومن هنا، خضعت تعليمات الصحة العالمية إلى المراجعة والتنقيح منذ عام 2007، إلى إتخاذ معايير وتدابير الصحة الدولية المنقحة مقاربةً وقائية للتعامل مع انتشار الأمراض بين الدول بالتأكيد على مسؤولية الدول الوطنية تجاه اتجاه أحداث الأمراض وإحتوائها في المصدر وذلك من خلال الطلب إلى تلك الدول بناء قدراتها الرئيسية في الصحة العامة وصون تلك القدرات. كما فرضت التعليمات أيضاً على الدول أن تقدم تقاريرها حول الأحداث التي تمثل مصدراً للقلق الدولي إلى منظمة الصحة العالمية تمهيداً لانتهاج التدابير الدولية المناسبة القائمة على الأدلة. ورغم التزام الدول بالتعليمات المذكورة، ما زال بعضها يعود مجدداً إلى ممارسة العزل وتقييد الحركة، والتهديد بإغلاق الحدود أو إصدار قرارات بإغلاقها فعلياً أو فرض القيود على السفر سيعاً منها لمنع الداخلين من نقل العدوى إلى أراضيها.

فاستجابة لوباء "سارس" عام 2003، أغلقت كازاخستان حدودها مع الصين على إمتداد 1700 كيلومتر وإشتمل الإغلاق الحركة الجوية وحركة السكك الحديدة والطرق، وكذلك أغلقت روسيا معظم منافذها البرية مع الصين ومنغوليا. وخلال تفشي وباء "سارس" عام 2003، غادر ما يصل عدده إلى مليون شخص من بكين متوجيهن إلى قرى أسرهم لكنهم عادوا جميعاً بعد انحسار الأزمة. كما عانت زمبابوي من أسوء تفشٍّ لوباء الكوليرا وفاق عدد الحالات المشتبه بها 98000 حالة في حين قضى الوباء على 4276 شخصاً. وبحلول جانفي 2009، قبل وصول التفشي ذروته، هرب من زمبابوي إلى جنوب أفريقيا ما يقدر عدده بـ 38000 شخص مع أنَّ الأثر الدقيق لتفشي الكوليرا على الهجرة من زمبابوي إلى جنوب أفريقيا يصعب تقييمه نظراً للتنوع الكبير في مسبِّبات الهجرة لآلاف الزمبابويين العابرين للحدود كل يوم.[1]

من خلال عرضنا لهذا المبحث المتعلق بظهور مفاهيم الصحة، وبلورت الأمن الصحي كقضية عالمية والعوامل التي أدت إلى نشوء القضية. في المبحث الثاني سوف نتطرق إلى أهم المشكلات الصحية العالمية التي يواجهها المجتمع الدولي.

[1]) مايكل إيديلشتاين، دايفيد هيمان وخالد كوسر، المرجع السابق، ص ص، 36 و 37

المبحث الثاني: المشكلات الصحية العالمية

بما أن العالم اليوم يشهد العديد من التحولات والتغيرات والتطورات العالمية التي ساهمت الى حد كبير في تغيير مفهوم الصحة العالمية أو ما يعرف بـ "الأمن الصحي العالمي"وما تفرضه هذه التحولات السريعة من تغيير في طبيعة التهديدات والأخطار على العالم. بحيث صار العالم اليوم يتميز بجملة خصائص منها عدم الثبات والحركية الدائمة، وسهولة التواصل بين البشر على نطاق واسع. وهي كلها عوامل ساعدت على الانتشار السريع للأمراض الوبائية وغيرها من المشكلات الصحية العالمية الخطيرة و التي سوف نتطرق إليها:

المطلب الأول: التفاوتات الصحية العالمية

على الرغم من إعادة تنظيم النظام الصحي العالمي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حول منظمة الصحة العالمية (OMS) التي جرى إنشاؤها العام 1948، إلا أنه كان لا بد من الإنتظار حتى العام 1970، لكي تصبح مسألة تقليص التفاوتات الصحية العالمية شاغلاً مركزياً ، فمع تغلغل بلدان الجنوب في هيئات الأمم المتحدة على أثر الإستقلالات وإنتهاء الإستعمار، بدأ التأكيد على دور الصحة في التنمية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وكذلك على أهمية تقليص التفاوتات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لتحسين الوضع الصحي، وقد تجندت منظمة الصحة العالمية (OMS) من أجل قيام "نظام صحي دولي جديد" بدأت ملامحه ترتسم في إعلان **ألما– أتا Alma-Ala** لعام 1978، حول الحق في وصول الجميع إلى الخدمات الصحية في عام 2000،.[1]

[1]) برتران بادي و دومينيك فيدال، عالم اللامساواة: أوضاع العالم 2016، (تر: نصير مروة)، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2015، ص 157

لقد ظل الوضع الصحي العالمي يتحسن طيلة القرن العشرين. فمنذ سنوات 1990، ومعدل الوفيات الأطفال في يتناقص بمعدل النصف، فقد كان يبلغ 90 وفاة في كل ألف ولادة طفل دون الخامسة العام 1990، وبات الآن 48 وفاة في كل ألف ولادة. لكن الملاحظ هو أن هذا التقدم يتوافق بإستمرار، بل يتواصل مع تعزز التفاوتات الصحية. ففي إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء لا يزال معدل وفيات الأطفال لما دون سن الخامسة هو 98 في كل ألف ولادة، أي أرفع معدلات وفيات الأطفال في البلدان النامية أو المتحققة النمو بخمس عشر مرة.

إن التفاوتات في ميدان الصحة أي الفروقات في الحالة الصحية للأهالي، هي تفاوتات ترتسم بين بلدان العالم بحسب مستوى "التنمية" فيها (البلدان السائرة في طريق النمو تسجل وفاة 99% من وفيات الأمهات السنوية في العالم، والأمل في الحياة لدى ولادة طفل في "ملاوي"، هو أن يعيش حتى العمر 47 سنة، مقابل 83 سنة في اليابان)، وكذلك الحال في ما يخص داخل البلاد، حيث ترتسم التفاوتات هناك أيضا بحسب شروط حياة الأفراد والجماعات أو المجموعات الإجتماعية وأوضاعها.[1]

هذه التفاوتات هي في الواقع تراكمية، تظل مرتهنة بالتفاوتات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الأوسع.

فمثلا، "الويلات الصحية" ليست موزعة بالتساوي على سطح الكرة الأرضية (95% من الوفيات بمرض السل تقع في البلدان السائرة في طريق النمو مثلا)، فإن وجود أمراض "تحول وبائي" أي وجود هوة بين البلدان النامية – أو المتخلفة النمو – التي تضربها أمراض مزمنة (أمراض القلب والشرايين، والسكري، والسرطان) والبلدان السائرة في طريق النمو التي تضربها الأمراض المعدية (الملاريا، الأيدز/السيدا، والأمراض الإستوائية..إلخ) يجعل من تلك الهوة أمراً لا ينبغي المبالغة فيه. فبلدان الجنوب مصابة أيضاً بأمراض مزمنة (60% من حالات السرطان الجديدة و 70% من الوفيات تقع في البلدان السائرة في طريق النمو).[2]

[1]) برتران بادي و دومينيك فيدال، المرجع السابق، ص 158

[2]) المرجع نفسه، ص 159

لا يزال فهم هذه التفاوتات في الصحة يشكل تحدياً كبيراً يواجه القائمين على السياسات العامة في مختلف أنحاء العالم. وهي ليست مجرد قضية أخلاقية، بل إن التفاوت في الصحة ينطوي على تكاليف إقتصادية كبيرة. ولكن الأسباب وراءها معقدة ومتنازع عليها، والحلول مراوغة.

يرجع التفسير السائد للتفاوت في الصحة إلى العوامل الاجتماعية المحددة للصحة البيئة التي يعمل ويعيش فيها الناس. فالأثرياء أفضل قدرة على الوصول إلى البيئات المعززة للصحة، مثل المدارس التي تتمتع بصيانة جيدة والتي تقدم تعليماً جيداً ، والإسكان عالي الجودة، والوظائف الثابتة في أماكن آمنة. وكلما إزداد فقرك كلما أصبحت أكثر عُرضة للبيئات الضارة بالصحة.[1]

المطلب الثاني: الملكية الفكرية الصحية

إن رهانات البحث والتنمية وحقوق الملكية الثقافية هي متعلقة بمسألة القدرات وإمكانية الوصول إلى الأدوية. و في هذا الشأن، يندد المنتدى العالمي للبحوث الصحية Global Forum For Health Research، وهو مؤسسة تسعى إلى تشجيع البحث حول الأمراض التي تصيب الأهالي الفقراء والترويج له بالفارق 90/10: 10% فقط من موارد البحث هي الموارد المكرسة للأمراض التي تمثل 90% من مشكلات الصحة العالمية. فمن 1393 مركباً كيماوياً جديداً جرت المتاجرة بها بين العامين 1975 و 1999، كان 13 مركباً منها فقط متعلق بالأمراض الإستوائية. أو بعبارة أخرى فإن ثمة تفاوتات عالمية مهمة في ميدان العلاجات تعود إلى حسابات إقتصادية: فشركات المستحضرات والأدوية قليلاً ما تجد محفزاً لتوظيف إمكانياتها في البحث حول أمراض (غير مجزية) أو (غير ذات مردودية)، أي من تلك التي تصيب عدداً قليلا من الأفراد أو من الأهالي الشديدي الفقر أو الذين لا يملكون مالاً .[2]

[1]) كلير بامبرا، لماذا الأكثر ثراء هم الأكثر صحة؟، (تر:إبراهيم محمد علي)، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 19 جوان 2013: http://bit.ly/2I2ex9G

[2]) برتران بادي و دومينيك فيدال، المرجع السابق، ص 161

أما الدول التي تملك الموارد والقدرات الضرورية، فإنها تستثمر في أولوية البحث حول الأمراض التي تصيب أفرادها، مما يعزز الإختلال في البحث لصالح أولويات بلدان الشمال الصحية. فإن تأسيس شركات عمومي-خصوصي لتنمية أو لتطوير المنتجات (التحالف العالمي لتطوير عقار السل، مشروع الأدوية من أجل الملاريا، المبادرة من أجل أدوية الأمراض المهملة). إنطلاقا من نهاية سنوات 1990، كان يهدف إلى تدارك هذه المشكلات وتسهيل بين الفعاليات المتعددة.

عندما يكون هناك علاج ويتم تطويره، فإن مسألة تحديد ثمنه هي التي غالبا ما تطرح مشكلة. فتعزيز النظام العالمي للملكية الفكرية في العام 1994، مع توقيع الإتفاق على وجوه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (ADPIC)، والذي يتمدد ويتوسع في تغطية الأدوية بخاصة، قد عمل على الحد من الإستثناءات على براءات الإختراع. بحيث أدى ذلك إلى نزاعات جديدة بين مؤسسات البحث و التنمية "R&D" والحكومات والمنظمات غير حكومية ومؤسسات المستحضرات الصيدلانية التي تنتج الأدوية النوعية التي لا تحمل أسماء تجارية (Generiques). وتطوير مختبر "جيليد" "Gilead" لعلاج جديد لمرض إلتهاب الكبد الوبائي "جيم" "C" "Hepatite"، هو تطوير مختبر شاهد على الإشكالية. فهذا الدواء الذي تبلغ كلفته حوالي 50 ألف يورو في البلدان النامية أو المتحققة النمو (41 ألف يورو في فرنسا، و71 الف يورو في الولايات المتحدة الأمريكية)، لطالما كان موضوع إحتجاج من المنظمات غير حكومية مثل **أطباء بلا حدود،** وكان موضوع مفاوضات مع الحكومة التي ترغب في خفض ثمنه. وفي المقابل، فإن هذا الدواء يباع بثمن أدنى في الهند، حيث رفضت الحكومة الهندية حتى الآن براءة الإختراع الذي تقدم بها مختبر "جيليد" "Gilead"، الذي إنتهى به الأمر إلى الترخيص لمنتجي الأدوية النوعية التي لا تحمل إسما تجاريا بصناعته (وفق شروط ترخيص صارم لا تزال موضوع سجال).[1]

[1]) برتران بادي و دومينيك فيدال، المرجع السابق، ص 161

بصفة عامة، هناك نقطتان رئيسيتان تحدان من توافر الأدوية اليوم. الأولى أنها مكلفة للغاية، أو بوسعنا أن نقول بشكل أكثر دقة إن أسعارها مرتفعة للغاية، رغم أن تكاليف إنتاجها ليست سوى جزء صغير من هذه الأسعار. والثانية أن تطوير الأدوية يوجه دوماً نحو تعظيم الأرباح، وليس تحقيق منفعة اجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة الجهود الرامية إلى إنتاج الأدوية التي الضرورية لرفاهة الإنسان. ولأن الأموال التي يستطيع الفقراء إنفاقها قليلة للغاية، فإن شركات الأدوية في ظل الترتيبات الحالية ليس لديها من الحوافز القوية ما قد يدفعها إلى إجراء البحوث في الأمراض التي تبتلي الفقراء.[1]

المطلب الثالث: التهديدات الصحية العالمية

قد بات هذا العالم الذي تتزايد أطرافه ترابطاً وتداخلاً يشهد ظهور أمراض جديدة بشكل غير مسبوق، علماً بأنّ لتلك الأمراض القدرة في الغالب على عبور الحدود بسرعة والانتشار في بلدان أخرى. كما توجد أخطار أخرى قائمة منذ قرون، لا تزال تهدّد صحة الإنسان بسبب تعرّضها لمجموعة من الطفرات وزيادة مقاومتها للأدوية المضادة للجراثيم وهشاشة النُظم الصحية.[2]

1) جوزيف ستيغليتز، فرصة لإحراز تقدم خارق في مجال الصحة العالمية، (تر: مايسة كامل)، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 18 ماي 2012: http://bit.ly/2FaikE7

2) منظمة الصحة العالمية، إنتشار الأمراض على الصعيد الدولي يهدّد الصحة والاقتصاد والأمن، (تقرير) خاص بالصحة في العالم 2007: مستقبل أكثر أمناً – أمن الصحة العمومية العالمي في القرن الحادي والعشرين، جنيف، منشور في الموقع بتاريخ 23 أوت 2007: http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2007/pr44/ar/

وفي هذه النقطة سنحاول التطرق إلى مجموعة من أشكال التهديدات:

1/ الأمراض المستجدة:

إن هذا النوع من أن الأمراض الجديدة التي ظهرت في الآونة الأخيرة التي تتميز بشدة الأعداء وسهولة سرعة الإنتشار، كلها عوامل زادت من خطورتها وتهديدها للأمن الصحي العالمي. فأصبحت تمثل الشغل الشاغل والتحدي الأكبر للمنظمات الدولية المعنية بمكافحتها مثلا: مرض المتلازمة الرئوية الحادة "سارس" ومرض "إنفلونزا الطيور" إضافة إلى بعض الأمراض التي ظهرت سابقاً مثل: الكوليرا، وحمى الوادي المتصدع، والأيدز .. التي لاتزال تشكل خطراً كبيرا على الأمن الصحي العالمي.

وتعتبر هذه الأمراض على أنها لا تفرق حدوداً أو منطقة دون المناطق الأخرى نظراً للسرعة المذهلة للانتشار في أنحاء العالم. بسبب عدوى فيروساتها التي تهدد إستقرار المجتمعات المحلية بكاملها خاصة الأكثر فقراً منها. ويرجع السبب الرئيسي هنا الى ضعف النظم الصحية للوقاية من الأمراض المعدية لضعف إمكانيات كثيرة من دول العالم. وكذا سهولة تنقل الأشخاص وإختلاطهم نظراً لتنظيم وسائل النقل والتساهل من طرف دول عديدة في إستراتيجية مكافحة الأمراض المعدية والفتاكة وعدم التنسيق مع المنظمات الصحية الدولية.[1]

لنتأمل مرض السل مثلا، الذي يقتل نحو 1.4 مليون شخص سنويا. فالواقع أن مليارين من البشر في مختلف أنحاء العالم يحملون البكتيريا التي تسبب مرض السل، وسوف يصاب واحد من كل عشرة منهم بالمرض.[2]

1) آسية بلخير، المرجع السابق، ص 259

2) لومبورغ بجورن، الاستثمارات الصحية السليمة، (تر: مايسة كامل)، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 23 أفريل 2015: http://bit.ly/2Fcw0dA

كما يُعَد مرض الملاريا من بين الأمراض القاتلة التي تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء والضعفاء. ففي الوقت الحالي، تحدث 90% من الوفيات الناجمة عن الملاريا في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا و77% بين الأطفال دون سن الخامسة.

أما المرض القاتل الرئيسي الثالث فهو فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة الأيدز/السيدا، والذي نشأ حديثاً بالمقارنة بأمراض مثل السل والملاريا التي كانت موجودة منذ ألاف السنين.[1]

كما تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز إلى أنّ عدد الأشخاص المتعايشين مع فيروس العوز المناعي البشري عالمياً هو 36.7 مليون نسمة في أواخر عام 2015.

وقد شهد العام نفسه وقوع نحو 12 ملايين إصابة جديدة بذلك الفيروس، ووفاة أكثر من 1.1 مليون نسمة من جراء الإصابة بعلل ناجمة عن فيروس العوز المناعي البشري.[2]

2/ أمراض سوء التغذية:

تعتبر الأمراض الناجمة عن سوء التغذية من أكثر الأمراض فتكاً بالإنسان خاصة في الدول الفقيرة التي تنعدم فيها سياسات صحية وغذائية متكاملة. بحيث أن السلسلة الغذائية لكثير من الشعوب غير متوازنة نظراً للتباين والضعف في المستوى المعيشي في أكثر من ثلثي سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر المقدر بـ "02 دولار" يوميا، مما يجعلهم الكثير منهم عرضة للأمراض سوء التغذية التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى هلاك أعداد كبيرة من البشر خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وأسيا نظراً لإنتشار المجاعات والفقر وبالتالي تفشي الأمراض.[3]

---

[1]) لومبورغ بجورن، المرجع السابق

[2]) منظمة الصحة العالمية، الإيدز والعدوى بفيروسه، (مقالة) أسئلة و أجوبة، منشورة في الموقع بتاريخ يوليو 2016:
http://www.who.int/features/qa/71/ar/

[3]) آسية بلخير، المرجع السابق، ص 260

فحسب منظمة الصحة العالمية، تشمل الأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي: أمراض القلب والأوعية (مثل النوبات القلبية والسكتة الدماغية، وعادة ما ترتبط بضغط الدم)، وبعض السرطانات، وداء السكري. ويُعد النظام الغذائي الغير الصحي وسوء التغذية من عوامل الخطر الرئيسية للإصابة بهذه الأمراض على صعيد العالم. فحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية لسنة 2014، كان يعاني 462 مليون بالغ تقريباً من نقص الوزن. وحسب إحصائيات عام 2016 للمنظمة نفسها، كان يعاني ما يقدر بنحو 155 مليون طفل دون سن الخامسة من التقزم. كما ترتبط ما نسبته 45% تقريباً من وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنقص التغذية. كما تتعرض النساء الحوامل والرضع والأطفال والمراهقون بصفة خاصة لمخاطر سوء التغذية، ويحدث معظم هذه الوفيات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.[1]

3/ الأزمات الدولية والطوارئ الإنسانية:

تتسبب الأزمات الدولية في وفاة العديد من الأفراد وإعاقة البعض الآخر، كما تتسبب في إجهاد النظم الصحية التي يعتمد عليها الناس لضمان أمنهم الصحي. ففي عام 2006، ألحقت الكوارث الطبيعية أضرار بنحو 134.6 مليون نسمة وأودت بحياة 21342 نسمة، وتتركز أغلب الأخطار في كوارث الفيضانات، والزلازل، والأعاصير، والجفاف، وموجات الحر وغيرها، فكلها تؤثر على الصحة العالمية سلبا وتهدد حياة الشعوب وصحتهم.[2]

[1]) منظمة الصحة العالمية، سوء التغذية، (مقالة) صحيفة وقائع، منشورة في الموقع بتاريخ ماي 2017:
/http://www.who.int/mediacentre/factsheets/malnutrition/ar

[2]) آسية بلخير، المرجع السابق ، ص ص، 260 و 261

فعلى سبيل المثال، تتفاقم المخاطر التي يتعرض لها الشعب السوري في ظل نظام صحي يشرف على نقطة الانهيار. فقد دُمِّر ما يقرب من نصف سيارات الإسعاف في سوريا، وأكثر من ثلث المستشفيات التي لم تعد تعمل، كما تباطأ تدفق الواردات من الأدوية إلى حد كبير، ولا يصل أي منها إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، كما انهار إنتاج الأدوية المحلية. وتغطي سوريا الآن أقل من 10% من الطلب المحلي، بعد أن كانت تلبي 90% من الطلب قبل اندلاع الحرب. وهذا الانهيار ليس مجرد أثر جانبي للأزمة، فقد خضعت المنشآت الطبية في سوريا لهجمات مباشرة تبدو متعمدة.

كما سجلت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان في شهر أكتوبر 2017، 16 هجمة على المستشفيات ضمن ما بلغ مجموعه 346 هجمة على 246 منشأة صحية. في حين أدانت منظمة أطباء بلا حدود ما يسمى تكتيكات القصف المزدوج، التي بموجبها تأتي عمليات القصف الجوي للمراكز المدنية ذات الكثافة السكانية العالية متبوعة بضربات موجهة إلى أقرب المستشفيات لإستبعاد فرص حصول المصابين والجرحى على الرعاية الطارئة.[1]

4/ الأخطار الكيميائية والإشعاعية والبيولوجية:

تتمثل في جملة التهديدات والأخطار الناجمة عن النشاطات الكيماوية والنووية التي تحدث بسبب الحوادث خطيرة أو تسربات إشعاعية أو كيماوية أو نووية، والتي تهدد مباشرة حياة وصحة الإنسان في مناطق واسعة من الأرض مثلما حدث عام 1986 في أوكرانيا بأوربا الشرقية أو ما يعرف بـ"كارثة تشرنوبيل"، التي إنفجر فيها أجزاء من المفاعل النووي الأوكراني مما نتج عنه تسرب كميات هائلة من الإشعاعات النووية الخطيرة، والتي مست حتى دول مجاورة وتضرر بسببها 336000 نسمة.[2]

[1]) غوها سابير ديباراتي، مليون طريقة للموت في سوريا، (تر: مايسة كامل)، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 22 ماي 2016: http://bit.ly/2oOJ4in

[2]) آسية بلخير، المرجع السابق، ص 261

كما يعد عامل الإرهاب البيولوجي أيضا من الأخطار المهددة للصحة العالمية من خلال إستعمال عدة مواد كيماوية وبيولوجية خطيرة في أعمال هجومية وإرهابية (حسب المنظور الأمريكي)، مثال ذلك عام 2001، والهجمات على أهداف الولايات المتحدة الأمريكية بإستعمال رسائل ملوثة بالجمرة الخبيثة.[1]

فمثلا، على مدى 65 عاماً كان الباحثون يتتبعون ما يقرب من تسعين ألفاً من الناجين، الذين كانوا في نطاق ثلاثة كيلومترات من موقع تفجير قنبلتي هيروشيما وناجازاكي في عام 1945، ولقد قام العلماء بمقارنتهم بسكان اليابان الذين لم يتعرضوا للإشعاع من أجل حساب تأثيرات الإشعاع الذي تعرضوا له. وطبقاً للتقديرات الحالية فإن 572 فقط من الناجين – أكثر قليلاً من 0,5% – ماتوا أو قد يموتون نتيجة لأشكال مختلفة من السرطان الناجم عن التعرض للإشعاع.

وبالاعتماد على البحوث اليابانية، فإن منظمة الصحة العالمية تقدر أن أربعة آلاف فقط من مئات الآلاف الذين تعرضوا "للإشعاع المؤين*" نتيجة لإنفجار مفاعل "تشرنوبيل" قد يتوفون قبل متوسط العمر المتوقع نتيجة لأمراض سرطانية ناتجة عن الإشعاع المتسرب. فالطاقة النووية تمثل تهديداً على صحة البشر والبيئة. فالجسيمات الملوثة الناجمة عن احتراق الوقود الأحفوري تقتل عشرات الآلاف من الأوروبيين في كل عام مثلا، وتهدد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بتحول مأساوي مفجع في مناخ العالم.[2]

[1]) آسية بلخير، المرجع السابق، ص 261

[2]) ديفيد روبيك، لماذا نخشى الطاقة النووية؟، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 15 أكتوبر 2010: http://bit.ly/2FPyShO

*) إشعاع المؤين: هو نوع من الطاقة تطلقه ذرات معينة في شكل موجات أو جسيمات كهرومغناسيطية. وله تأثيرات صحية ضارة جداً مثل إحتراق الجلد ويسبب السرطان. للإطلاع أكثر حول هذا الموضوع تصفح المقالة المعنونة بـ "الإشعاع المؤين، آثاره الصحية وتدابير الوقاية منه" المنشور في موقع منظمة الصحة العالمية، بتاريخ 29 أفريل 2016: https://bit.ly/2KVxRXB

5/ أخطار تغير المناخ:

تعد ظاهرة الاحتباس الحراري السبب الرئيسي في التغيرات المناخية المفاجئة وتداخل الفصول، والتي يسببها التلوث البيئي. كما أن المشكلات البيئية والمناخية حسب دراسة علمية معنونة بـ " تفادي الأمراض من خلال الحرص على بيئة صحية" التي نشرتها منظمة الصحة العالمية، تؤدي إلى أربع أمراض ووفيات في العالم في سن مبكرة، وهذه المشكلات الصحية ترتبط أساساً بالمكونات البيئية كالهواء والماء والتربة والإشعاعات والضجيج والحقول والكهرومغناطيسية...الخ.[1]

فنجد أمراض كثيرة ناجمة عن بيئة غير صحية مثل أمراض الإسهال الناتجة عن المياه الملوثة، والأمراض التنفسية الناتجة عن التلوث الهوائي مثل داء الربو التحسسي، وسرطان الرئة، التي تختلف آثارها الصحية التي تحدثها ما نسبته 25% من الوفيات في الدول النامية إلى 17% في الدول الغنية. كما تشمل أكثر المخاطر عن تغير المناخ، أزمات المياه الناجمة عن الجفاف، وتدهور نوعيتها، بالإضافة لسوء إدارتها.

ففي العالم، وفقاً لتقديرات "مركز العالم الثالث" لإدارة المياه، فإن ثلاثة مليارات من البشر على الأقل لا تزال نوعية مياه الشرب المتاحة لهم مشكوك فيها. وترفع مؤسسة "أكوا فيد" التي تمثل شركات المياه الخاصة، هذا الرقم إلى 3.4 مليار أو ما يقرب من نصف سكان العالم.[2]

إن المشكلات الصحية العالمية التي تعرضنا لها في هذا المبحث، هي ليست مستعصية بأي حال من الأحوال. بل يتطلب حلها توفر الإرادة السياسية الدولية المستمرة، مع بناء الحكومات لمؤسسات قوية لإدارة وضمان إستخدام الأموال العامة بأقصى قدر من الفعالية. وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث القادم الذي نتناول فيه المنجزات الدولية في مجال الصحة.

---

[1]) شبكة نبأ المعلوماتية، مشكلات البيئة أكبر خطر عالمي على صحة ومستقبل البشر، (مقالة) منشورة بتاريخ 17 جوان 2006: https://annabaa.org/nbanews/57/358.htm

[2]) أسيت ك بيسواس و بيتر برابك ليتمات، العالم الثالث ومشكلة الشرب، (تر: مايسة كامل)، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 19 فيفري 2014: http://bit.ly/2oLjWZQ

المبحث الثالث: المنجزات الدولية في مجال الصحة

على مدار السنوات الثمان والعشرين المنصرمة، وبفضل قدر غير مسبوق من التعاون الدولي. إستطاع المجتمع الدولي أن يحقق إنجازات عالمية في ميدان الصحة، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: القضاء على الأمراض وتحسن الواقع الصحي

بالنسبة للتنمية البشرية، لقد كان العام 2017، الذي إنتهى لتوه أفضل مما توقعه الكثيرون. فبعد عقد من الركود ولكن ربما من أهم إنجازات الأشهر ال 12 الماضية، كانت في مجال الصحة العالمية حيث أحصيت 18 نجاحاً فريداً من نوعه في عام 2017، علما أن كثير من هذه النجاحات سوف تساعد على زرع بذور التقدم للأشهر والسنوات المقبلة.

لقد كان أول نجاح ملحوظ في بداية العام هو عندما بدأت "جينيس" للأرقام القياسيه بتسجيل أكبر تبرعات من الأدوية التي تقدم خلال فترة 24 ساعة وفي 30 يناير 2018، تم التبرع بأكثر من 207 ملايين جرعة أدويه لعلاج الأمراض المدارية المهملة بما في ذلك داء "دودة غينيا" ومرض "الجذام" ومرض "التراخوما". ولقد تحقق هذا الإنجاز الإستثنائي بفضل مؤسسة "بيل وميليندا غيتس" وشركات الأدوية بما في ذلك "باير" و"نوفارتيس" و"فايزر" و"شركتي سانوفي باستور".

و على ضوء ذلك، لقد كان القضاء على مرض "التراخوما" النشط في الهند إنجاز بالغ الأهمية حيث أنه يمثل نقطة تحول هامة في الكفاح العالمي ضد أحد الأسباب المعدية الرئيسية التي تسبب العمى. وفي العام 2017، تم القضاء على مرض "التراخوما" أيضاً في المكسيك وكمبوديا وجمهورية لاوس الشعبيه الديمقراطيه.[1]

[1]) ملفين سانيكاس، سنة النجاح في الصحة العالمية، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 23 جانفي 2018: http://bit.ly/2FgxPu6

وكان الإتجاه الصحي الرئيسي الثالث في عام 2017، هو إحراز المزيد من التقدم تجاه القضاء على داء "كلابية الذنب البشري" الذي يسبب العمى وضعف البصر والإلتهابات الجلدية.

و كان الإتجاه الصحي الرابع هو إنخفاض كبير في عدد من إلتهابات "دودة غينيا" حيث لم تسجل سوى 26 حالة في جميع أنحاء العالم في عام 2017، مقارنة بحوالي 3.5 مليون حالة في عام 1986.

و قد حققت الجهود الرامية إلى القضاء على مرض "الجذام" المركز الخامس، في حين أن التقدم الذي تم إحرازه في اللقاحات بشكل عام قد حصل على المركز السادس ومن أهم تلك اللقاحات لقاح "التيفوئيد الجديد" والذي عزز من حماية الرضع والأطفال. ولقاح جديد لمرض "الهربس النطاقي" أو "الحزام الناري".

وكان المركز السابع هو التقدم الكبير الذي تم إحرازه في القضاء على "الحصبة" حيث أعلنت أربعة بلدان في العام الماضي- وهي "بوتان" و"جزر المالديف" و"نيوزيلندا" و"المملكة المتحدة"، خلوها من "الحصبة".

بينما حازت الحرب على مرض "زيكا" المركز الثامن على قائمة الإنجازات الصحية في عام 2017.

وبفضل الجهود العالمية المنسقة، فإن معظم الناس في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هم الآن في مأمن من الفيروس المنقول عن طريق البعوض ويعتقد الخبراء أن إنتقال هذا المرض سوف يستمر بالتباطؤ.

وكان المركز التاسع هو القضاء على "شلل الأطفال" حيث تم الإبلاغ عن أقل من 20 حالة جديدة على الصعيد العالمي وهو إنخفاض بنسبة 99٪ منذ عام 1988، وعلى الرغم من أن السنة إنتهت مع تقارير عن حالات إصابة بـ "شلل الأطفال" في الباكستان إلا أن خبراء الصحة ما زالوا متفائلين بأن "شلل الأطفال" يمكن القضاء عليه تماماً في عام 2018.[1]

[1]) ملفين سانيكاس، المرجع السابق.

وجاء بالمركز العاشر إنشاء تحالف إبتكارات الإستعدادات الوبائية الذي أنشئ لتطوير لقاحات ضد التهديدات بالأمراض المعدية، حيث يهدف هذا التحالف الذي تم انشاؤه بتمويل يبلغ حوالي 600 مليون دولار من ألمانيا واليابان والنرويج والمؤسسة الخيرية البريطانية "ولكوم تروست" و "مؤسسة بيل" و"ميليندا غيتس" إلى تقليص الوقت اللازم لتطوير اللقاحات وإنتاجها بشكل كبير.

كما تحققت مكاسب ضخمة في مجال مكافحة الأمراض والوقاية منها في العام الماضي 2017، على سبيل المثال، إنخفضت معدلات الوفاة المبكرة للأمراض غير المعدية مثل أمراض "القلب" و"الأوعية الدموية" و"السرطان" و "السكري" وأمراض "الجهاز التنفسي المزمنة" ومن الأمور البارزة الأخرى الموافقة التاريخية على علاج مرض "السرطان المتطور "كارتي –سيل" والذي يتم من خلاله إستخدام خلايا المناعة الذاتية للمريض لمهاجمة الأورام.

كما أدخلت تحسينات على علاج فيروس نقص المناعة البشرية "الأيدز/السيدا"، وبدأت التجارب السريرية للقاح فيروس نقص المناعة البشرية في نهاية عام 2017، بينما أفاد الأطباء في جنوب أفريقيا أنهم تمكنوا من علاج صبي صغير من المرض بعد أن تلقى العلاجات وهو رضيع. إن هذه المبادرات وغيرها تعطي أملاً جديداً للعديد من الناس الذين ما زالوا يعانون من هذه الحالة المزمنة.

ومن الجدير بالذكر أيضاً التقدم الحاصل في علاج مرض "السيلان" وهو مرض معدي ينتقل عن طريق الإتصال الجنسي والذي أصبح أكثر مقاومة للمضادات الحيوية.

وفي ختام قائمة المكاسب الخاصة بأمراض عام 2017، فهي تجديد الإلتزام الذي تعهد به وزراء الصحة في العالم للقضاء على "السل" بحلول عام 2030.[1]

[1]) ملفين سانيكاس، المرجع السابق.

المطلب الثاني: التنمية الصحية

شهد القرن فترة من النمو والإنجاز لم يسبق لها مثيل في مجال تحسين صحة الناس في كثير من البلدان في جميع أنحاء العالم، وعلى مدى ثلاثين عاما الماضية، فقد شهدنا إنجازات هامة في مجال الصحة على مستوى العالم، مثل تخفيض معدلات الوفيات وسوء التغذية لدى الأطفال، كما شهدنا إحراز هائل في الإبتكارات والتكنولوجيات في مجال الرعاية الصحية.

يذكر أن البنك الدولي كان قد أعد آخر إستراتيجية له في مجال الصحة وتغذية السكان في عام 1997، وبذلك يكون تاريخ إعدادها قد سبق وضع الأهداف الإنمائية للألفية المتوخى تحقيقها عام 2015، كما أنه يسبق ظهور المنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات (الخيرية) الجديدة التي زادت كثيرا من دورها البارز في تمويل الرعاية الصحية – منها الصندوق العالمي لمكافحة "الإيدز" و "السل" و "الملاريا"، ومؤسسة "بيل وميلندا عيتس" (الخيرية). وتحدث هذه الإستراتيجية الجديدة الخاصة بالصحة والتغذية والسكان بيانات ومعلومات مساهمة البنك الدولي في تحسين النتائج الصحية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وستساعد بلدان العالم النامية على تدعيم أنظمة الرعاية الصحية الخاصة بها حتى تتمكن من تحسين صحة ورفاه الملايين من أشد الناس فقراً في العالم.

كما إضطر المجتمع الدولي، نتيجة لشعور متزايد بضرورة التدخل الفوري في مجال الصحة العالمية إلى تسريع الإستجابة للأزمات الصحية في مختلف أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، إنتشرت مناهج ومبادرات يركز كل منها على معالجة مرض محدد، وذلك للتصدي لهذه التحديات الصحية، وقد إنضمت مبادرات جديدة ثنائية ومتعددة الأطراف وتابعة للقطاع الخاص إلى صفوف المنظمات القائمة من وقت طويل للتصدي لهذه التحديات المتزايدة.[1]

[1]) البنك الدولي، التنمية الصحية: إستراتيجية البنك الدولي لتحقيق النتائج في مجال الصحة و التغذية والسكان، (تقرير)، واشنطن العاصمة، 2008

وعلى نحو مماثل، أصدرت منظمة الصحة العالمية نداءً لزيادة مساعدات التنمية في مجال الصحة. ولقد قَبِل زعماء أفريقيا، تحت قيادة الرئيس النيجيري آنذاك "أولوسيجون أوباسانجو"، التحدي المتمثل في محاربة الأوبئة في القارة. فاستضافت نيجيريا إثنين من مؤتمرات القمة التاريخية بشأن مكافحة "الملاريا" في عام 2000، و"الايدز" في عام 2001، والتي كانت بمثابة حافز بالغ الأهمية للعمل.

في إطار مؤتمر القمة الثاني بين هذين المؤتمرين، دعا الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان" آنذاك إلى إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة "الايدز" و"السل" و"الملاريا". وبدأ الصندوق العالمي عملياته في عام 2002، بتمويل الوقاية والعلاج وبرامج الرعية لهذه الأمراض الثلاثة. كما وافقت الدول ذات الدخل المرتفع أخيراً على خفض الديون المستحقة على الدول الفقيرة المثقلة بالديون، الأمر الذي سمح لهذه الدول بإنفاق المزيد من الأموال على الصحة وتقليص الإنفاق على سداد دفعات أقساط الديون التي أصابتها بالشلل.

كما شرعت الولايات المتحدة أيضاً في العمل، فتبنت برنامجين رئيسيين: الأول لمكافحة "الايدز" والثاني لمكافحة "الملاريا". ففي عام 2005، أوصى مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة بإتباع سبل محددة لرفع مستوى الرعاية الصحية الأولية في أكثر البلدان فقراً، مع تقديم الدول ذات الدخول المرتفعة يد المساعدة لتغطية التكاليف التي يعجز الأكثر فقراً عن سدادها بأنفسهم. كما دعمت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من توصيات المشروع، التي تمت تنفيذها آنذاك في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض.

ونتيجة لكل هذه الجهود، بدأت مساعدات المانحين في الارتفاع بشكل حاد. وفي عام 1995، بلغ إجمالي المساعدات في مجال الرعاية الصحية نحو 7,9 مليار دولار أميركي. ثم زحف هذا المستوى غير الكافي ببطء حتى بلغ 10,5 مليار دولار بحلول عام 2000.[1]

[1]) جيفري د ساكس، المساعدات مثمرة، (تر: أمين علي)، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 30 ماي 2012: http://bit.ly/2FqDG0c

ولكن بحلول عام 2005، سجلت المساعدات السنوية في مجال الرعاية الصحية قفزة أخرى بزيادة قدرها 5,9 مليار دولار. ثم بحلول عام 2010، كان الإجمالي قد زاد بمقدار 10,5 مليار دولار أخرى، لكي تبلغ 26,9 مليار دولار في ذلك العام. كما سمح التمويل الموسع بتنظيم حملات كبرى لمكافحة "الأيدز/السيدا" و"السل" و"الملاريا"، ورفع مستويات ضمان الولادة الآمنة، وزيادة تغطية اللقاحات، بما في ذلك الاقتراب من القضاء على شلل الأطفال تماما. هذا فضلاً عن تطوير وتبني العديد من أساليب الصحة العامة الإبداعية. ومع وجود مليار شخص إنسان يعيشون في بلدان ذات دخل مرتفع. فإن إجمالي المساعدات في عام 2010 ،كان يعادل نحو 27 دولار أميركي عن كل شخص في الدول المانحة، وهو مبلغ متواضع للغاية بالنسبة لهم، ولكنه كان كافياً لإنقاذ الأرواح في الدول الأشد فقراً على مستوى العالم.

وبوسعنا الآن أن نرى نجاحات الصحة العامة على العديد من الجبهات. ففي عام 1990، مات نحو 12 مليون طفل دون سن الخامسة. وبحلول عام 2010، إنحدر هذا الرقم إلى نحو 7,6 مليون طفل، وهذا رقم لا يزال مرتفعاً للغاية، ولكن من المؤكد أنه يشير إلى تحسن تاريخي. وعلى مستوى العالم، إنحدرت الوفيات بين النساء الحوامل إلى النصف تقريباً (من 543 ألف إلى 287 ألف) بين عامي 1990 و2010.

إن زيادة المساعدات السنوية بمقدار 10 إلى 15 مليار دولار أخرى (أي نحو 10 إلى 15 دولار عن كل شخص يعيش في بلدان العالم ذات الدخل المرتفع) لكي يرتفع إجمالي المساعدات إلى نحو 40 مليار دولار سنويا، من شأنه أن يمكننا من إحراز تقدم أعظم في الأعوام المقبلة.[1]

ففي النهاية، لقد أثمرت الجهود الدولية في مجال الصحة الرامية لتقليص عدد الوفيات في العالم. كما يتمثل أهم إنجاز هو إدراج الصحة في أهداف التنمية المستدامة التي يسعى المجتمع الدولي لتحقيقها بحلول 2030.

[1]) جيفري د ساكس، المرجع السابق

في الأخير نستنتج، بأن قضية الصحة أصبحت بشكل متتابعٍ وملحٍ ضمن أولويات الفواعل الدولية – تحت قومية، قومية، فوق قومية – كإنشغل أمني وجيوسياسي حيوي في عالمنا الراهن. خاصة في ظل التغييرات والتطورات العميقة التي تشهدها حياة الإنسان، وتغير وتنوع مصادر التهديد، بعد أن أصبح الفرد محور الأمن لاسيما في حقل الدراسات الأمنية.

إن تحقيق الصحة العالمية للفرد في ظل تنامي ظاهرة العولمة تعترضها عدة مشاكل وعوائق، ولها إرتباطات بقضايا أخرى وثيقة، على غرار قضية الفقر. وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل القادم.

الفصل الثالث

مشكلة الفقر في العالم

يموت أحد الفقراء، فيغضب بعض الفقراء،

فتقوم ثورة تعصف بالإقتصاد يموت فيها باقي الفقراء !

تشارلي تشابلن

الفصل الثالث: مشكلة الفقر في العالم

يمثل هذا الفصل دراسة موضوعية لمشكلة واقعية ألا وهي ظاهرة الفقر، لما يشكله من تهديد متزايد على المجتمعات والدول. وبالرغم من تزايد الإهتمام به – الفقر – على المستوى الداخلي والخارجي منذ نهاية الثمانينات، إلا أنه ما يزال منتشراً على نطاق واسع من العالم. فوفقا لخط الفقر الذي حدده البنك الدولي على أساس 1.90 دولار يوميا (حسب أسعار عام 2013) لا يزال هناك ما يقرب 746 مليون نسمة يعيشون في الفقر.

ومن الطبيعي فإن دراسة أي ظاهرة أو مشكلة تتطلب تعريفاً واضحاً لتلك المشكلة، إضافة لتوفر مؤشرات ومقاييس تمكن من قياس تطور المشكلة. الأمر الذي يسمح بتحليل وفهم الظاهرة، وبالتالي وضع الإستراتيجيات والسياسات الإقتصادية والإجتماعية المناسبة لتخفيف من حدتها.

المبحث الأول: تطور مفهوم الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة قديمة حديثة، قديمة لأن البشرية في تاريخها الطويل عانت من الحرمان لدرجة المجاعات، وحديثة لأن الدراسات حول الفقر لم تتوقف إلى الآن. في الوقت الحالي، ليس من السهل تعريف الفقر بسبب كثرة العوامل والمتغيرات التي تؤثر وتتأثر بهذه الظاهرة. كما أن تعاريف الفقر تعددت وذلك حسب الرؤية والزاوية التي ينظر إليها الباحث، أو المؤسسة، أو المؤسسة الدولية. ويمكن عرض تعريفات البعض فيما يلي:

نجد أن الدكتور "**مُحَمَّد حسين باقر**" عرف الفقر: بأنه "حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في إنخفاض إستهلاك الغذاء كماً ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان [1]

[1]) مصطفى طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية، (مداخلة) مقدمة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 9/8 ديسمبر 2014، ص 18.

من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الإحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات...إلخ".

أما "**فليب عطية**": فيعتبر الفقر بشكل عام بأنه: "ندرة المادة أو تبديدها أو توزيعها على نحو عادل".[1]

كما حاز الفقر إهتمام المنظمات الدولية، فأصدرت تقارير تحاول تقديم إسهامات في تعريف الفقر نذكر أهمهما:

يعرف **البنك الدولي** في التقرير الذي نشره سنة 1990 إلى إعتبار الفقر بأنه: "عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة".[2]

كما يعرف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** في **تقريره عن التنمية البشرية** لسنة 1991 الفقر على أنه: "وضع يحرم فيه الفرد أو الأسرة من تلبية حاجة واحدة أو أكثر من الإحتياجات الأساسية والمشاركة في الحياة الإجتماعية مشاركة كاملة".

أما في التقرير المعنون بـ **التقرير العالمي عن التنمية البشرية** لسنة 1993، فيحدد عتبة الفقر تحديد أكثر دقة بأنه: "مستوى الدخل الذي يتعذر دونه الحصول على تغذية كافية من وجهة النظر التغذوية وتلبية الإحتياجات الأساسية غير التغذوية".[3]

[1]) مصطفى طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، المرجع السابق، ص 18

[2]) المرجع نفسه، ص 19

[3]) سميرة لرقط، الفقر من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان، (مذكرة) مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2013-2014، ص 5

وفي التقرير ذاته، يعرض البرنامج على نحو مفصل "مؤشر التنمية البشرية مع الإشارة إلى حدوده، ويجمع هذا المؤشر بين متوسط العمر المتوقع، وسمة التعليم، وسمة الناتج المحلي الخام الحقيقي المكيف للفرد، وهذا النهج لا يقتصر على أخذ العوامل الإقتصادية في عين الإعتبار، بل يدخل عوامل إجتماعية ونوعية.[1]

كما يعرف البيان الصادر عن **مؤتمر القمة العالمي** الذي عقدته الأمم المتحدة حول **التنمية الإجتماعية** في كوبنهاغن عام 1995، مفهوم الفقر على أنه: "الإفتقار إلى الدخل المادي وموارد الإنتاج الكافية لضمان إشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمواجهة متطلبات الحياة، وتجنب الجوع وسوء التغذية، والحرمان من الخدمات الأساسية: كالصحة، والتعليم، وعدم الحصول على مصادر المياة النقية، والسكن الملائم، إضافة إلى عدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية والسياسية".[2]

أما **تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة** فقد حدد سنة 1996 فيركز على فقر المقدرة أي نقص القدرة الحصول على التغذية الملائمة، والصحة الجيدة، والمستوى التعليمي المناسب.

وفي سنة 2001، تبنى **تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة** مقياس للفقر البشري لتحديد الفقر وإظهار نقاط الحرمان البشري من خلال حساب معدل الوفيات للأطفال الرضع، ومعدل الأمية، ودرجة النقص في الحصول على الحاجات، والخدمات، والخدمات الضرورية ودرجة سوء التغذية.

أما **تقرير التنمية الإنسانية العربية** لسنة 2002، فقد عرف الفقر بأنه عبارة عن: "عجز الناس إمتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان إجتماعي ما، فرداً كان أو عائلة أو مجتمعا محلياً".[3]

---

[1]) سميرة لرقط، المرجع السابق، ص 5

[2]) قادة أقاسم و أمال الزاوي، الفقر في الدول العربية و الإقلال منه، (مداخلة) مقدمة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 9/8 ديسمبر 2014، ص 372

[3]) مصطفى طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، المرجع السابق، ص 19

كما تم التصريح في **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD** لسنة 2007، بأن الفقر "هو ليس ظاهرة وحيدة البعد (نقص الموارد) الذي يمكن القضاء عليه بطريقة قطاعية "Sectorielle" بل هو مشكل متعدد الأبعاد يحتاج إلى حلول تمدج فيها جميع القطاعات".[1]

وقد ربط هذا البرنامج، أي **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD** في نفس التقرير، الفقر بإشكالية التنمية بصفة عامة، وبالتنمية البشرية بصفة خاصة. إذ نجد أن التعريف الذي إعتمده يقحم بشكل خاصة الحاجات والقدرة على ممارسة بعض الوظائف الإجتماعية، وهذه القدرة ترتكز على مستوى معين من الصحة، والتعليم، والإندماج الإجتماعي.

وجاء أيضا في **تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD** بأن الفقر: "هو حرمان من كل أو بعض الإمكانيات البشرية للفرد". كما إعتمد هذا التقرير كذلك مصطلح "الفقر البشري" للتعبير عن هذا الحرمان بالمعنى الواسع للمفهوم، وتمييزه عن المفهوم الضيق "الفقر النقدي" الذي له معنى كلاسيكي بأنه غياب الدخل أو وسائل الإستهلاك.

وأكدت السيدة "**الزا أوين**" رئيسة **برنامج أبحاث الفقر المقارن** في المجلس الدولي للعلوم الإجتماعية، أنه لا يوجد تعريف وحيد للفقر يغطي ظاهرة الفقر بأكملها أو حتى جزءا كبيرا منها. كما قامت بتحليل ثلاث صيغ فكر كبرى تستخدم في وصف الفقر: "بأنه الإفتقار للموارد أو نذرتها، وبأنه يتصل بنسيج إجتماعي متميز، وأنه الإفتقار إلى هيكل الفرص".[2]

[1]) سميرة لرقط، المرجع السابق، ص 5

[2]) سميرة لرقط، المرجع السابق، ص 6

أما **التعريف الذاتي** للفقر، فيقيس الفقر من منظور الفقراء أنفسهم، حيث يرون أن مفهوم الفقر هو: "نتيجة لعدم القدرة على تلبية الإحتياجات الأساسية للفرد والأسرة، والمتمثلة في توفير المأكل، والملبس، والمسكن الملائم، وضمان العلاج، وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة، وتسديد فواتير الماء والكهرباء وتلبية الوجبات الإجتماعية".

ولعل التعريف الذي قدمته "**ديباناريان**" هو التعريف المتعدد الأبعاد، إذ يشمل جوانب متعددة المناسبة لتفسير الفقر، والذي عرف على أنه: "إنعدام الحيلة و إنعدام القدرة على التعبير، وأوضحت أن للفقر أبعاد مادية، وإجتماعية، ونفسية، وروحية، وبدنية، إضافة إلى الأمن وحرية الإختيار والحركة".[1]

وما يمكن ملاحظته من خلال هذه التعاريف المقدمة، هو أن مفهوم الفقر كان يتطور مع الوقت ويأخذ كل مرة أبعاداً جديدة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور مفهوم للفقر.

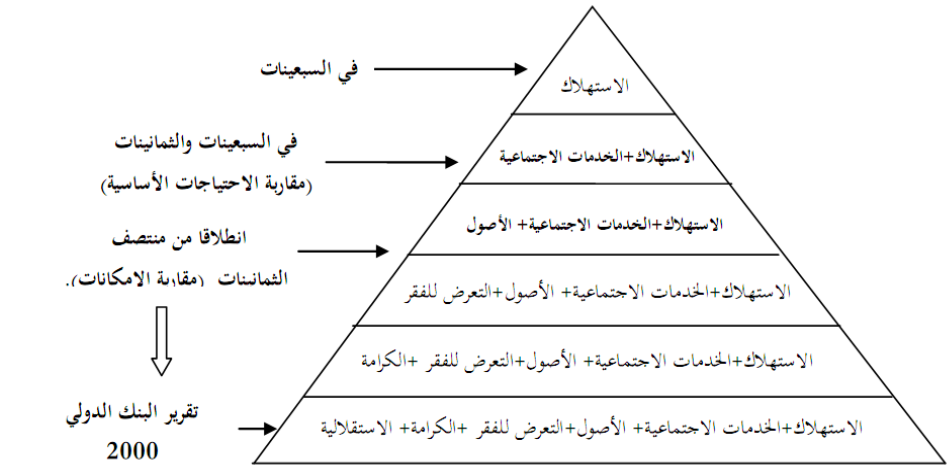

SOURCE : Jean pierre cline et autres : Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté, 2ème édition, paris, économica, 2003, p 34.

نلاحظ من خلال هذا الشكل، بأن مفهوم الفقر عرف تطوراً وتوسعاً، ففي بداية التسعينات كان ينظر إليه على أنه عدم الوصول إلى مستوى معين من الإستهلاك الغذائي. أما في منتصف السبعينات وبداية

[1]) مصطفى طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، المرجع السابق، ص 19

الثمانينات دخلت متغيرات إضافية عليه مثل: عدم الحصول على الملبس، والمسكن، والتعليم، والصحة، هذه المتغيرات تعرف بالحاجات الأساسية.

وإنطلاقاً من منتصف الثمانينات دخلت متغيرات أخرى على مفهوم الفقر، وتم الإنتقال إلى غياب فرص وإمكانات الإختيار، والإقصاء من المجتمع إقتصادياً، وإجتماعياً، وسياسياً، والخوف من أن يصبح الفرد فقيراً في المستقبل "The vulnerability"، بالإضافة إلى الإفتقار للكرامة الإنسانية.[1]

لقد تم الإنتقال من المفهوم الضيق النقدي إلى مفهوم الفقر الموسع القائم على مقاربة القدرات بفضل مساهمة "**أمارتيا سن***". حيث أصبح الفقر لا يعني قلة الدخل في الحصول على الحاجات الأساسية أو قلة المنفعة فقط، ولكنه يعني قصور القدرة الأساسية على تلبية مختلف المتطلبات الأساسية نتيجة لمختلف أوجه الحرمان، وبهذا إتخذ الفقر طابعاً شمولياً من خلال كونه:

"**فقدان القدرات عن تحقيق مستوى من الرفاهية الإنسانية المستحقة للإنسان من بينها الإستمتاع بإحترام الذات وضمان حقوق المواطنة من خلال المشاركة الفاعلة في المؤسسات الإجتماعية والسياسة والإقتصادية والقدرة على التأثير فيها**".

وبهذا أصبح الفقر يتضمن أوجه متعددة نوجزها على النحو التالي:

- **الفقر الإقتصادي**: عدم مقدرة الفرد على كسب المال، والإستهلاك، والتملك، والوصول للغذاء.[2]

---

[1]) مصطفى طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، المرجع السابق، ص 20

[2]) رشيد بوكساني وعثمان علام، دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر والحد من أثاره في مختلف مناطق العالم، (مداخلة) مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 10/9 ديسمبر 2014.

*) أمارتيا سن: عالم هندي حائز على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1998، وصاحب كتاب "الفقر و المجاعة" لسنة 1981. صاغ مقاربته مابين (1981- 1985)، وأعطى أهمية كبيرة للفرد في مقاربته حول الفقر، ثم إستعملتها المنظمات الدولية فيما بعد في تعريف الفقر وتطوير مؤشرات قياسه. للإطلاع أكثر حول هذا الموضوع تصفح المقالة المعنونة بـ " مقاربة نظرية حول تطور مفهوم الفقر من آدم سميث إلى أمارتيا سن" المنشورة في مجلة العلوم الإنسانية لجامعة قسنطينة بتاريخ ديسمبر 2016: https://bit.ly/2Ga9lOI

- **الفقر الإنساني**: عدم تمكن الفرد من تحقيق الصحة، والتعليم، والماء الصالح للشرب، والمسكن اللائق.
- **الفقر السياسي**: عدم وجود حقوق سياسية، والتي تتمثل في المشاركة السياسية المدنية، وحرية التعبير.
- **الفقر الوقائي**: عدم المقدة على مقاومة الصدمات في الجنب الإقتصادي.[1]

كما يلاحظ في تحديد تعاريف الفقر أنه يتوجب أن نراعي الإطار الزماني والمكاني له. فمثلا، من يعد فقيراً حسب مستويات المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد يعد غنياً في إحدى الدول الإفريقية أو الآسيوية. كما أنه من كان يعتبر فقيراً نسبياً بمقاييس عشرين أو ثلاثين سنة مضت حسب إحتياجات ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت، قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في الفقر المدقع.

وإذا ما سلمنا بأن الفقر هو مفهوم نسبي، أي أن مفهوم الفقير قد يتغير من زمن إلى آخر، فإننا نكون أمام حالة إستمرارية الفقر عبر الزمن، بل وأن الفقير حتى بمفهوم المطلق، والذي يمكن إعتباره ذلك الذي لا يجد قوت يومه وليلته ظل موجود عبر مختلف العصور.[2]

من خلال هذا المبحث، يتبين لنا وجود إختلافات كثيرة في التعاريف، ويرجع ذلك إلى إختلاف وجهات نظر الدارسين له، بإعتباره ظاهرة ذات أبعاد متعددة. وهذا ما يدفعنا أكثر في البحث لإلقاء نظرة على طرق قياسه – الفقر – لمحاولة فهم هذه الظاهرة فهمه جيداً. وهذا ما سنعالجه في المبحث الثاني.

[1]) رشيد بوكساني وعثمان علام، المرجع السابق

[2]) مصطفى طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، المرجع السابق، ص 20

المبحث الثاني: إشكالية قياس الفقر

إن لمفهوم الفقر مفهوم قياس، بمعنى كيف يمكننا تحديد الفقراء، وهذا ما سنحاول معالجته في هذا المبحث من خلال التعرف على أنواع مقاييس الفقر، بين المقاييس وحيدة البعد المعتمدة على البعد المادي أو النقدي (التقليدية)، وبين المقاييس المركبة المتعدد الأبعاد (الحديثة) والإشكالات التي تعترضها.

المطلب الأول: قياس وحيد البعد الفقر

يقصد بقياس الفقر وضع أرقام التي من خلالها يمكننا تقييم درجة الفقر في مجتمع ما، وبالتالي وتحديد عدد أفراد المجتمع الذين يعتبرون فقراء. ويفترض إمكانية قياس الفقر بإستخدام بعد واحد يتمثل في الدخل، أو الإنفاق الإستهلاكي كمقياس للرفاهية عن طريق تجميع حزم دلائلية تعبر عن مختلف أوجه الرفاهية والعيش اللائق في الدليل النقدي المركب بمقياس واحد.

1/ خطوط الفقر:

يقوم خط الفقر بتقسيم المجتمع إلى فئتين فقراء وغير فقراء، ويعتبر الفرد فقيراً إذا كان إستهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويطبق على هذا الحد الأدنى بخط الفقر. ويوجد أربعة خطوط لقياس الفقر:

أ/ خط الفقر المطلق:

إن تعدد وتنوع الحاجات الإستهلاكية التي تتطلبها حياة الأفراد في المجتمع من سلع إستهلاكية غذائية، وسلع إستهلاكية غير غذائية، أدى إلى التمييز بين نوعين من خذ الفقر المطلق:

- خط فقر الذي يقيس الغذاء (الفقر المدقع)، على إعتبار أن المكون الرئيسي للإحتياجات الأساسية في الدول النامية هو الغذاء.[1]

[1]) مصطفى طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، المرجع السابق، ص 21

- خط الفقر غير الغذاء أو خط الفقر الأعلى يتمثل في إحتياجات الضرورية غير غذائية (الملبس، والمسكن، والتعليم، والصحة).

ب/ خط الفقر النسبي:

هو التواجد تحت نسبة معينة من الدخل المتوسط، ويتغير بتغير نوع الدخل ومستواه أيضا إذ يعتبر الفقر ظاهرة نسبية يوجد في كل مجتمع حتى في أغنى المجتمعات.

ت/ خط الفقر الذاتي:

هذا النوع من خط الفقر يرتكز على قياس الفقر من خلال الفقراء ذاتهم، وذلك بتحديد المكونات اللازمة لعيش حياة مقبولة في مجتمع ما. وهي ترتكز على الإجابات التي يقدمها الأفراد على السؤال التالي:

- ما هو مستوى الدخل اللازم لمقابلة إحتياجاتك الأساسية؟ وما هي الإحتياجات الأساسية التي تتمثل في الغذاء، والملابس، والسكن، والتعليم، والصحة، والمواصلات؟.

ويأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال إلى التوصل إلى خط الفقر.

ث/ خط الفقر السياسي:

وهو خط المحدد في الوسط السياسي والإداري لدولة ما، وفي وقت ما، وهو الذي يخص مستوى الدخل. كما يعتبر أي فرد أو عائلة يملك دخل أقل منه بحاجة إلى مساعدة إجتماعية، ويعتبر صاحبة من الفقراء.[1]

[1]) مصطفى طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، المرجع السابق، ص 21

ويمكن تلخيص طرق قياس الفقر وحيد البعد وفقا للمخطط التالي:

الشكل رقم (04): خطوط وحيد البعد للفقر.

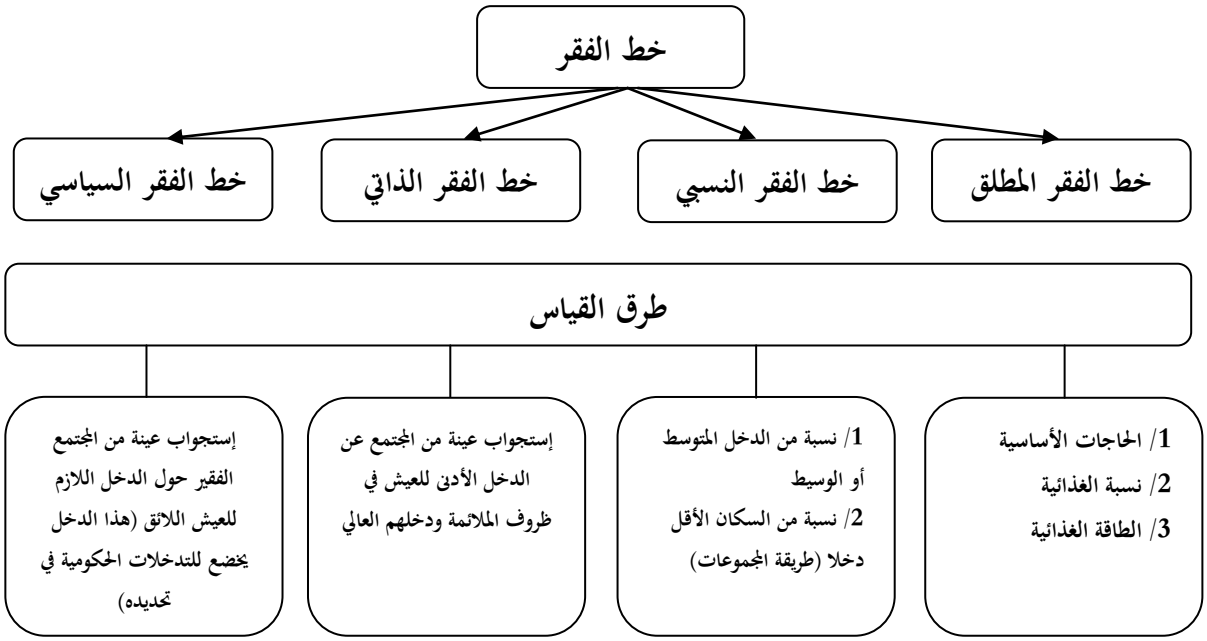

المصدر: مصطفى طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، إشكالية قياس و تقييم الفقر في الدول العربية، ص 21

بالرغم من أهمية خط الفقر في دراسة الفقر في مجتمع ما، وتحديد أعداد الفقراء، إلا أنه لا يصلح لتقديم دلالات أخرى كمدى الفقر وعمقه وقياس درجة الحرمان. لهذا ظهرت مؤشرات تحاول سد ثغرات خط الفقر حيث تنعى بتجميع المعلومات حول الفقراء الذي تم تحديدهم على أساس خط الفقر نذكرها فيما يلي:[1]

[1]) مصطفى طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، المرجع السابق، ص 22

2/ المؤشرات التقليدية البسيطة للفقر:

وفي هذا الجانب نجد ستة مؤشرات:

أ/ مؤشر تعداد الرؤوس:

يعتبر من أبسط المقاييس وأكثرها شيوعيا التي تحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر، وهذا المؤشر يعبر عن عدد أفراد الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر. وإذا افترضنا أن حجما معينا من السكان (q) هم فقراء "أي أن مستوى استهلاك أقل من خط الفقر الذي تم تقديره"، وأن حجم السكان يعادل (N)، فأن مؤشر عدد الرؤوس يمكن التعبير عنه بـ : $H = Q/N$

كما يعتبر هذا المؤشر جيد بالنسبة لعدة لأغراض، لأنه سهل الفهم والشرح، بالإضافة إلى أنه جيد لأغراض المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر، ولكنه من جانب أخر يعاني نواقص واضحة منها تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات التي يعاني منها الفقراء.

ب/ مؤشر فجوة الفقر:

ولتكميل المؤشر السابق، فقد تم تقديم مؤشر فجوة الفقر، الذي يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر، وهذا المقياس يحدد كالتالي:

لو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي، أي أن الأفقر لديهم Y1، ثم الأقل فقراً لديهم Y2 وهكذا .. حتى نصل للفئة الأقل فقراً والتي لديها Yq، والتي بالتعريف ليس أكبر من خط الفقر Z.[1]

[1]) عبد الله بن مُحَّد علي القحطاني، الفقر في وطننا العربي، (بحث) منشور في موقع جامعة الإمام مُحَّد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية: http://bit.ly/2ICrjfp

فأن مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنها كالتالي: $PG = I . H$

حيث أن (I) هو مؤشر فجوة الدخل ويعبر عنه بـ : $I = Z - Yq/Z$

وحيث أن Yq هو متوسط الاستهلاك للفقير.

فهذا المؤشر على الرغم من فائدته أيضا، إلا أنه ترد عليه بعض الملاحظات أهمها: أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء، فعلى سبيل المثال: فإن فجوة الفقر ستكون متساوية عندما يكون لدى فردين مستوى من الأنفاق يساوي 50 % من خط الفقر أو عندما يكون لدى أحداهما 75 % من خط الفقر بينما لدى الثاني 25 %، ففي كلتا الحالتين تكون فجوة الفقر 00,5 وللتغلب على هذه المشكلة قد تم اقتراح المؤشر الثالث وهو : مؤشر شدة الفقر.[1]

ت/ مؤشر شدة الفقر:

يستخدم هذا المؤشر لقياس درجات التفاوت بين الفقراء أنفسهم، وهذا المؤشر هو المجموعة المرجح لفجوات الفقر (كنسبة من خط الفقر)، حيث أن الترجيحات هي فجوات الفقر المتناسبة.

فتربيع فجوة الفقر يعطي وزناً أكبر لفجوة الفقر لأفقر الأسر، بحيث تصبح فجوة فقرهم أكبر. ونشأت الحاجة إلى هذا النوع من المؤشرات لأن مؤشر فجوة الفقر قد لا يعبر بدرجة كافية عن المخاوف بشأن تغيرات التوزيع داخل الفقراء. فعلى سبيل المثال: إذا أدت سياسية في تحويل الأموال من شخص تحت خط الفقر إلى أفقر شخص، فإن مؤشر مربع فجوة الفقر سيعكس هذا التغيير، في حين أن مؤشر فجوة الفقر لن يعكسه.[2]

[1]) عبد الله بن محمّد علي القحطاني، المرجع السابق

[2]) مركز الأبحاث الإحصائية، الإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، (بحث)، أنقرة، 2015، ص 11

ث/ مؤشر سين:

سنة 1976، إقترح "سين" مؤشراً يسعى لدمج الأثار المترتبة على عدد الفقراء، وعمق فقرهم، وتوزيع الفقر داخل المجموعة. وخلافا لغيرها من المقاييس التي تم تحليلها أعلاه، فمؤشر "سين" حساس للتوزيع الموجود بين الفقراء. ومع ذلك، فمؤشر "سين" هو متفسخ ولكن ليس بمجموعة فرعية ثابتة لأنه يعتمد على معامل "جيني*".

ج/ مؤشر سين – شروك – ثون:

تم وضع مؤشر سين–شروك–ثون "SST" للفقر من حيث مقياس الفقر الأساسي. فمقياس فجوة الفقر هو المقياس الأساسي المستخدم لبناء "SST"، ومؤشر "SST" وهو أحد المؤشرات المستخدمة على نطاق واسع في قياس الفقر، بحيث يمكن أن يتفسخ هذا المؤشر إلى عناصره المكونة مثل مؤشر فجوة الفقر، وكذلك معامل "جيني". ومع ذلك، فإن الرابط بين المؤشر وعناصره التأسيسية ليس بالواضح.

ح/ مؤشر واتس:

إقترح مؤشر "واتس" سنة 1968، وهو متوسط الفرق بين لوغاريتم خط الفقر ولوغاريتم الدخل. ومؤشر "واتس" هو مقياس جيد للفقر لأنه أكثر حساسية للتحول في الطرف الأدنى للتوزيع مما كان عليه في الطرف العلوي لتوزيع دخل الفقراء.[1]

[1]) مركز الأبحاث الإحصائية، الإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، المرجع السابق، ص 12

*) معامل جيني: نسبة لعالم الإحصاء الإيطالي كورادو جيني، وهو من المقاييس الأكثر شيوعا التي تستعمل في قياس عدالة توزيع الدخل. للإطلاع أكثر حول هذا الموضوع تصفح المقالة المعنونة بـ "منحى لورونز ومعامل جيني: شرح وبرهنة" المنشورة في موقع الحوار المتمدن، بتاريخ 13 جانفي 2011: https://bit.ly/2jPXcWq

ومن جانب هذا المؤشر هو متفسخ تكميلي وفي هذه الحالة يتم التعبير عن الفقر الإجمالي كمتوسط مرجح للسكان لمستويات المجموعات الفرعية للفقر.[1]

الشكل رقم (05): مؤشرات وحيدة البعد للفقر.

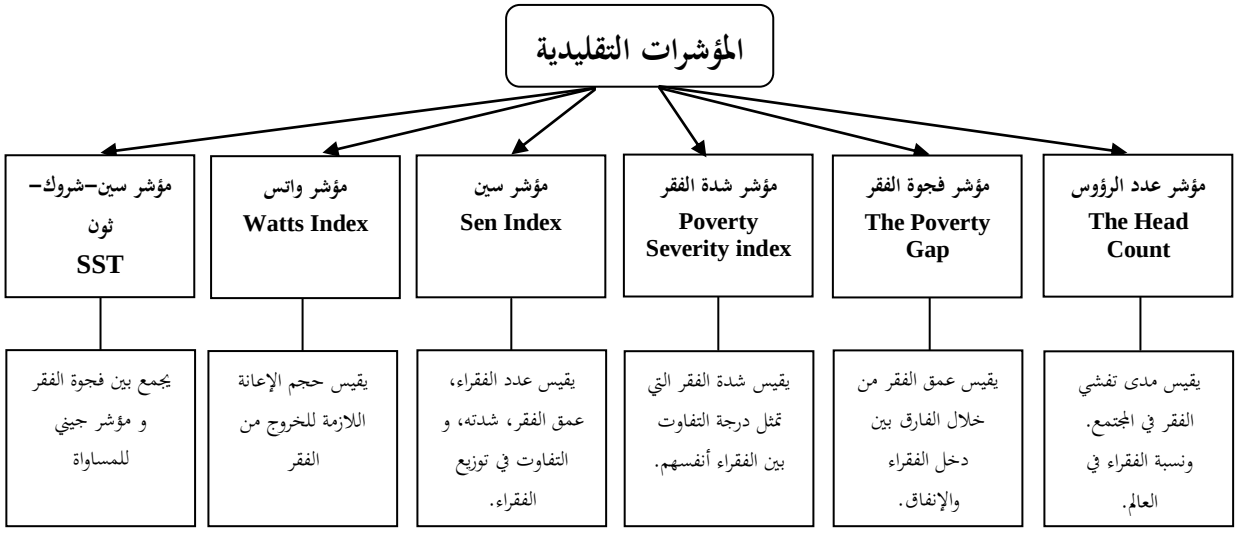

المصدر: مصطفى طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، **إشكالية قياس و تقييم الفقر في الدول العربية**، ص 22

المطلب الثاني: مؤشرات متعددة الأبعاد للفقر

إن التحول الذي حدث منذ بداية التسعينات، أدى بالتركيز على النظرة الشاملة الموسعة لمفهوم الفقر أي "الفقر البشري" "Human Poverty"، فتم العمل على إيجاد أدوات بديلة لقياس ظاهرة الفقر، وهذا ما سوف نعالجه في الجزء الثاني المتعلق بمؤشرات المركبة:

1/ مؤشر الفقر البشري:

أ/ دليل الفقر البشري للبلدان النامية:

يركز مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية "دليل الفقر البشري –1" الذي يشار إليه بـ "HPI –1" على نواحي الحرمان من ثلاثة أبعاد وهي:[2]

[1]) مركز الأبحاث الإحصائية، الإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، المرجع السابق، ص 12

[2]) فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر 2014/2005، (مذكرة) مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013 /2014، ص 37

- مدي الحياة ومستوى الصحة: وتتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين أي التعرض لموت في سن مبكرة نسبياً .
- المعرفة: أي الإستبعاد من فضاء القراءة والإتصال.
- مستوى المعيشة اللائق: يتعلق بمستوى المطلوب من حيث الإمداد الإقتصادي العام.

ويتم حساب "HPI -1" من خلال ثلاث مؤشرات وهي: P1.P2.P3 حيث أن:

P1: تمثل نسبة الموت قبل بلوغ 40 سنة.

P2: تمثل نسبة الأمية.

P3: تمثل نقص شروط الحياة المحترمة، ونفسه عبارة عن مؤشرات جزئية وتتمثل في:

- P3-1: نسب الأشخاص الذين يحصلون على الماء الصالح للشرب بصفة دورية.
- P3-2: نسب الأشخاص الذين يحصلون على الخدمات الصحية.
- P3-3: نسب الأطفال الأقل من 5 سنوات الذين يعانون من إحتياجات قابلة للقياس.

ونقوم بحساب P3 بإستعمال العلاقة التالية: P3 = (P3 1+P3 2+P3 3)

وبعدها نقوم بحساب دليل الفقر البشري "HPI -1" بإستخدام العلاقة التالية:

$$HPI\text{-}1 = [\ 1/3 = (P3^{3} + P3^{3} + P3^{3})]\ 1/3$$

ب/ دليل الفقر البشري للبلدان المتقدمة:

أما دليل الفقر البشري للبلدان المتقدمة "PHI-2" فهو يركز على نواحي الحرمان المتعلقة بالإنسان من حيث أربعة أبعاد، مماثلة إلى حد كبير للأبعاد التي تنعكس في دليل الفقر البشري "PHI-1" وهي: طول العمر اللائق، مضافاً إليه الإستعباد الإجتماعي (عدم المشاركة أو التهميش).[1]

[1]) فطيمة حاجي، المرجع السابق، ص 37

ويتم حساب "PHI-2" من خلال أربعة أبعاد وهي: P1.P2.P3.P4 بحيث تمثل كل منها:

- P1: نسبة الموت قبل بلوغ 60 سنة.
- P2: نسبة الأمية.
- P3: نسبة من يعيشون تحت خط فقر الدخل المحدد بنسبة 50% من الدخل الشخص الذي التصرف فيه.
- P4: عدم المشاركة أو الإستعباد، فهو يقاس بمعدل البطالة الطويل الأجل (12 شهرا أو أكثر) للقوة العاملة وبذلك فإن معادلة الفقر البشري "HPI -2" هي كالآتي:[1]

$$HPI\text{-}2 = [\ 1/4 = (P3^{\ 3} + P3^{\ 3} + P3\ 3 + P4^{\ 3})]\ 1/3$$

2/ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد:

إستخدم مؤشر الفقر متعدد الأبعاد "MPI" لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، والذي وضعته مبادرة أوكسفورد للفقر والتنمية البشرية "OPHI"، بحيث يكمل المقاييس النقدية للفقر من خلال مراعاة الحرمان المتعدد وتداخلهم. كما يدرس مؤشر الحرمان عبر نفس المؤشرات الثلاثة التي تتألف منها مؤشر التنمية البشرية "HDI": التعليم، والصحة، ومستوى المعيشة المتألف من 10 مؤشرات.

ويظهر عدد الأشخاص الذين هو فقراء متعددوا الأبعاد، أي الذين يعانون من الحرمان بـ 33% من المؤشرات المرجحة. ويمكن أن يوضع "MPI" حسب المنطقة، والعرق، وحسب تصنيفات أخرى. لذلك، فإن التغيير من بعد واحد لقياس الفقر إلى متعدد الأبعاد بحيث يقدم مزايا هامة لواضعي السياسات العامة.[2]

[1]) فطيمة حاجي، المرجع السابق، ص 37

[2]) مركز الأبحاث الإحصائية، الإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، المرجع السابق، ص ص، 13 و 14

ومن حيث المزايا، من الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن مؤشر "MPI" يساهم في تقييم الفقر، فإنه لا يوضح العوز الذي تعاني منه الأسر. ولذلك، يهدف "MPI" إلى تعديل هذه المشكلة عن طريق تحديد الحرمان على مستوى الأسرة عبر نفس الأبعاد الثلاثة مثل: معايير التعليم، والصحة، والمعيشة. ومع ذلك، فإن "MPI" هو متوسط الحرمان المرجح الذي يعيشه الفقراء وأنه غير حساس لعدم المساواة بين الفقراء.[1]

3/ مؤشر التعرض لخطر الفقر أو الإستعباد الإجتماعي:

إعتمد المجلس الأوروبي في جوان 2010، هدفاً للإندماج الإجتماعي كجزء من إستراتيجية أوروبا 2020 لرفع 20 مليون شخص على الأقل في الاتحاد الأوروبي من خطر الفقر والإستعباد بحلول عام 2020. ولرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف، وافق مجلس الإتحاد الأوروبي للوزراء المسؤولين عن التوظيف والسياسة الإجتماعية والصحة وشؤون المستهلك "EPSCO"، على مؤشر "التعرض لخطر الفقر أو الإستعباد الإجتماعي" "AROPE"، ويلتقط هذا المؤشر عدة أبعاد تشمل الأفراد الذين يوجدون على الأقل في واحد من الفئات الثلاث التالية:

- الأشخاص المعرضين لخطر الفقر والذين لديهم دخل متكافئ متاح تحت عتبة التعرض لخطر الفقر، التي حددها الإتحاد الأوروبي في 60% من المتوسط الوطني للدخل المتكافئ المتاح (بعد التحويلات الإجتماعية).
- الأفراد الذين يعانون من الحرمان المادي الشديد ولهم ظروف معيشية مقيدة بشدة بسبب نقص الموارد.[2]

[1]) مركز الأبحاث الإحصائية، الإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، المرجع السابق، ص 14

[2]) المرجع نفسه، ص 15

- الأفراد الذين يعيشون في أسر ذات كثافة عمل منخفضة جدا. وبأكثر دقة، الأفراد الذين تتروح أعمارهم بين 0 و 59 ويعيشون في أسر حيث يبلغ العمال البالغين أقل من 20% من إجمالي إمكانات عملهم خلال العام الماضي.

و من عيوب هذا المؤشر، أنه لا يأخذ في عين الإعتبار بشكل كاف العوامل الأخرى التي تؤثر على أوضاع الأشخاص مثل: في أي مدى تحت عتبة الفقر يوجدون أو المدة التي عاشوا فيها الفقراء.

4/ مؤشر الجوع العالمي:

يستخدم مؤشر الجوع العالمي "GHI" لقياس سوء التغذية في مختلف البلدان، حيث تم إعتماده وتطويره من قبل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية "IFPRI". ويجمع "GHI" بين ثلاث مؤشرات مرجحة على حد السواء:

- نسبة ناقصي التغذية كنسبة مئوية من السكان، كما جمعتها منظمة الأغذية والزراعة "Fao"، ويشير نقص الأغذية إلى إستهلاك سعرات حرارية أقل من 1800 في اليوم، والتي يعتقد أنها تمثل الحد الأدنى من متطلبات السعرات الحرارية التي يحتاجها معظم الأشخاص ليعيشوا حياة صحية جيدة.
- إنتشار نقص الوزن بين الأطفال تحت سن الخامسة حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية.
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة كما جمعتها اليونيسف.

ويمثل مؤشر "GHI" المقياس الأكثر شمولاً لنقص التغذية، إلى جانب ذلك يعكس الحالة الغذائية للأطفال دون سن الخامسة.[1]

[1]) مركز الأبحاث الإحصائية، الإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، المرجع السابق، ص 15

الشكل رقم (06): المؤشرات المركبة لقياس للفقر.

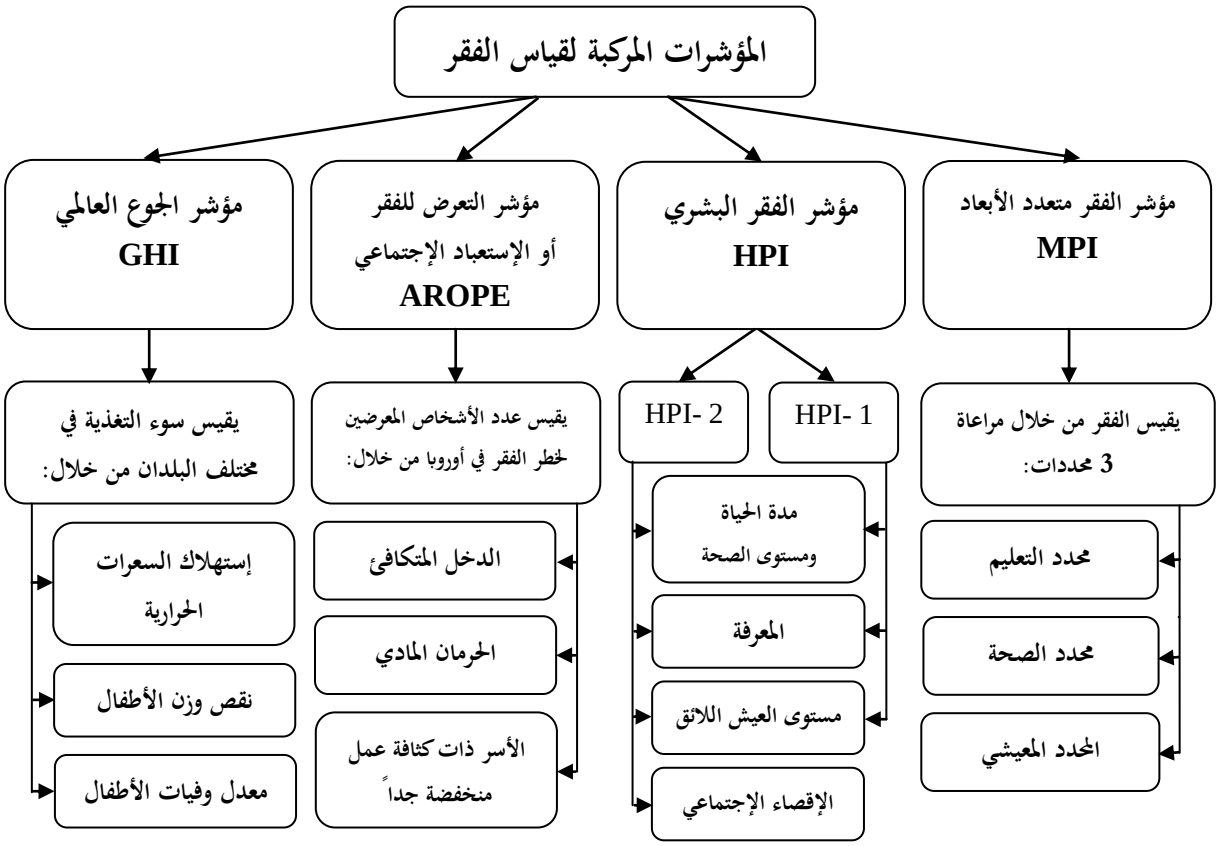

المصدر: **من إعداد الطالب**

من كل ما سبق نستخلص أن أهمية قياس الفقر تكمن في التعرف على الفقراء، وتحديد أماكن تواجدهم ونسبتهم، والتعرف على خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم العلمية والصحية، بهدف وضع البرامج والخطط والسياسات الرامية للتقليل من حدة الفقر. وهذا ما سنتحدث عنه في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: المساعي الدولية للقضاء على الفقر

لقد تضافرت جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفقر بأشكاله في العالم، بحيث تم إعتباره هدفاً إستراتيجياً تسعى إليه جميع أمم العالم لتحقيق حياة أفضل للإنسان. وقد إتخذت المؤسسات المالية الدولية والهيئات الأممية جهود وسياسات وبرامج للقضاء على الفقر في العالم، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال ثلاث مؤسسات/ هيئات عالمية ناشطة في مجال مكافحة الفقر.

المطلب الأول: سياسة البنك العالمي في محاربة الفقر

تتمثل مهمة مجموعة البنك الدولي المنقوشة في حجر الأساس بمقرها في واشنطن: "**حلمنا عالم خال من الفقر**"، والتي تدور حول العمل على إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء بطريقة مستدامة في جميع أنحاء العالم.

فوفقا لإحصائيات البنك العالمي أن هناك تقدم ملحوظ في الحد من الفقر، فلقد خرج ما يقرب 1.1 مليار شخص من الفقر المدقع منذ عام 1990. وفي عام 2013، أصبح 767 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم، بانخفاض من 1.85 مليار في عام 1990.[1]

[1]) The World Bank, Poverty, Last Updated: Oct 02, 2016
http://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview

الشكل رقم (07): عدد الفقراء ومكان تواجدهم في العالم (عام 2013)

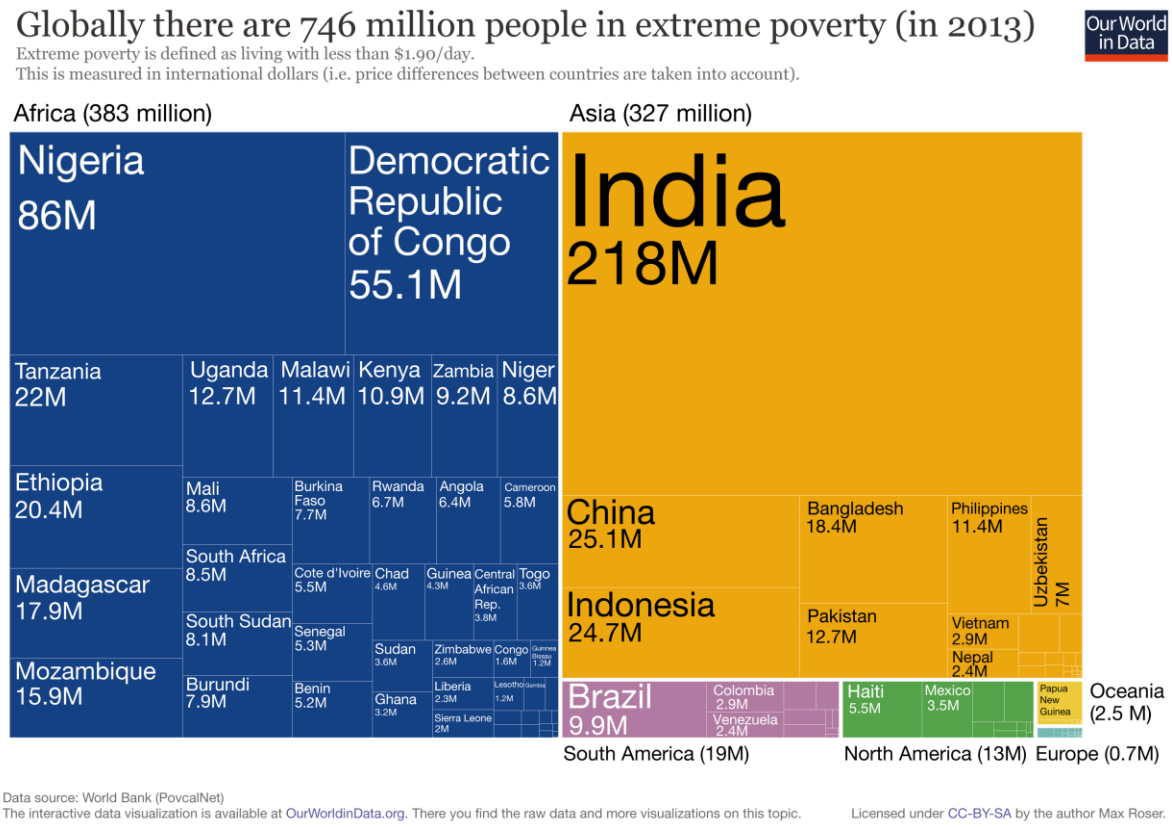

SOURCE: Max Roser and Esteban Ortiz-Ospina, Global Extreme Poverty, First published in 2013; substantive revision March 27, 2017 at: https://ourworldindata.org/extreme-poverty

يبين هذا الشكل يوضح عدد الفقراء حسب البلد، والقارة التي ينتمون إليها، حسب تقديرات معدل الفقر من البنك الدولي (باستخدام بيانات مسح الأسر 2013). فيمكننا أن نرى، بأن أفريقيا هي القارة التي يوجد بها أكبر عدد من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع، فنجد التوزيع حسب القارات هو كما يلي: **383** مليون في افريقيا، **327** مليون في آسيا، **19** مليون في أمريكا الجنوبية، **13** مليون في أمريكا الشمالية **2.5** مليون في أوقيانوسيا، و**0.7** مليون في أوروبا.

كما يمكننا ملاحظة أن الهند هي الدولة التي بها أكبر عدد من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع (**218** مليون شخص)، ونيجيريا بـ **86**، وجمهورية الكونغو الديمقراطية بـ **55** مليون شخص.

هذه الأرقام هي نتيجة للتغييرات المهمة عبر الوقت. ففي عام 1990، كانت آسيا أكبر عدد من الفقراء (505 مليون نسمة في جنوب آسيا، بالإضافة إلى 966 مليون نسمة في شرق آسيا والمحيط الهادئ). ومع ذلك، مع النمو الاقتصادي السريع في آسيا على مدى العقدين الماضيين، إنخفض معدل الفقر في آسيا بسرعة أكبر من أفريقيا.[1]

لقد بدأ إهتمام البنك العالمي بمشكلات الفقر منذ سبتمبر 1975، وذلك تحت رئاسة "روبرت منكمار" للبنك، والذي أشار في خطابه السنوي في هذا التاريخ إلى بعض الحقائق الأساسية عن مشكلة الفقر، كما أشار إلى السياسة العامة التي تتجه لتحقيق هذه المشكلة، بحيث إستعرض خطوتها الرئيسية فيما يلي:

- زيادة فرص الكسب في القطاع غير حكومي وذلك عن طريق تنمية المشروعات الصغيرة من خلال القروض و المساعدات الفنية.
- خلق وظائف أكثر في القطاع الحديث، ويعني ذلك أساسا لتشجيع الإستخدام الأقل لرأس المال والإستخدام الأمثل للعمل في العملية الإنتاجية.
- تقديم إمكانية عادلة للوصول خدمات المنافع العامة مثل النقل، والتعليم، والصرف الصحي، وذلك على أن الإقراض لمشروعات البنى التحتية بطريقة متزايدة يستهدف الفقراء في المدن.
- وضع سياسة واقعية للإسكان، وهذا يعني زيادة مشروعات الإسكان المتمثلة في مشروعات الوحدات السكنية ذات المستوى المنخفض، وتنمية وتطوير أحياء الفقراء، بدلا من هدم هذه الإحياء وإعادة توطين الفقراء المطرودين من هذه المدن، لأنه يكون في العادة مكلف جداً بدل تنميتها.[2]

---

[1]) Max Roser and Esteban Ortiz-Ospina, Global Extreme Poverty, First published in 2013; substantive revision March 27, 2017 at: https://ourworldindata.org/extreme-poverty.

[2]) شريف غياط وخالد بن جلول، تقييم سياسات ودور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفقر في الدول العربية، (مداخلة) مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 10/9 ديسمبر 2014. ص 295

هذا ما يدعم البنك الدولي في عملية إيجاد مناخ جيد للإستثمار يساعد على تعزيز النمو وخفض أعداد الفقراء في العالم، وفي نفس الوقت يستثمر من أجل زيادة فرص المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة ورفاهية الأسر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز النمو الإقتصادي الذي يقلل عدد الفقراء. ولهذا يعتبر تحقيق المساواة حسب البنك العالمي جزءاً لا يتجزء من رسالتة الهادفة لتخفيض أعداد الفقراء.

لقد أظهرت بحوث كثيرة قام بإجرائها البنك العالمي بالإضافة إلى الخبرة المكتسبة من العمل مع البلدان المختلفة، وجود إرتباط وطيد بين حسن نظام الإدارة العامة وتحقيق التنمية وتخفيض أعداد الفقراء، ولهذا شهد نظام الإدارة العامة وإصلاح القطاع العام تطوراً كبيراً، وبهذا الخصوص يدعو البنك الدولي إلى تشجيع مبادرة الحكومة الإلكترونية في هذا المجال، والتي تعتبر من المبادرات التي توفر إمكانية هائلة لتحسين أداء القطاع العام، بحيث تؤدي تقديم الخدمات مباشرة للفقراء إلى تمكينهم إقتصادياً وإجتماعياً، لأنهم المتضررين الفعليين من عدم الكفاءة الإدارية والفساد البيروقراطي. فعلى سبيل المثال: هناك 7 ملايين مزارع في الهند يمكنهم الآن الحصول على نسخ مطبوعة لصكوك ملكية الأراضي (وهي الصكوك المطلوبة مرتين أو ثلاث مرات في السنة للحصول على قروض بنكية)، حيث يمكنهم الحصول على هذه الصكوك عبر شبكة الأنترنت من خلال 10 دقائق من 177 كشك إدراي، يعمل من طرف الحكومة. ويسعى البنك العالمي لتوفير برامج الإستراتيجيات الخاصة بكل بلد لتحسين فاعلية مشروعاته خاصة في البلدان النامية. ويتم ذلك عن طريق إستراتيجية المساعدات القطرية، والتي هي عبارة عن خطة عمل أعدها البنك العالمي بالتشاور مع الحكومات، وأصحاب المصلحة الحقيقة، والشركاء الخارجين على أساس وثائق إستراتيجيات البلدان نفسها، وهذا لتدعيم النمو القابل للإستمرار وتخفيض أعداد الفقراء.[1]

[1]) شريف غياط وخالد بن جلول، المرجع السابق، ص ص 295 و 296

المطلب الثاني: سياسة صندوق النقد الدولي في محاربة الفقر

يرتبط مصطلح التكييف أو المواءمة الهيكلية بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، وهيئة موظفيه، للبلدان منخفضة الدخل بصفة أساسية لغرض إجراء جملة تعديلات في الهيكل الإقتصادي للدولة، الذي يكون من شأنها تحقيق الإستقرار الإقتصادي، أو ما يسمى بـ "التثبيت كهدف أول يعبر عنه كشعار الإصلاح الإقتصادي"، ويمكن تلخيص أهم متطلبات هذا التكيف الهيكلي بالنقاط التالية:

- تقشف مالي، يقصد به تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة بغرض تخفيض معدلات التضخم وغالباً ما يرتبط برنامج التقشف بتخفيض النفقات العامة ذات الطابع الإجتماعي مثل: نفقات الدعم ولا سيما في مجال الغذاء، والتعليم، والعلاج ... إلخ.
- تخفيض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية.
- تحرير الإقتصاد من التدخل الإداري من جانب الدولة ليخضع لقانون العرض والطلب.
- تشجيع القطاع الخاص من خلال مجموعة من التسهيلات وترك أسعار منتجاته لقوى السوق.
- تشجيع الإستثمار الأجنبي الخاص من خلال "المزايا، والإعفاءات الضريبية والجمركية".

أما فيما يخص السياسة النقدية والإنتمائية، فتسعى سياسة الصندوق النقد الدولي إلى إلغاء دعم سعر الفائدة، ورفعه بهدف تشجيع المدخرات المحلية والحد من السيولة النقدية بوصفها أحد أهم عوامل التضخم.

وفي مجال السياسات المالية، يوصي الصندوق بتطوير السياسة الضريبية، عن طريق الحد من الإعفاءات الضريبية من أجل زيادة مرونتها وعائدتها مقابل إحكام الرقابة على المناطق الحرة للحد من التهرب الضريبي.[1]

[1]) شريف غياط وخالد بن جلول، المرجع السابق، ص 296

كما يسهم صندوق النقد الدولي مع شركائه الدوليين على تشجيع إصلاح النظم التجارية في سياق إستراتيجيات الحد من الفقر، والمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة، وبناء القدرات للدول كجزء أساسي من جدول أعماله المعتمد في هذا المجال، عن طريق إشتراك صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية التي تتولى الرئاسة يشارك فيه المانحون والبلدان النامية، ويعمل الإطار المتكامل على تنسيق إعداد دراسات تشخيصية عن التكامل التجاري بين البلدان النامية، الذي يتم في الغالب بقيادة البنك العالمي ومساهمات من صندوق النقد الدولي وجهات أخرى.[1]

المطلب الثالث: سياسة منظمة الأمم المتحدة في محاربة الفقر

لقد ساهمت منظمة الأمم المتحدة بشكل كبير وفعال في كل الجهود الرامية للحد من ظاهرة الفقر، وذلك من خلال إعطاء مفهوم واسع للفقر وصياغة إستراتيجية شاملة للإلمام به تتضمن بمختلف الجوانب الأساسية من حياة البشر، وقد عكست الآليات المعتمدة من طرف الأمم المتحدة في الحد من ظاهرة الفقر التوجهات العالمية التي أعتبرت الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تتضمن مختلف أوجه الحرمان، وفيما يلي إشارة لأهم المبادرات العالمية التي قادتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بصياغة إستراتيجية عالمية للحد من الفقر.

1/ القمة العالمية للتنمية الإجتماعية 1995:

في أعقاب القمة الإجتماعية المنعقدة في كوبنهاغن سنة 1995، إعتبر الفقر إلى جانب الإستعباد الإجتماعي والعمالة المنتجة أهم ثلاث محاور رئيسية يجب على المجتمع الدول التكفل بها، حيث إلتزمت الحكومات العالم بضرورة العمل على القضاء على الفقر بوصفه ضرورة أخلاقية، وإجتماعية، وسياسية وإقتصادية، وبشرية. كما أكدت القمة على ضرورة أن تعمل المؤسسات "بروتدن وودز"، والدول المانحة، والأمم المتحدة، على دعم الدول النامية في إعداد وتصميم مشاريع وإستراتيجيات مضادة للفقر.[2]

[1]) شريف غياط وخالد بن جلول، المرجع السابق، ص 296

[2]) رشيد بوكساني وعثمان علام، المرجع السابق، ص 7

وقد ركزت إستراتيجيات الحد من الفقر في قمة التنمية الإجتماعية على:

- النمو الإقتصادي من خلال الإستثمار في البنى التحتية وعوامل الإنتاج.
- مشاركة الفقراء في النمو، وضمان حصول الفقراء على الأصول المالية والبنى الأساسية في الريف.
- الإستثمار في الموارد البشرية.

2/ الدورة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1996:

تم التأكيد من خلال هذه الدورة على ضرورة الحد من الفقر ضمن إطار التنمية البشرية، وأشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للإجراءات الأساسية الواجب إتخاذها من أجل الحد من الفقر، وهي كما يلي:

- تمكين الأفراد من الحصول على السلع، والخدمات المختلفة، ووسائل الإنتاج، والموارد المالية المختلفة كالقروض.
- تعزيز الأمن الغذائي لكافة الأفراد والأسرة.
- ضمان إستفادة كل الافراد من الخدمات الصحية والتعليمية.
- توفير وتفعيل شبكات الأمان الإجتماعي، كإجراء وقائي لحماية الأفراد من الوقوع في المصاعب.
- تعزيز المساواة بين الجنسين، من خلال تعزيز مكانة المرأة، وتثمين دورها الفعال في المسار التنموي، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لها من أجل تنمية وتعزيز قدراتها في كافة المجالات.
- دعم النمو في الدول النامية الموجه للفقراء، من خلال إدماج هدف مكافحة الفقر في مختلف السياسات والبرامج الحكومية.[1]

[1]) رشيد بوكساني وعثمان علام، المرجع السابق، ص ص، 7 و 8

- تعزيز إندماج الدول النامية في الإقتصاد العالمي، والإستفادة من مزايا العولمة عن طريق وضع سياسات متوازنة وشاملة تتمحور حول سبل وآليات الإندماج في الإقتصاد العالمي بشكل تدريجي، وإتاحة الفرص الموسعة لتأهيل الإقتصاد الوطني من أجل ضمان تحقيق نمو مستدام، يساعد على المضي في المسار التنموي.

3/ الأهداف الإنمائية للألفية:

ساهمت المجهودات والمبادرات التي تقوم بها المنظمات والمؤسسات الدولية، في لفت إنتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة الإتفاق حول إطار عام يتم من خلاله العمل من أجل تحقيق التنمية والحد من الفقر. وقد توجت الجهود بإجتماع ممثلي 189 دولة من دول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة خلال قمة الألفية في شهر سبتمبر 2000، حيث إتفق المجتمع الدولي بكل مكوناته على أهمية صياغة أهداف مشتركة من أجل تعزيز التنمية في مختلف مناطق العالم، وقد تمثل هذا الإتفاق في إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تضمن إلتزامات تهدف إلى القضاء على الفقر والجوع، والنهوض بالتنمية، وحماية البيئة. وقد إستمدت هذه الإلتزامات من الإتفاقيات والقرارات التي إنبثقت عن المؤتمرات العالمية والقمم الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة سابقا.

وبعد مرور سنة على هذا الإتفاق، تم الإعلان عن خارطة الطريق التي أعدها أمين عام الأمم المتحدة في إطار تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المحددة كمياً وزمانياً، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الإعلان يعرف بإسم "الأهداف الإنمائية للألفية".[1]

وفي الأخير نشير إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الهيئات والمؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الفقر، غير أن التحديات التي يشكلها الفقر لا تزال كبيرة وبصفة خاصة في الدول الفقيرة التي تتميز بإقتصاد هش، وتنعدم بها الموارد والثروات الطبيعية، وتعاني من أنظمة سياسية متسلطة فاشلة في التسيير، وبالتالي يشكل عبئا ثقيلاً على المجتمع الدولي المطالب بمساعدة هذه الدول من أجل دعم برامج الحد من الفقر بمختلف أشكاله.

[1]) رشيد بوكساني وعثمان علام، المرجع السابق، ص 8

يتبين من خلال هذا الفصل، بمعالجتنا لقضية الفقر، أن هذا الأخير لا يزال يشكل تحد إنساني جاري يعاني منه الأفراد، والمجتمعات، والدول .. كما أن أن المختصين لم لحد الآن لم يتوصلوا بعد لفهم ظاهرة الفقر فهماً صحيحاً، ناهيك عن وضع الحلول المناسبة له في وضع دولي معقد يزداد تعقيداً بتعدد أبعاد الفقر، وتشابك القضايا مع بعضها البعض: الصحة، والفقر، والبيئة، وأكثر ما يصعب تحديده بشكل دقيق هو تعقد حياة الإنسان.

فالفقر ليس من السهل الوقوف على جل المتغيرات المكونة له، ولا قياسه نظراً للمتغيرات التي يحدثها من جهة. ومن جهة أخرى، يتطلب الوقت، والجهد، والمال، حتى نستطيع بطريقة صحيحة الحصول على المعلومات الكافية بواسطة الأفراد والعائلات الفقيرة للقضاء عليه.

الفصل الرابع

البيئة والتنمية المستدامة

"نحن نحمل المستقبل في أيدينا.معا، يجب أن نتأكد من أن أحفادنا لن يكون عليهم أن يتساءلوا، لماذا أخفقنا في القيام بالشيء الصحيح، وجعلناهم يتحملون العواقب."

بان كي مون، أمين عام الأمم المتحدة سابقا، 2007

الفصل الرابع: البيئة والتنمية المستدامة

فرضت التحولات العالمية والإقليمية عدة تغيرات، وفي مجالات شتى لاسيما منه الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، والبيئية، وقد إمتد أثر التحولات إلى البيئة النظرية والفكرية، حيث عرفت إنتاج قضايا ومفاهيم جديدة، وتصورات كلاسيكية مسها نوع التكيف، وتبيئة الوظائف، فضلا عن إعادة طرحتها. ومن بين تلك القضايا التنمية بأشكالها، بحيث إحتلت حيزاً واسعاً في أجندات الدول أثناء صنع سياستها وتنفيذها وتقييمها، والتي تعرف إجمالاً بالسياسة التنموية.

ولهذا، في هذا الفضل سوف نعالج قضية التنمية المستدامة من خلال تطور مفهومها، وأبرز التهديدات البيئة العالمية والإقليمية، وكذا الأهداف التنموية العالمية التي يسعى المجتمع الدولي تحقيقها بحلول 2030.

المبحث الأول: ظهور التنمية المستدامة

لقد عرف مفهوم التنمية تطورات عدة، نتيجة للتغيرات العديدة التي تواجهها المجتمعات من جهة، وإنعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال من جهة أخرى. ومع تفاقم المشاكل البيئية التي باتت تهدد حياة كل من على كوكب الأرض، في ظل إهمال وتجاهل التنمية البيئية، كان لا بد من إرساء فلسفة تنموية جديدة تقوم على التنسيق بين مختلف الجوانب الإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية، والتي تمثل في التنمية المستدامة التي كانت نتاج إنعقاد العديد من المؤتمرات والندوات التي قامت بها الأمم المتحدة.

المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة

1/ في 1949، إستضافت الأمم المتحدة مؤتمراً في " لاسيكسس – نيويورك" أين ظهر مصطلح "التنمية المستمرة وإنتشار تطبيق أسلوب حماية الموارد الطبيعية وإستغلالها".[1]

[1]) يوسف أزروال، دور الفواعل دون دولاتية في تحقيق التنمية المستدامة: المجتمع المدني أنموذجا، (مقالة)، جامعة تبسة، ص 327

2/ نادي روما:

في سنة 1968، أنشأ "نادي روما"، حيث ضم العديد من العلماء، والمفكرين، والإقتصاديين، وكذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم، وطلب هذا النادي ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد النمو في الدول المتقدمة.

وفي سنة 1972، نادي روما نفسه ينشر تقريراً مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك بإستغلال الموارد الإقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2010. ولعل من أهم نتائجه هو أنه سيحدث خللاً خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث، وإستنزاف الموارد الطبيعية، وتعرية التربة وغيرها.

كما تم نشر دراسة "**جاي فورستر**" بعنوان "حدود النمو" التي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية: وهي إستنزاف الموارد الطبيعية، والنمو السكاني، والتصنيع، وسوء التغذية، وتدهور البيئة. كما أبرزت هذه الدراسة إتجاه التغييرات الخمسة التي تحدثها على الكوكب الأرضي، وذلك لمدة ثلاثين سنة.

3/ مؤتمر إستوكهولم:

في نفس السنة وبالتحديد خلال 5 و 16 جويلية 1972، تنعقد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في إستوكهولم، المعروف أيضا بإسم "مؤتمر إستوكهولم".[1] حيث يعتبر أول حدث رئيسي دولي، خلق زخماً كبيراً للإعتراف بالإستدامة على المستوى العالمي، كما أدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة "UNEDP".

ومنذ ذلك الحين، يحقق البرنامج رسالته المتمثلة في: "توفير القيادة وتشجيع الشراكة التي تعنى بالبيئة، عن طريق إلهام الأمم والشعوب، وتزويدها بالمعلومات وتمكينها لتحسين نوعية حياتها من دون المساس بنوعية حياة الأجيال المقبلة".[2]

[1]) عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، (مداخلة) مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المائية، جامعة سطيف، 8/7 أفريل 2008، ص 2

[2]) نجيب صعب و عبد الكريم صادق، التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير، (تقرير) المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2016، ص 16

وإعتمد المؤتمر "إعلان إستوكهولم حول البيئة الإنسانية" الذي زاد الوعي بالقضايا البيئية في شتى أنحاء العالم من خلال مجموعة من المبادئ الإستشرافية مثل: المبدأ الثالث الذي تبناه والمتمثل في: "يجب الحفاظ على قدرة الأرض على إنتاج الموارد الحيوية المتجددة وإستعادة هذه القدرة أو تحسينها كلما كان ذلك علمياً".

وعلى الرغم من شعبية مؤتمر إستوكهولم على نطاق واسع، فإن إعلانه بمبادئه المجزأة التي تم التوصل إليها عن طريق تسويات بين مختلف وجهات النظر والمصالح المختلفة للأطراف، لم يحقق توازناً بين القضايا الإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية للتنمية، ولا بين الروابط القائمة بينها.

بعد إعلان إستوكهولم، ظلت التنمية عرضة لمساواتها في المقام الأول مع النمو الإقتصادي الوطني للبلدان المتقدمة والنامية، كما أعاق هذه المقاربة الإقبال على التنمية المستدامة، وشكل تهديداً وشيكاً باستنفاذ الموارد الطبيعية "سواء لجهة العرض مثل "إحتياطات النفط" أو نوعيتة مثل "تلوث الهواء أو المياه".[1]

4/ تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

في سنة 1982، تم وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن حالة البيئة العالمية، وتمثلت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية، وبيانات إحصائية، بحيث أكدت الخطر المحيط بالعالم.

كما أشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الإنقراض، وأن أولوفاً غير معروفة يمكن أن تكون قد إختفت نهائياً. كما أفاد التقرير نفسه إلى أن الأنشطة البشرية التي أطلقت عام 1981 في الهواء تمثل ما نسبته 990 مليون طن من أكسيد الكبريت، و68 مليون طن من أكسيد النتروجين، و57 مليون كن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومنتقلة.[2]

[1]) نجيب صعب و عبد الكريم صادق، المرجع السابق، ص 16

[2]) عمار عماري، المرجع السابق، ص 2

5/ الميثاق العالمي للطبيعة:

في 28 أكتوبر 1982، أقرت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة "الميثاق العالمي للطبيعة"، الذي يهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، كما يجب الأخذ بعين الإعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.[1]

6/ تقرير برونتلاند:

إستجابة للشعور بالقلق "إزاء التدهور المتسارع للبيئة البشرية والموارد الطبيعية وعواقب ذلك التدهور بالنسبة إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية"، أنشأت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في عام 1983 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "WCED"، من أجل الإعداد "لتقرير حول البيئة والإشكالية العالمية حتى العام 2000 وما بعده، بما في ذلك إستراتيجيات التنمية المستدامة المقترحة".

وفي 27 أفريل 1987، نشرت اللجنة نفسها تقريراً بعنوان "مستقبلنا المشترك"، المعروف أيضا بإسم "**تقرير برونتلاند**" تيمناً بإسم رئيسة اللجنة رئيسة الوزراء النرويجية "غروهالم برونتلاند"، وأقرت اللجنة في مداولاتها حول مقاربات جديدة للبيئة والتنمية بأن: "التنمية لا يمكن أن تستمر في ظل تدهور قاعدة الموارد البيئية، فالبيئة لا يمكن حمايتها عندما لا يأخذ النمو في الحسبان كلفة الدمار البيئي، والمؤسسات والسياسات المجزأة لا يمكنها معالجة هذه المشاكل على إنفراد، لأنها مرتبطة في نظام مركب من السبب والنتيجة".

وأكد هذا المنظور المطروح من اللجنة، تركيب تعريف الأكثر شيوعاً المعتمد للتنمية المستدامة، كمقاربة بديلة للنموذج الضيق السابق الذي كان قائم على أساس النمو الإقتصادي.[2]

---

[1]) عمار عماري، المرجع السابق، ص 2

[2]) نجيب صعب و عبد الكريم صادق، المرجع السابق، ص 16

7/ قمة ريو "أعمال القرن 21":

عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية "UNCED"، المعروف أيضاً بإسم "قمة الأرض" في مدينة "ري ودي جنيرو" بالبرازيل، ما بين 3 و4 جوان 1992. وكان حدثاً بارزاً، من حيث عدد الجهات المعنية المشاركة والنطاق الواسع لجدول أعماله الذي يتضمن خطة عمل عالمية لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

إن إعلان "ريو"، الذي يحوي على 27 مبدأ، أكد على تنفيذ القرارات الوطنية والعالمية للحفاظ على سلامة الكوكب، من خلال الحفاظ على موارده الطبيعية من أجل رفاه الأجيال الحالية والمستقبلية.

ونص المبدأ الرابع على ما يأتي: "من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تشكل حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر في الأولى بمعزل عن الثانية".

وفي ملخص للدورة الإستثنائية التي عقدت في يونيو 1997، لإستعراض تنفيذ جدول أعمال قمة "ريو"، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدداً من النتائج الإيجابية وبعض التقدم المحرز في مجالات معينة، لكنها في الوقت ذاته أعربت عن قلقها العميق من " الإتجاهات العامة للتنمية المستدامة التي تعد اليوم أسوء مما كانت عليه في العام 1992". وعلاوة على ذلك، إعترفت الجمعية العامة بإستمرار تدهور البيئة العالمية كما ورد في تقرير توقعات البيئة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشارت إلى أن "تزايد مستويات التلوث الذي يهدد قدرة البيئة العالمية على إستعابها، بما يزيد من العقبات التي تعترض التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية".

لقد نجحت قمة "ريو" في وضع وجهة نظر سياسة من خلال الحضور ومشاركة الفاعلين للقادة العالميين تقريباً كلهم في مدوالاتها. ومع ذلك، لا يزال هناك كثير يتعين القيام به لتنفيذ الأهداف المحددة وفق جدول أعمال القرن 21.[2]

---

[1]) نجيب صعب و عبد الكريم صادق، المرجع السابق، ص 16

[2]) المرجع نفسه، ص 17

هذه النتيجة التي تكشف في قمة "ريو" التي دفعت إلى السعي الدائم لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال مجموعة من الأهداف والمقاصد المحددة الواجب تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، وهو السعي الذي تولته الأمم المتحدة وأنتج الأهداف الإنمائية الثمان للألفية في سبتمبر 2000.[1]

8/ برتوكول كيوتو:

في 11 ديسمبر 1997، تم إقرار برتوكول "كيوتو" في المدينة اليابانية، الذي يهدف إلى الحد من إنبعثات الغازات الدفينة، والتحكم في كفاءة إستخدام الطاقة في القطاعات الإقتصادية المختلفة، وزيادة إستخدام نظم الطاقة الجديدة المتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لإمتصاص الغازات الدفينة.

9/ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة:

في أفريل 2002، إنعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة "جوهانسبرغ" بجنوب إفريقيا بحضور ممثلوا أكثر من 160 بلداً، بهدف التأكيد على الإلتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال النقاط التالية:

- تقديم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992 في قمة "ريو".
- إستعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.
- إقتراح الإجراءات المطلوب إتخاذها سواء المؤسسية أو المالية اللازمة لتنفيذها.
- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية.[2]

[1]) نجيب صعب و عبد الكريم صادق، المرجع السابق، ص 17

[2]) عمار عماري، المرجع السابق، ص 3

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

1/ الأصل اللغوي:

يعود أصل المصطلح "الإستدامة" الذي يقابله باللغة الإنجليزية "Sustainability" إلى علم "الإيكولوجيا" "Ecology"، حيث إستخدمت الإستدامة للتعبير عن تشكيل وتطور النظم الديناميكية، التي تكون عرضة – نتيجة ديناميكيتها – لتغيرات هيكلية، وبالتالي تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها، وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر مع بعضها البعض.

وفي المفهوم التنموي إستخدم مصطلح الإستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الإقتصاد "Economy" من جهة، وعلم الإيكولوجيا "Ecology" من جهة أخرى، على إعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر "Eco" الذي يعني بالغة العربية "البيت" أو "المنزل"، والمعنى العام للمصطلح "Ecology" والذي يقصد به دراسة مكونات البيت.

أما مصطلح "Economy" فيقصد به إدارة مكونات البيت، ولو إفترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة، أو إقليم، أو حتى كرة أرضية.

ومنه فإن الإستدامة تكون مفهوماً يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات.

وفي اللغة العربية، خاصة بالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد في تحديد المعنى الإصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل إستدام من الجذر "دام" لمعان متعددة منها: التأني في الشيء، طلب دوامه، والمواظبة عليه .. وهي كلها معان مرتبطة بالمعنى الإصطلاحي.[1]

[1]) سمرة بوسيطلة، الأمن البيئي: مقاربة الأمن الإنساني، (مذكرة) مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013/2012، ص 119 و 120

2/ المفهوم الإصطلاحي:

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة نتيجة نقص الملحوظ في النماذج السابقة للنمو والتنمية، التي لم توفر قاعدة عريضة وكافية يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات التنموية.

يعود أول إستخدام رسمي لمصطلح التنمية المستدامة لرئيسة الوزراء النرويجية "غروهالم برونتلاند" " Gro Harlem Bruntland" سنة 1987، بحيث عرفت التنمية المستدامة بأنها: "تلك التي تلبي إحتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة".

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الإستدامة هو رأس المال، وقد عرف التنمية المستدامة بأنها "تلك التي تتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".[1]

كما يعرفها "الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعية" لسنة 1991، على أن: "التنمية المستدامة تعني تحسين نوعية الحياة مع إحترام قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل".[2]

أما "Edward Barbier" فيعرفها: "هي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة".

ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيداً وتداخلاً فيما هو إقتصادي وإجتماعي وبيئي.[3]

---

[1]) عمار عماري، المرجع السابق، ص 4

[2]) رياض بولصباع، التنمية البشرية المستدامة وإقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات، دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة –الجزائر – اليمن، (مذكرة) مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2013/2012، ص 12

[3]) عمار عماري، المرجع السابق، ص 4

أما "وليم روكلز هاوس" "W. Ruckrlshaus" مدير حماية البيئة الأمريكية، فيعرفها على أنها: "تلك العلمية التي تقر بضرورة تحقيق نمو إقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الإقتصادية، والمحافظة على البيئة، هما عمليات متكاملة وليست متناقضة".

أما "اللجنة الأوروبية للتنمية المستدامة" لسنة 1992، فتعرفها على أنها: "عبارة عن سياسة وإستراتيجة تعمل على ضمان الديمومة والإستمرارية في الزمن، لتحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي في إطار إحترام المحيط، وبدون هدر للموارد الموضوعية لخدمة النشاط الإنساني".[1]

لكن إذا نظرنا إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات والتفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة، يمكننا أن نلاحظ أربع خصائص رئيسية تتميز بها:

1/ الخاصية الأولى:

تمثل التنمية المستدامة ظاهرة عبر جيلية، بمعنى أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر، وهذا يعني أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثمة فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

2/ الخاصية الثانية:

تتعلق بمستوى القياس، فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث على مستويات عدة تتفاوت ما بين (العالمي – الإقليمي – المحلي). ومع ذلك، فإن ما يعتبر مستديماً على المستوى الوطني ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي، ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى أليات التحويل التي من خلالها تنتقل النتائج السلبية أو مطلقة معينة إلى بلدان مناطق أخرى.[2]

[1]) رياض بولصباع، المرجع السابق، ص 13

[2]) سمرة بوسيطلة، المرجع السابق، ص 120

3/ الخاصية الثالثة:

تعدد المجالات المتعددة المشتركة، حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: إقتصادية، وبيئية، وإجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقاً لكل مجال من تلك المجالات منفرداً، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديداً في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات.

- فالتنمية الإجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الأفراد والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة، وتحسين ظروف المعيشة والصحة.
- أما التنمية البيئية المستدامة تهدف إلى حماية الأنساق الطبيعية، والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- أما مجال إهتمام التنمية الإقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الإقتصادية، فضلاً عن كفاءة الإدارة في تسيير الموارد الطبيعية والإجتماعية.[1]

الشكل رقم (08): تداخل أبعاد التنمية المستدامة

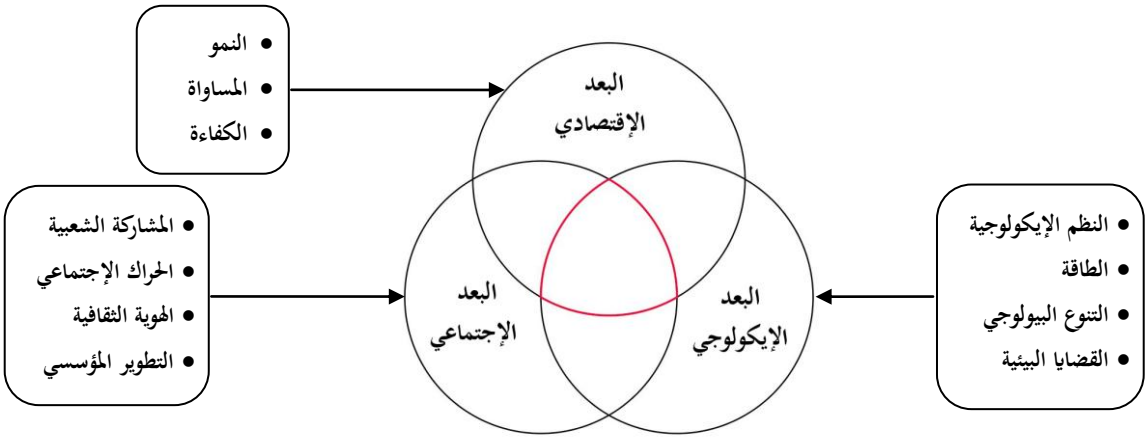

المصدر: سمرة بوسيطلة، الأمن البيئي: مقاربة الأمن الإنساني، (مذكرة) مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013/2012، ص 121

[1]) سمرة بوسيطلة، المرجع السابق، ص 121

يتمثل جوهر التنمية المستدامة في إيجاد التوافق بين التنمية الإقتصادية مع الأهداف الإجتماعية، والحفاظ على البيئة. فالقضية المهمة هنا، أن تلك المجالات الثلاث للتنمية المستدامة تبدو نظرياً منسجمة، لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس.

أما فيما يخص المبادئ الأساسية الأخرى المختلفة، فتمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الإقتصادية المستدامة، كما تعتبر العدالة محور التنمية الإجتماعية المستدامة، أما المرونة أو القدرة الإحتمالية للأرض على تجديد مواردها فهي تمثل مبدأ الأساسي للتنمية البيئية المستدامة.

4/ الخاصية الرابعة:

وتتعلق الخاصية هذه بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة، فمع كل تعريف يؤكد على تقدير لإحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية، وكيفية الإبقاء عليها. إلا أنه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الإحتياجات أن يكون موضوعياً، فضلاً عن أن أي محاولة ستكون محاطة بعدم اليقين، ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقاً لمنظورات مختلفة.[1]

من خلال عرضنا للسياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة وتعريفها، وكذا الخاصيات المشتركة التي تتميز بها التعاريف، يتبن لنا بأن المفهوم المحوري يتمثل في تحقيق وتلبية إحتياجات الفرد حاضراً ومستقبلاً.

فقضية تحقيق التنمية المستدامة لم تعد قضية داخلية وإنما أصبحت قضية عالمية، ينبغي على جميع الدول والمنظمات الدولية، والمنظمات غير حكومية، أن تكثف جهودها من أجل تحقيقها.

وفي المبحث الموالي سنتطرق إلى أبرز التهديدات البيئية التي تواجه المجتمع العالمي.

[1]) سمرة بوسيطلة، المرجع السابق، ص 122

المبحث الثاني: أبرز التهديدات البيئية

تتسم التهديدات البيئية بخاصية مهمة جدا، تتمثل في علاقتها بالجوانب المختلفة للنشاط البشري سواء على الصعيد تأمين الطاقة أو الغذاء، يمكن أن تكون مسؤولة عن تدهور الأراضي والمياه والغابات، حيث تطرح هنا مسألة أولوية التنمية على البيئة، كما تتنوع التهديدات البيئية بين التهديدات العالمية وأخرى إقليمية والتي نذكر منها:

المطلب الأول: تهديدات ذات بعد عالمي

1/ التغير المناخي والإحتباس الحراري:

تعد ظاهرتي تغير المناخ والإحتباس الحراري من الظواهر الخطيرة المرتبطة ببعض، والتي أصبحت محل إنشغال العلماء والباحثين في أنحاء العالم، بإعتبارهما مشكلة تتجاوز حدود الدولة الواحدة، مما يجعل التهديد الذي تشكله عابر للقارات. إضافة إلى ذلك، فإن جميع المؤشرات التي تم رصدها تشير بخصوص ظاهرة تغير المناخ تعزي إلى زياد نسبة إنبعاث غازات الإحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية المتزايدة، خاصة حرق الوقود الأحفوري "الفحم، البترول، والغاز الطبيعي"، إلى جانب إزالة الغابات الإستوائية.

ففي شهر فيفري 2004، حذر وزير البيئة الكندي "ديفيد أندرسون" من "أنه ليس من المحتمل أن يتسبب الإرهاب في تحويل 500 مليون شخص إلى لاجئين، إلا أن ذلك يمكن أن يسببه التغير المناخي".[1]

[1]) هشام لميش و عبد المومن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، (دفاتر السياسة والقانون)، العدد الخامس عشر، جامعة ورقلة، جوان 2016، ص 621

في نفس العام – أي 2004 – إقترح علماء الحكومة البريطانية وعلى رأسهم السيد "ديفيد كينغ" بأن "تغير المناخ يشكل تهديداً أكبر بكثير لإستقرار العالم من الإرهاب الدولي"، كما تعتبر الدول النامية من أكثر الدول تضرراً من أثار التغيرات المناخية على الرغم من كونها غير مسؤولة عن إرتفاع درجة حرارة الأرض، وقد ساهم عدم قدرتها على التأقلم.

أما في جانفي 2006، حذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة من سقوط أعداد كبيرة من الضحايا في "كينيا" بسبب المجاعة ونقص الغذاء، وهذا بسبب الوضع المناخي المتدهور الذي يأثر على الأنظمة الإيكولوجية ويقلص الغطاء النباتي، بسبب ظاهرة التصحر، وإنعدام التشجير، ونقص مردود التربة، ومشكل نقص المياه.

كما أدت التقلبات المناخية وما يرتبط بها من فياضات ومواسم جفاف، إلى زيادة مخاطر المواسم الزراعية والتأثير على فترات النمو وعلى النظم الزراعية، وبالتالي يعتبر ذلك تهديداً للأمن الغذائي، حيث يؤثر المناخ على الأمن الغذائي من حيث توافر الإمدادات الغذائية وإمكانية الحصول عليها، وزيادة الإصابة بسوء التغذية.

كما تعد قارة إفريقيا من أفقر قارات العالم، حيث يعيش أكثر من 60% من سكان "الموزمبيق" وأكثر من 70% من سكان جمهورية "البنين" تحت مستوى خط الفقر،كما يعيش معظم سكان القارة السوداء على الزراعة والتي تعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار، ومن المعلوم أن ليس لهم القدرة على حماية أنفسهم من أخطار الكوارث التي يسببها التغير المناخي مثل الجفاف والفيضانات. حيث تراجعت زراعة محصول القطن والتي تمثل أهم صادرات جمهورية "البنين" نتيجة ندرة الأمطار أو عدم إنتظام نزولها، الأمر الذي أدى إلى خسائر في مواسم الزراعية وإلى زيادة نسبة الفقر بين السكان، وقلة توفير الغذاء والمياه الغذبة، وعدم توفير التعليم والعناية الطبية للسكان.[1]

[1]) هشام لميش و عبد المومن مجدوب، المرجع السابق، ص 621

2/ إستنفاد طبقة الأوزون وخسائر التنوع البيولوجي:

أ/ إستنفاذ طبقة الأوزون:

يشكل الأوزون درعاً واقيا يحيط بالأرض ليحمينا من الأشعة البنفسجية ذات الطبيعة الضارة، وبإمتصاص هذه الأشعة يصبح الأوزون المصدر الحراري الوحيد في الأجواء العليا للغلاف الجوي الذي يكون منطقة دافئة على إرتفاع 40-60 كلم من سطح الأرض، ويودي نقص تركيز الأوزون في السماء إلى سلبيات شتى، فالأوزون هو غاز له وظيفة هامة في وجوده في الجو ليحافظ على الكائنات الحية من الإشعاعات فوق بنفسجية التي تعرف بإسم UV-B، ومن بين المركبات الكيماوية التي تتسرب إلى الغلاف الجوي غاز فلوريد الكربون الذي بدأ الإنتاج العالمي له منذ الثلاثينات القرن الماضي، وأدى إلى تراكم تسربه في الجو إلى تقليل تركيز الأوزون.

ب/ خسائر التنوع البيولوجي:

تتعلق خسائر التنوع البيولوجي بتطورات التاريخ الجيولوجي لكوكب الأرض، فقد كانت هناك تطورات معتبرة لمختلف أصناف النباتات والحيوانات عبر ملايين السنين، كما إنقرضت كثير منها عبر الزمن، والتي تقدر بـ 99% من الأنواع التي كانت موجودة من قبل. وفي الوقت الراهن يمكن وصف 30 مليون صنفاً من الأصناف البيولوجية التي توقع أن تصل إلى 50 مليون صنفاً، غير أن التصنيف العالمي يقتصر على 1.43 مليون صنفا فقط، بالإضافة إلى مشكلة تقدير قيمتها الإقتصادية الإجمالية، وقد ترجع مصادر التهديد من الطبيعة ذاتها أو من قبل الأنشطة والتدخلات الإنسانية، فالبشر ظلوا يحدثون تغييرات في النظم الإيكولوجية بسرعة وإمتداد أكبر طوال الخمسين سنة الماضية من أي فترة في التاريخ الإنساني.[1]

[1]) هشام لميش و عبد المومن مجدوب، المرجع السابق، ص 621 و 622

وعلى سبيل المثال، تمتلك قارة إفريقيا عدداً كبيراً من النباتات والحيوانات، بحيث يوجد أكثر من 5000 نوع من النباتات المعروفة و 1000 نوع من الحيوانات، وأكثر من 1500 من الطيور التي تسعى المجتمعات الإفريقية على المحافظة على هذا التنوع البيولوجي إنطلاقاً من الثقافات المحلية الإفريقية للسكان المحليين.[1]

3/ التلوث:

أدى طرح النفايات الناتج عن الفعاليات البشرية في شتى مجالات الحياة، إلى إحداث إختلالات بيئية غير محمودة العواقب، عرفت بظاهرة تلوث البيئة التي يتصل بها كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية التي لا يمكن للأنظمة البيئية على إستعابه دون أن يختل توازنها.

وبالرغم من تعدد مصادر وصول التلوث إلى درجات قصوى، فإن البشرية تسبب بوعي منها أو غير وعي في إحداث أضرار بيئية لا يستطيع المجتمع البشري مستقبلاً من معالجتها والسيطرة عليها.

بيد أن معظم الدراسات، تشير إلى أن المجتمع الصناعي يتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية التلوث الحاصل في العالم لكونه الرائد في مجال التصنيع ولإتباعه أنماط إستهلاكية مفرطة. فضلاً عن دوره في نقل النفايات السامة بعيداً عنه وبإتجاه الجنوب تحديداً، غير أن لا يعفى دول الجنوب من مسؤوليتها في المشاركة في إيجاد ظاهرة التلوث، ولا سيما بعد تسارع حركة التصنيع لديها.[2]

[1]) هشام لميش و عبد المومن مجدوب، المرجع السابق، ص 622

[2]) باسل حسين زغتر الغريري، أثر متغير البيئة على العلاقات الدولية، (مجلة) الساتل، ص 170

أما بالنسبة إلى النفايات، فقد إزداد توليدها زيادة أسية، ولاسيما في بلدان المتطورة، إذا إزداد نصيب الفرد من النفايات البلدية ما نسبته 30% خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، وبلغ معدل نصيب الفرد في التسعينات 510 كيلو غرام، وهو ما يعادل نصيب الفرد في الدول النامية من مرتين إلى خمس مرات في أقل تقدير، وتولد مدينة نيويورك وحدها من النفايات ما يقدر بـ 25 بلد من الجنوب النامية.[1]

وتطلق الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ما يقدر بـ 220.000 ألف طن متري من النفايات الخطرة مقابل 27.000 ألف طن متري لمعدل الإتحاد الأوروبي. وفي عام 1996، نفثت الولايات المتحدة الأمريكية من الكربون ما يفوق بالخمس تقريباً ما نفته الصين في الفترة نفسها، والتي تفوقها من حيث عدد السكان بحوالي أربعة مرات ونصف.

كما أدى زيادة تكاليف إدارة النفايات ما نسبته بـ 3000 دولار للطن سنوياً إلى بلدان الشمال نحو تصدير تلك النفايات إلى بلدان الجنوب، إذ يمكن دفنها دون أن تعالج وبتكاليف لا تتجاوز 5 دولارات للطن الواحد.

تعد ظاهرة تلوث البيئة من إحدى الظواهر المستعصية والبعيدة عن الحلول الجذرية طالما إفتقدت إلى الإرادة السياسية الحكيمة لها، ولاسيما من طرف بلدان المتقدمة.[2]

[1]) باسل حسين زغتر الغريري، المرجع السابق، ص 170

[2]) المرجع نفسه، ص 171

المطلب الثاني: التهديدات ذات بعد إقليمي

1/ التصحر:

عرف ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هذه الظاهرة على أنها: " تراجع الأراضي إلى مرتبة الأراضي الجافة وشبه الجافة وإلى أراض جافة وشبه رطبة نتيجة لمجموعة من العوامل التي تشمل التفاوت المناخي والنشاطات البشرية"، علماً أن ثلث الأراضي على الكرة الأرضية هي أراضي جافة أو شبه جافة، وتعرض حوالي 20% من سكان الأرض لخطر التصحر وتتأثر به حوالي 100 دولة.

لقد تعرض القسم الكبير من أراضي العالم المنتجة للتدهور بسبب إجهاد البشر، وبشكل عام تقدر خسائر إنتاج القمح بسبب تدهور الأراضي بحوالي 12 مليون طن سنوياً، أي نصف إجمالي إنتاج الحبوب سنوياً، وتعتبر القارة الإفريقية من أكثر القارات تأثراً بالتصحر، حيث أن 43% من أراضيها جافة وعرضة للتأثر بتغيرات المناخ، وكذلك حوالي 73% من الأراضي الجافة في إفريقيا المستخدمة لأغراض زراعية قد أصابها التآكل أو التعرية.

إن الأراضي الصالحة تتضرر يوما بعد يوم بفعل التصحر، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض، وفي النهاية إلى خلق أوضاع صحراوية.

لقد برزت مشكلة التصحر بسبب مشكلة الجفاف، وإزدادت خطورتها في العقدين الأخيرين بسبب موجات الجفاف المتتالية التي أصابت الأرض، بالإضافة لعدم التكفل الجدي على المستوى الدولي بإشكالية التصحر. كما كان للتأثيرات السلبية على كافة الأصعدة الإجتماعية، والإقتصادية، والبيئية، في إستمرار الوضع على هذا النحو ليزيد من حدة أزمة الأمن الغذائي، بحيث لا يمكن للأراضي الإفريقية من الآن إلى سنة 2050 توفير المواد الغذائية إلا لحوالي 25% من السكان.[1]

[1]) هشام لميش و عبد المومن مجدوب، المرجع السابق، ص 622

2/ نذرة المياه:

قدرت هيئة الأمم المتحدة عدد الأفراد الذين يعانون من نقص المياه بـ 132 مليون نسمة، ومن المتوقع أن ترتفع لتصل إلى 904 مليون نسمة في أفاق 2025، بتركيز غالبيتهم في إفريقيا وغرب أسيا.

وفي هذا الصدد يقيم أخصائيون في مجال العلوم المائية للأمن المائي عبر أغراض الزراعة، والطاقة، والبيئة، إلى توفير المياه بكمية أقل من 1000 م^3 كمؤشر على حالة ندرة المياه، وتحت 500 م^3 على أنه ندره مطلقة. بحيث تفاقم العجز المائي يفسر تراجع ملموساً بدول العالم العربي، ومقابل ذلك فإن حاجياتها تضاعفت مما قد يساهم في تفاقم العجز المائي، وبتراجع معدل نصيب الفرد من الماء بمعظم دول العالم العربي.

أما تطور نصيب الفرد المستقبلي في نفس المنطقة، سيكون في أفضل الحالات 500 م^3 عام 2050، كمعدل وسطي مع وجود أكثر من 90% من سكان المنطقة في بلدان تعاني من ندرة المياه، ولعل أهم ما يميز هذه المنطقة هو طغيان الإستخدام الزراعي للمياه، وبشكل رئيسي للري.

وقد نجم عن هذا ثلاث أزمات متداخلة:

- الطلب المتزايد على المياه العذبة من طرف السكان في المنطقة.
- كثير من مياه المنطقة ملوث بسبب النفايات الصناعية، والزراعية، والمدنية.
- الطلب على المياه من قبل قطاعات مختلفة في المكان نفسه أو على حدود الدولة.[1]

[1]) هشام لميش و عبد المومن مجدوب، المرجع السابق، ص 623

وبهذا الخصوص، تعد منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم تعرضاً لأزمات نقص المياه والصراع حول موارد الماء العذب، والذي تمتد مصارده عبر مجموعة من الدول، مما يؤدي إلى تعارض مصالح بعضها البعض إلى حد يرى معه بعض المهتمين بالدراسات الإستراتيجية أن النزاع المسلح الذي ستشهده منطقة الشرق الأوسط على المدى نصف الثاني من القرن الواحد والعشرون بسبب نقص المياه.

فالصراع البارد حول المياه العذبة قد يتحول إلى صراع ساخن ينطوي على نزاعات مسلحة بين دول المنطقة والدول المحيطة بها.[1]

نستخلص من هذا المبحث، أن التهديدات البيئية تتزايد في ظل الإنتاج والإستهلاك البشري المتزايد. فتشير بعض الدراسات إلى أن المسؤولية تقع أساساً على الأفراد بالدرجة الأولى، خاصة أصحاب الدخل المرتفع – أي الأغنياء – الذين يفعلون ذلك بسبب إرتفاع معدلات الإستهلاك لديهم من جهة، والفقراء بسبب إضطرارهم إلى تأمين مجرد شروط بقاء حياتهم من جهة أخرى.

أما في المبحث الموالي، سيتم التطرق إلى أهداف التنمية المستدامة التي تم طرحها من أجل المحافظة على سلامة الكوكب للأجيال القادمة.

[1]) هشام لميش و عبد المومن مجدوب، المرجع السابق، ص 623

المبحث الثالث: أهداف التنمية المستدامة 2030 العالمية

كاستجابة للتحديات العالمية المتزايدة، أطلقت الأمم المتحدة أحد أكبر البرامج في تاريخها لإيجاد حل جديد، نتج عنه جدول أعمال يتضمن 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تهدف إلى التركيز على التنمية الدولية في أبعاد ثلاث وهي: إقتصادية، وإجتماعية، وبيئية.

لقد بدأ رسميا تطبيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخدمة التنمية المستدامة لعام 2030، بتاريخ 1 جانفي 2016 من طرف قادة العالم في سبتمبر 2015. وستعمل البلدان التابعة للأمم المتحدة خلال السنوات الخمس عشر المقبلة على هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالمياً على الجميع.

وتعتبر أهداف التنمية المستدامة الجديدة فريدة من نوعها من حيث أنها تدعو جميع البلدان، الفقيرة والغنية، ومتوسطة الدخل، إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعزيز الرخاء والعمل في الوقت نفسه على حماية الكوكب الأرض.

وبالرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً ، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتقوم بوضع أطر وطنية لتحقيق الأهداف السبعة عشر، وتتحمل الدول جميعاً مسؤوليتها الرئيسية في متابعة التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأهداف. وسوف تستند للمتابعة والإستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وتساهم في المتابعة والإستعراض على الصعيد العالمي.[1]

[1]) أهداف التنمية المستدامة، (مقالة) المنشورة في الموقع: https://bit.ly/2EznxQM

وتتلخص الفكرة وراء هذه الأولويات في الجمع بين الأبعاد الرئيسية الأربعة للتنمية المستدامة: النمو الاقتصادي (بما في ذلك إنهاء الفقر)، والدمج الاجتماعي، والبيئة الطبيعية الصحية، والحكم الراشد (بما في ذلك تحقيق السلام)، وبالتالي فإن هذه الأولويات تشكل أساس أهداف التنمية المستدامة التي تنطبق على كل البلدان خلال الفترة 2015 - 2030.

والواقع أن أهداف التنمية المستدامة المصممة بعناية من شأنها أن تساعد في توجيه فهم الرأي العام لتحديات التنمية المستدامة المعقدة، وإلهام العمل العام والخاص، وتشجيع التفكير المتكامل، وتعزيز المساءلة.

وينبغي على الجميع في كل مكان أن يتعلموا أهداف التنمية المستدامة كوسيلة لفهم التحديات التي سوف يواجهونها في المستقبل القريب، وهنا سوف نعرض 17 هدفاً المتعلق بالتنمية المستدامة:

الهدف 1 – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف 2 – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف 3 – ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف 5 – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

الهدف 6 – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

الهدف 7 – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

الهدف 8 – تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.[1]

[1]) أهداف التنمية المستدامة، المرجع السابق

الهدف 9 – إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الإبتكار.

الهدف 10 – الحد من إنعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف 11 – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجيمع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

الهدف 12 – ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف 13 – إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الهدف 14 – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وإستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 15 – حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف 16 – التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الهدف 17 – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.[1]

[1]) أهداف التنمية المستدامة، المرجع السابق

الشكل رقم (09): رسم يبين أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs).

المصدر: أهداف التنمية المستدامة، المنشورة في الموقع الإلكتروني التابع للأمم المتحدة، 2015: https://bit.ly/2EznxQM

الشكل رقم (10): رسم يبين أهداف الإنمائية.

المصدر: الأهداف الإنمائية للألفية، المنشورة في الموقع الإلكتروني التابع للأمم المتحدة، 2000: https://bit.ly/2rFeXez

يمكن النظر إلى "أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs)" على أنها تمثل في الأساس صيغة مطوّرة من "الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية"، وذلك على الرغم من وجود اختلافات أساسية في التوجه والنطاق بين المجموعتين من الأهداف.

من ناحية كانت النقاشات التي تمت بخصوص "أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs)" تشاركية على نحو لم يحدث في حالة "الأهداف الإنمائية للألفية". ومن ناحية أخرى فإن "أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs)" تضم أكثر من ضعف أهداف "الأهداف الإنمائية للألفية" وتعالج مساحة أكبر بكثير من المواضيع تتراوح بين المساواة بين الجنسين إلى التحولات المناخية، التي تعد أكثر تفصيلا عما كانت عليه في الأهداف الإنمائية للألفية.

كما يوضح (الشكل 10) الخاص بـ "الأهداف الإنمائية للألفية" على أنها كانت تسعى إلى تحقيق تحسّن تدريجي وقابل للقياس مثل: تقليل نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف، بينما تطمح أهداف التنمية المستدامة في (الشكل 9) إلى تحقيق كامل للأهداف في معظم الأحوال، بما في ذلك أوضاع الفقر، والجوع، ووفيات الأطفال التي يمكن تفاديها.

علاوة على هذا تهتم "أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs)" بالقضايا العمرانية بشكل لم تعرفه الأهداف الإنمائية للألفية، بحيث تضمنت الوثيقة الأممية للمرة الأولى هدفا خاصا بالمدن، وهو "الهدف 11" الذي يطالب بـ "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة".[1]

نستخلص مما سبق، بأن "أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs)" ترسم صورة لما يجب فعله عبر خمسة عشرة عاماً قادمة، كما تمثل هذه الأهداف نقلة نوعية في التفكير عن طريق إبتداع طرق جديدة للعمل على المستوى العالمي لدى دول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال إكتساب قوة دفع لا يستهان بها من أجل المحافظة على كوكب الأرض عن طريق التنمية المستدامة.

[1]) أهداف التنمية المستدامة، (الدليل الإرشادي)، المنشورة في الموقع: https://bit.ly/2GN4HYb

يتبين من خلال هذا الفصل، أن التنمية المستدامة تشكل وسيلة لفهم العالم، وأيضاً وسيلة للمساعدة في إنقاذه من أجل تعزيز رفاه الإنسان وبقاءه. وباعتبارها وسيلة لفهم العالم، فإن باحثي وممارسي التنمية المستدامة يدرسون التفاعلات بين الاقتصاد، والمجتمع، والبيئة، والكيفية التي تؤثر بها هذه التفاعلات على الرخاء والدمج الاجتماعي والاستدامة البيئية، وبالتالي تصبح التنمية المستدامة وسيلة مساعدة، وحل جذري للتحديات التي يسببها الاقتصاد العالمي الضخم المتسارع النمو الذي يخلق دمار بيئي هائل يهدد الأجيال الحالية والقادمة.

خاتمة

خاتمة:

إن المتتبع للتطور الحاصل على المستوى الأكاديمي في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، يصل لوجود أهمية كبيرة لقضايا الصحة، والفقر، والبيئة، والتنمية المستدامة. فالتحول الذي مس مفهوم الأمن وتوسعه أكسب هذه القضايا أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأمنية، بالإضافة لظهور مفهوم الأمن الإنساني الذي ربط جميع القضايا السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية، والبيئية، والبيولوجية، والشخصية، بالمخاوف الأمنية، وبالتالي أصبح هدف الأمن وغايته هو تحقيق أقصى ما يمكن من سلامة وأمن بقاء الإنسان.

أما على المستوى العملي، فنجد من خلال دراستنا لقضية الصحة، أصبحت تشكل تحديات جديدة تتجاوز الحدود الوطنية، كما أن لها تأثيراتها على الأمن الجماعي في كافة أنحاء العالم. فالأمراض والأوبئة أصبحت من الصعب إحتواءها، مما افرز واقعاً صحياً تغيرت معه مصادر التهديد الوبائي المرضي، وبالتالي فرضت قضايا الصحة نفسها في الوقت الراهن.

إن تباين الأجندات الصحية لمختلف الدول والفواعل الدولية والإقليمية، أصبح يحول دون ضبط قضية الصحة في ظل التطور الإقتصادي، والإختلافات في مستويات المعيشية للأفراد. لذا وجب تعزيز التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والفقيرة، من أجل تدعيم القدرات الوطنية اللازمة لإكتشاف الأمراض والإستجابة لمقتضياتها، وبذلك سيوفر شبكة أمن عالمية تتصدى للقضايا الصحية الرئيسية العابرة للحدود الوطنية، مما يجعل العالم أكثر أمناً .

كما نجد علاقة وثيقة تربط ما بين الصحة والفقر، فالأمراض والأوبئة تشكل تهديداً صحياً للإنسان في المجتمعات الفقيرة التي لا يمكنها الوصول إلى الدواء أو الحصول على العلاج. وتشكل التحولات البيئية وأضرارها الإيكولوجية التي تشهدها بعض المناطق، مثل شح الماء بسبب التلوث أو نقص الغذاء بسبب تذبذب سقوط الأمطار في نشوء أزمة إنسانية متعددة الأبعاد: بيئية – صحية – غذائية – تهدد بقاء الإنسان ووجوده.

أما علاقة الفقر بالبيئة هي علاقة معقدة، حيث أن الفقر يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للمشكلات البيئية العالمية، مثلما كان أحد نتائجها. فالفقراء يتسببون في تدهور البيئة، وبالتالي تعمل البيئية على زيادة فقرهم، وهكذا تستمر المشكلة. حيث يودي الفقر إلى قصور الإنتاجية وإستخدام غير مستديم للموارد الطبيعية، ومن هنا تبرز أهمية الأمن البيئي في مكافحة الفقر من جهة، وحماية البيئة من جهة ثانية لتحقيق التنمية المستدامة.

فالتنمية المستدامة بمفهومها الموسع وأبعادها السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية، جاءت كحل لمواجهة التهديدات التي تمس الفرد، والمجتمعات الفقيرة، من جميع النواحي لتضمن بقاء الإنسان والحفاظ على الأرض للأجيال القادمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1/ مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.

2/ برتران بادي، عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية، (تر: لطيف فرح)، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، القاهرة، 2009.

3/ بول كيندي، الإستعداد للقرن الواحد والعشرين: الرابحون والخاسرون، (تر: نظير جاهل)، الجزء الثاني، دار الأزمن الحديثة، لبنان، 1998.

4/ برتران بادي و دومينيك فيدال، عالم اللامساواة: أوضاع العالم 2016، (تر: نصير مروة)، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2015.

المقالات:

1/ إبراهيم بولمكاحل، الإتجاهات الحديثة في العلاقات الدولية، (مقالة) منشورة في الموقع:

/http://boulemkahel.yolasite.com

2/ عبد الحق بن جديد و مراد بن قيطة، الأمن الصحي في عالم من دون حدود: هواجس متنامية ومضامين متباينة، (مجلة أفاق للعلوم)، جامعة الجلفة، العدد الثالث، المنشورة في الموقع:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12916

3/ آمنة كاظم مراد المنصوري، التربية الصحية: تعريف الصحة والصحة العامة ومجالاتها، (مقالة) منشورة في موقع جامعة بابل، العراق، بتاريخ 2014/01/21:

http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/publication_2_26674_53.pdf

4/ آسية بلخير، الأمن الصحي العالمي: متطلبات وضرورات الإستدامة، (مجلة العلوم السياسية و القانون)، المجلد 02، العدد 06، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والإقتصادية، برلين. جانفي 2018.

5/ مايكل إيديلشتاين، دايفيد هيمان، وخالد كوسر، الأزمات الصحية والهجرة، (نشرة الهجرة القسرية)، مركز دراسات اللاجئين، مارس 2014، المنشورة في الموقع: http://www.fmreview.org/ar/crisis/edelstein-heymann-koser.html

6/ كلير بامبرا، لماذا الأكثر ثراء هم الأكثر صحة؟، (تر:إبراهيم مُحَمَّد علي)، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 19 يونيو 2013: http://bit.ly/2I2ex9G

7/ جوزيف ستيغليتز، فرصة لإحراز تقدم خارق في مجال الصحة العالمية، (تر: مايسة كامل)، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 18 ماي 2012: http://bit.ly/2FaikE7

8/ لومبورغ بجورن، الاستثمارات الصحية السليمة، (تر: مايسة كامل)، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 23 أفريل 2015: http://bit.ly/2Fcw0dA

9/ منظمة الصحة العالمية، الإيدز والعدوى بفيروسه، (مقالة) أسئلة و أجوبة، منشورة في الموقع بتاريخ يوليو 2016: http://www.who.int/features/qa/71/ar/

10/ منظمة الصحة العالمية، سوء التغذية، (مقالة) صحيفة وقائع، منشورة في الموقع بتاريخ ماي 2017: http://www.who.int/mediacentre/factsheets/malnutrition/ar/

11/ غوها سابير ديباراتي، مليون طريقة للموت في سوريا، (تر: مايسة كامل)، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 22 ماي 2016: http://bit.ly/2oOJ4in

12/ ديفيد روبيك، لماذا نخشى الطاقة النووية؟، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 15 أكتوبر 2010: http://bit.ly/2FPyShO

13/ أسيت ك بيسواس و بيتر برابك ليتماث، العالم الثالث ومشكلة الشرب، (تر: مايسة كامل)، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 19 فيفري 2014: http://bit.ly/2oLjWZQ

14/ ملفين سانيكاس، سنة النجاح في الصحة العالمية، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 23 جانفي 2018: http://bit.ly/2FgxPu6

15/ جيفري د ساكس، المساعدات مثمرة، (تر: أمين علي)، (مقالة) منشورة في موقع بروجيكت سنديكيت، بتاريخ 30 ماي 2012: http://bit.ly/2FqDG0c

16/ يوسف أزروال، دور الفواعل دون دولاتية في تحقيق التنمية المستدامة: المجتمع المدني أنموذجا، (مقالة)، جامعة تبسة.

17/ باسل حسين زغتر الغريري، أثر متغير البيئة على العلاقات الدولية، (مجلة) الساتل.

18/ منظمة الصحة العالمية، الإشعاع المؤين، آثاره الصحية وتدابير الوقاية منه"، (مقالة) منشورة في موقع منظمة الصحة العالمية بتاريخ 29 أفريل 2016 في: https://bit.ly/2KVxRXB

19/ شبكة نبأ المعلوماتية، مشكلات البيئة أكبر خطر عالمي على صحة ومستقبل البشر، (مقالة) منشورة بتاريخ 17 جوان 2006: https://annabaa.org/nbanews/57/358.htm

20/ مريم بوشوشة، مقاربة نظرية حول تطور مفهوم الفقر من آدم سميث إلى أمارتيا سن" (مقالة) منشورة في مجلة العلوم الإنسانية لجامعة قسنطينة، بتاريخ ديسمبر 2016: https://bit.ly/2Ga9lOI

21/ محمد باليزيد، منحى لورونز ومعامل جيني: شرح وبرهنة" (مقالة) منشورة في موقع الحوار المتمدن، بتاريخ 13 جانفي 2011: https://bit.ly/2jPXcWq

المداخلات:

1/ مصطفى طويطي ونسيمة لعرج مجاهد، إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية، (مداخلة) مقدمة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولة، جامعة الجزائر 3، 9/8 ديسمبر 2014.

2/ قادة أقاسم و أمال الزاوي، الفقر في الدول العربية و الإقلال منه، (مداخلة) مقدمة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولة، جامعة الجزائر 3، 9/8 ديسمبر 2014.

3/ رشيد بوكساني وعثمان علام، دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر والحد من أثاره في مختلف مناطق العالم، (مداخلة) مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 10/9 ديسمبر 2014.

4/ شريف غياط وخالد بن جلول، تقييم سياسات ودور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفقر في الدول العربية، (مداخلة) مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 10/9 ديسمبر 2014.

5/ عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، (مداخلة) مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المائية، جامعة سطيف، 8/7 أفريل 2008.

المذكرات والأطروحات الجامعية:

1/ خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، (مذكرة) مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008/2007.

2/ إسماعيل كرازدي، العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، (مذكرة) مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2012/2011.

3/ نجيم دريكش، تأثير نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، (مذكرة) مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2010/2009.

4/ سميرة لرقط، الفقر من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان، (مذكرة) مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2013-2014.

5/ فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر 2014/2005، (مذكرة) مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013 /2014.

6/ سمرة بوسيطلة، الأمن البيئي: مقاربة الأمن الإنساني، (مذكرة) مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013/2012.

7/ رياض بولصباع، التنمية البشرية المستدامة وإقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات، دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة –الجزائر – اليمن، (مذكرة) مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، السنة الجامعية 2013/2012.

البحوث:

1/ عبد الله بن مُحَّد علي القحطاني، الفقر في وطننا العربي، (بحث) منشور في موقع جامعة الإمام مُحَّد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية: http://bit.ly/2ICrjfp

2/ مركز الأبحاث الإحصائية، الإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، (بحث)، أنقرة، 2015.

3/ هشام لميش و عبد المومن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، (دفاتر السياسة والقانون)، العدد الخامس عشر، جامعة ورقلة، جوان 2016.

التقارير:

1/ منظمة الصحة العالمية، إنتشار الأمراض على الصعيد الدولي يهدّد الصحة والاقتصاد والأمن، (تقرير) خاص بالصحة في العالم 2007: مستقبل أكثر أمناً – أمن الصحة العمومية العالمي في القرن الحادي والعشرين، جنيف، منشور في الموقع بتاريخ 23 أوت 2007:
/http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2007/pr44/ar

2/ البنك الدولي، التنمية الصحية: إستراتيجية البنك الدولي لتحقيق النتائج في مجال الصحة و التغذية والسكان، (تقرير)، واشنطن العاصمة، 2008.

3/ نجيب صعب و عبد الكريم صادق، التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير، (تقرير) المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2016.

المواقع الإلكترونية:

1/ أخبار الأمم المتحدة: https://news.un.org/ar/audio/2015/02/323262

2/ أهداف التنمية المستدامة، المنشورة في الموقع: https://bit.ly/2EznxQM

3/ أهداف التنمية المستدامة، (الدليل الإرشادي)، المنشورة في الموقع: https://bit.ly/2GN4HYb

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Max Roser and Esteban Ortiz-Ospina, Global Extreme Poverty, First published in 2013; substantive revision March 27, 2017 at: https://ourworldindata.org/extreme-poverty.

2- The World Bank, Poverty, Last Updated: Oct 02, 2016
http://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	إسم الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	منطق أمننة قضايا الصحة.	38
الشكل رقم 02	الصحة وروابطها مع الأمن الإنساني.	41
الشكل رقم 03	تطور مفهوم الفقر.	73
الشكل رقم 04	خطوط وحيد البعد للفقر.	78
الشكل رقم 05	المؤشرات وحيدة البعد للفقر.	82
الشكل رقم 06	المؤشرات المركبة لقياس للفقر.	87
الشكل رقم 07	عدد الفقراء ومكان تواجدهم في العالم (عام 2013)	89
الشكل رقم 08	تداخل أبعاد التنمية المستدامة	107
الشكل رقم 09	رسم يبين أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs).	120
الشكل رقم 10	رسم يبين أهداف الإنمائية.	120

الفهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتـــــــــــــــوى	الصفحة
الشكر	أ
الإهداء	ب
خطة الدراسة	ج
مقدمة	5
الفصل الأول: التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة	11
المبحث الأول: مستوى بنية النظام الدولي	11
المطلب الأول: وحدات التحليل	12
المطلب الثاني: إتجاه التفاعل	18
المطلب الثالث: هيكل النظام	22
المبحث الثاني: مستوى أولوية موضوع التحليل	26
الفصل الثاني: أوضاع الصحة في العالم	33
المطلب الأول: تحديد المفاهيم	34
المطلب الثاني: عوامل بروز قضايا الصحة	42
المبحث الثاني: المشكلات الصحية العالمية	50
المطلب الأول: التفاوتات الصحية العالمية	50
المطلب الثاني: الملكية الفكرية الصحية	52

المطلب الثالث: التهديدات الصحية العالمية	54
المبحث الثالث: المنجزات الدولية في مجال الصحة	61
المطلب الأول: القضاء على الأمراض وتحسن الواقع الصحي	61
المطلب الثاني: التنمية الصحية	64
الفصل الثالث: مشكلة الفقر في العالم	69
المبحث الأول: تطور مفهوم الفقر	69
المبحث الثاني: إشكالية قياس الفقر	77
المطلب الأول: قياس وحيد البعد الفقر	77
المطلب الثاني: مؤشرات متعددة الأبعاد للفقر	83
المبحث الثالث: المساعي الدولية للقضاء على الفقر	89
المطلب الأول: سياسة البنك العالمي في محاربة الفقر	89
المطلب الثاني: سياسة صندوق النقد الدولي في محاربة الفقر	93
المطلب الثالث: سياسة منظمة الأمم المتحدة في محاربة الفقر	94
الفصل الرابع: البيئة والتنمية المستدامة	99
المبحث الأول: ظهور قضية التنمية المستدامة	99
المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة	99
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	105
المبحث الثاني: أبرز التهديدات البيئية	110

المطلب الأول: تهديدات ذات بعد عالمي	110
المطلب الثاني: تهديدات ذات بعد إقليمي	115
المبحث الثالث: أهداف التنمية المستدامة 2030 العالمية	118
خاتمة	125
قائمة المراجع	126
فهرس الأشكال	127
فهرس المحتويات	135